Journal of Scientific Research in Arts
ISSN 2356-8321 (Print)
ISSN 2356-833X (Online)
https://jssa.journals.ekb.eg/?lang=en

The Impact of Urban Poverty on Intergenerational Social Mobility: A Field Study on a Sample of Poor Migrants to New Assiut City

Sanaa Mohamed Ali Mohamed Ahmed
Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts, Assiut University
Sanaaahmed@aun.edu.eg

Article History
Received: 28 June 2025, Revised: 8 August 2025
Accepted: 18 August 2025, Published: 26 September 2025
DOI: 10.21608/jssa.2025.398647.1746

https://jssa.journals.ekb.eg/article254698.html

Volume 26 Issue 4 (2025) Pp.84-154

Abstract:

The general objective of the current study is to examine the impact of urban poverty on the social mobility opportunities of the sons of urban poor migrants in New Assiut City. this study relied on a descriptive analytical method and social survey method and using a questionnaire to collect data from the research sample. The study was conducted on a purposive sample of (115) individuals from the population of New Assiut City.

The findings of the study revealed a natural and moderate age gap between the generation of the research sample and that of their parents. It was also found that there are differences between the generation of the research sample and that of their parents in terms of educational level, occupational status, household income, number of children in the family, residential area, housing size, and ownership .

The results also showed that most of the sample members were satisfied with their housing and neighborhood in New Assiut City. In addition, the majority were keen on continuous learning and self-education and were committed to ensuring the education of all their children . The results revealed that most members of the research sample do not receive assistance from social solidarity institutions, whereas most poor parents in their families of origin receive financial aid from such institutions .

The results also revealed that the majority of the research sample were keen to build social networks with others, particularly kinship and family ties, more than with any other type of social relationship.

The results also showed that most members of the research sample were keen on voluntary participation, particularly through involvement in civil society associations and conveying housing-area complaints to the relevant authorities in the city. They were also keen on political participation, especially by voting in elections, followed by attending seminars and taking part in publicity campaigns for elected members .

Finally, the results showed that most members of the research sample were keen to plan for the future of their families and children, particularly by saving part of their monthly income in a post office or bank account to ensure family security.

Keywords: **urban poor, new urban cities, intergenerational social mobility, Migration.**

أثر الفقر الحضري على الحراك الاجتماعي بين الأجيال
دراسة ميدانية على عينة من الفقراء المهاجرين إلى مدينة أسيوط الجديدة

د/ سناء محمد على محمد أحمد
أستاذ مساعد ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة أسيوط
Sanaaahmed@aun.edu.eg

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الفقر الحضري على فرص الحراك الاجتماعي لدى أبناء الأسر الفقيرة المهاجرين إلى مدينة أسيوط الجديدة، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي، مستخدمة أداة الاستبيان لجمع البيانات من عينة عمدية قوامها ١١٥ فردًا من سكان المدينة. وقد أظهرت النتائج وجود فجوة عمرية طبيعية ومتوسطة بين جيل الأبناء وجيل الآباء والأمهات، إلى جانب وجود فروق واضحة بين الجيلين في عدد من الجوانب، من بينها المستوى التعليمي، والحالة المهنية، ومستوى الدخل، وعدد الأبناء، وطبيعة السكن وملكيته. كما تبين أن معظم أفراد العينة يشعرون بالرضا عن السكن والمنطقة السكنية، ويحرصون على التعليم المستمر وتثقيف أنفسهم، ويبدون اهتمامًا كبيرًا بتعليم أبنائهم، وأوضحت النتائج أن أغلب أفراد العينة لا يحصلون على مساعدات من مؤسسات التضامن الاجتماعي، في حين أن غالبية الآباء الفقراء في أسرهم الأصلية كانوا يتلقون إعانات مالية منتظمة من تلك المؤسسات، واتضح أيضًا أن أفراد العينة يولون أهمية كبيرة لبناء شبكات علاقات اجتماعية، تتركز في الغالب حول الروابط القرابية والعائلية، كما يشاركون في العمل التطوعي من خلال الجمعيات الأهلية، ويهتمون بإيصال شكاوى منطقتهم إلى الجهات المختصة. وأظهرت النتائج اهتمامًا لافتًا بالمشاركة السياسية، خاصة عبر التصويت في الانتخابات وحضور الفعاليات المرتبطة بها، وأخيرًا، كشفت الدراسة عن وعي واضح بأهمية التخطيط لمستقبل الأسرة، من خلال الادخار المنتظم لتحقيق الأمان والاستقرار المعيشي.

الكلمات المفتاحية : فقراء الحضر ، المدن الحضرية الجديدة ، الحراك الاجتماعى بين الأجيال، الهجرة .

المقدمة :

شكلت مشكلة الفقر محور اهتمام واسع بين المتخصصين في العلوم الإنسانية عمومًا، وعلم الاجتماع على وجه الخصوص، نظرًا لكونها من أكثر الظواهر الاجتماعية تعقيدًا وخطورة، ومن أبرز العوائق التي تعرقل جهود التنمية المستدامة. وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام بالغ في العديد من المؤتمرات الدولية والمحلية، في محاولة لصياغة رؤى فاعلة لمواجهتها أو الحد من آثارها السلبية. ويعود ذلك إلى ما يفرزه الفقر من تداعيات اقتصادية واجتماعية وسياسية تؤثر بعمق في كل من الفرد والمجتمع.

فالفقر، كغيره من الظواهر الاجتماعية كالمرض والأمية، لا يرتبط بموقع جغرافي محدد أو بهوية قومية بعينها، بل هو ظاهرة عالمية عابرة للحدود، تختلف فقط من حيث درجة الوعي به، ومظاهر تجليه، بحسب طبيعة المجتمعات وظروف الأفراد. ويُعد الفقر حالة معيشية تُقيِّد قدرة الفرد على الحفاظ على مستوى معيشي لائق يُمكّنه من تلبية احتياجاته الأساسية، وتأمين سبل التكيف الاجتماعي له ولأسرته، بما يضمن الحد الأدنى من الكرامة الإنسانية والمشاركة الفاعلة في المجتمع.

وعلى الرغم من انتشار الفقر في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك بعض الدول المتقدمة، إلا أن تفاقمه بات مقلقًا على نحو خاص في مناطق معينة مثل دول إفريقيا جنوب الصحراء، وأجزاء واسعة من أمريكا اللاتينية، وبعض مناطق آسيا. وهو ما يجعل من الفقر قضية عالمية لا تقتصر آثارها على الدول التي تعاني منه بشكل مباشر، بل تمتد انعكاساته إلى النسيج العالمي برمته.

وقد كشفت بيانات مؤشر الفقر متعدد الأبعاد العالمي لعام ٢٠٢٤، والذي يشمل ١١٢ دولة ويغطي ١٣٥٩ منطقة فرعية، عن وجود ١,١ مليار شخص من ٦,٣ مليار يعيشون في فقر حاد متعدد الأبعاد، أكثر من نصفهم من الأطفال. ويتجلى هذا الفقر في صور متعددة من الحرمان، تشمل: ضعف أو غياب السكن اللائق، انعدام خدمات الصرف الصحي، وغياب الكهرباء ووقود الطهي، وسوء التغذية، وانخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم(Global Multidimensional Poverty Index , 2024,2).

وفي هذا السياق، تبرز ظاهرة الفقر الحضري بوصفها أحد الأشكال الفرعية للفقر، لكنها تتخذ أبعادًا خاصة في ظل التسارع الحضري. فمع انتقال نصف سكان العالم إلى العيش في المدن، يمثل الفقراء نحو ثلث سكان الحضر، ويشكلون ما يقارب ربع الفقراء على مستوى العالم، وتشير التقديرات إلى احتمالية ازدياد هذا الرقم بشكل كبير في ظل استمرار النمو الحضري، ما يجعل الفقر يتخذ طابعًا حضريًا متزايدًا.

وقد شهدت المدن، لا سيما في الدول النامية مثل مصر، تحولات اقتصادية واجتماعية متسارعة منذ القرن التاسع عشر وحتى اليوم، إلا أن هذه التحولات لم تكن متكافئة. وتعد مشكلة التضخم الحضري إحدى أبرز تجليات الأزمة الحضرية، إذ يتضح أثرها في تفاقم مشكلات الإسكان، والازدحام المروري، وضعف المرافق والخدمات، وانتشار الأحياء العشوائية، وتزايد معدلات الفقر داخل النسيج الحضري.

ولا تقتصر هذه الأزمة على الدول النامية فحسب، بل تعاني منها حتى الدول الصناعية المتقدمة، التي بلغت درجات عالية من التحضر، دون أن تكون مستعدة بما يكفي لمواجهة التحديات الناتجة عن النمو الحضري السريع، مما يُسلط الضوء على الحاجة إلى سياسات حضرية شاملة، تُراعي أبعاد الفقر والعدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للموارد والخدمات. ولا شك أن الحديث المعاصر عن أنماط المدن يغفل كثيرًا من الدلالات السوسيولوجية العميقة للتحولات الحضرية. وقد استتبع هذا الإغفال تراكمًا في الأدبيات والدراسات التي سعت إلى تحليل هذه التحولات من منظور اجتماعي وديموغرافي واقتصادي، خاصة في ضوء ما شهده

العالم من تحضر سريع وتضخم حضري، أسهم بشكل مباشر في تصاعد معدلات الفقر داخل مدن العالم النامي، ومنها مصر.

فوفقًا للبيانات الصادرة عام ٢٠٢٢ بلغت نسبة سكان مصر المتأثرين بالفقر المتعدد الأبعاد فى مصر حوالى ٢١٪. أي أن واحدًا من كل خمسة مواطنين يعاني من أحد أشكال هذا الفقر المركب. وتشير تقارير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠٢٤) إلى أن أكثر الأبعاد إسهامًا في صياغة هذا المؤشر كانت: ضعف الخدمات، وقصور سوق العمل، يليهما الإسكان، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والأمن الغذائي، والصحة(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،٢٠٢٤ ،٢).

كما أظهرت البيانات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تفاوتًا إقليميًا صارخًا في توزيع الفقر، حيث سجلت محافظات الوجه القبلي أعلى المعدلات. ففي عام ٢٠١٨ بلغت نسبة الفقر في محافظة أسيوط ٦٧٪ ، تلتها محافظة سوهاج٦٠٪ ، ثم المنيا والأقصر٥٥٪ ، في حين كانت بورسعيد الأقل بنسبة ٩٪ فقط ، وتعكس هذه الأرقام نمطًا مستمرًا من التركز المكاني للفقر، خاصة في صعيد مصر(على،٢٠٢٤ ،١٢).

ومن منظور سوسيولوجي، لا يمكن اختزال مفهوم الفقر في الحرمان المادي أو تدني الدخل فقط، بل هو ظاهرة مركبة تعكس تداخلاً بين أبعاد متعددة، مثل: نقص فرص التعليم، وضعف البنية التحتية، وتدهور الخدمات الصحية، وتفشي الأمية، والبطالة، وسوء التغذية، والعزلة الاجتماعية، إضافة إلى انخفاض مستويات المشاركة في الحياة العامة والثقافية والسياسية. كما يُنظر إلى الفقر بوصفه معيقًا لتطوير القدرات البشرية التي تُمكِّن الأفراد من تحقيق حياة كريمة ومستدامة.

وتبعًا لذلك، يُنتج الفقر أنماطًا من التكيف الاجتماعي تُظهر في بعض الحالات قدرًا من الإبداع الاجتماعي، حيث يطور الفقراء استراتيجيات بديلة ومبتكرة للتعامل مع ظروفهم القاسية، رغم ندرة الموارد وضيق الحيلة، ما يجعلهم فاعلين لا مجرد ضحايا.

ويُعد الفقر اليوم من أبرز التحديات العالمية، نظرًا لتشابك أسبابه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن ثم، فإن معالجته تمثل ضرورة مزدوجة :فهي من جهة إنسانية ترتبط بحقوق الإنسان الأساسية، ومن جهة أخرى شرط رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة، التي تتطلب وقف تدهور الموارد البيئية، وضمان عدالة التوزيع.

وقد شهدت مصر تراجعًا ملحوظًا في معدل الفقر من ٣٢,٥٪ عام (٢٠١٧-٢٠١٨) إلى ٢٩,٧٪ عام (٢٠١٩-٢٠٢٠) بانخفاض بلغت نسبته ٢,٨٪، وهو أول تراجع يُسجل منذ قرابة عقدين. ويُعزى هذا التراجع إلى نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي، وخاصة ما تضمنته من تدخلات ذات بُعد اجتماعي، مثل برامج "تكافل وكرامة"، ومبادرة "حياة كريمة"، ومشروعات الحماية الاجتماعية التي استهدفت تحسين الظروف المعيشية للفئات الهشة(الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء،٢٠٢٢).

وفي السياق ذاته، لعبت هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة دورًا محوريًا في إعادة هيكلة الخريطة السكانية والعمرانية في مصر، من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية، وبناء مدن جديدة تهدف إلى: تحسين جودة الحياة، وتخفيف الكثافات السكانية، وتقليل الضغط على المرافق، وتوفير فرص العمل، وخلق بيئة عمرانية مستدامة، ومجابهة النمو العشوائي، فضلًا عن إعادة توزيع السكان خارج الحيز الضيق لوادي النيل والدلتا.

وقد أُنشئت هذه المدن الجديدة وفق أحدث المعايير التخطيطية، وتندرج ضمن أربعة أجيال متعاقبة منذ عام ١٩٧٧، في إطار سياسات تهدف إلى إعادة توزيع السكان، وتقليل الضغط العمراني عن الوادي والدلتا، وتحقيق تنمية عمرانية واقتصادية شاملة. وقد أدت هذه المدن إلى جذب شرائح اجتماعية مختلفة من السكان، ممن دفعتهم دوافع متعددة للهجرة إليها؛ فالبعض انتقل طمعًا في تحسين نوعية الحياة، والابتعاد عن التكدس السكاني، أو بهدف استثماري، بينما انتقل آخرون مدفوعين بضغوط الحياة في المناطق العشوائية، وسعيًا لتحسين أوضاعهم المعيشية والمهنية والاجتماعية.

وقد ترتب على هذه التحركات السكانية تحولات متباينة؛ إذ تمكن بعض الوافدين، خاصة من الفئات محدودة الدخل، من الاستفادة من الفرص التي أتاحها السياق العمراني الجديد، وحققوا درجات متفاوتة من الاندماج الاجتماعي والتحسن الاقتصادي والسكني. في المقابل، ظلت فئة أخرى من السكان تعاني من استمرار ظروف التهميش والعوز، دون تحسن ملحوظ في مستوى المعيشة أو في جودة علاقاتهم الاجتماعية داخل البيئة الجديدة.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن الفقر لم يعد مجرد ظاهرة اقتصادية تعكس اختلال توزيع الموارد، بل أصبح بنية اجتماعية مركبة تتشابك فيها الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمكانية، وتُنتج صورًا متعددة من الإقصاء والتهميش، لا سيّما في البيئات الحضرية. كما أن السياسات العمرانية التي تبنتها الدولة، عبر إنشاء المدن الجديدة، تمثل محاولة لإعادة تشكيل الخريطة السكانية والاجتماعية والاقتصادية لمصر، غير أن تأثيرها يظل متفاوتًا باختلاف الفئات الاجتماعية وظروفها المادية والبشرية. ومن هنا، تبرز الحاجة الماسة إلى دراسات ميدانية معمقة تكشف عن التفاعلات المعقدة بين الفقر، والهجرة الداخلية، والسياسات الحضرية، وتدرس آثارها على الحياة اليومية للأفراد، ومدى قدرتهم على إعادة بناء ذواتهم وشبكاتهم الاجتماعية داخل فضاءات حضرية جديدة.

أولا / إشكالية البحث :

يُعد الفقر من أبرز التحديات البنيوية التي تواجه دول العالم النامي، ومن بينها مصر، حيث يمثل عائقًا جوهريًا أمام جهود التنمية الشاملة والمستدامة، ويأتي القضاء عليه في مقدمة أولويات السياسات العامة، باعتباره شرطًا أساسيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية.

وينظر إلى الفقر في الأدبيات الحديثة بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد، تتجاوز اختزالها في غياب الدخل الكافي، لتشمل أوجهًا شتى من الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، مثل الجوع، وغياب السكن اللائق، والحرمان من التعليم، وتدني فرص العمل اللائق، والإقصاء الاجتماعي، وغياب الأمن، والمشاركة، والحرية. ومن ثم، فإن العلاقة بين الفقر والتعرض للمخاطر هي علاقة ترابط بنيوي، إذ يُعد الفقراء أكثر الفئات هشاشة وتعرضًا للمخاطر والصدمات في مختلف السياقات المجتمعية.

وفي السياق المصري، تفاقمت ظاهرة الفقر الحضري نتيجة عوامل معقدة، في مقدمتها التكدس السكاني الناتج عن تدفق الهجرات الداخلية إلى المدن، وما ترتب على ذلك من ضغط على البنية التحتية والخدمات، وانتشار الأحياء العشوائية، وارتفاع معدلات البطالة، وأزمة السكن، وارتفاع تكاليف المعيشة، ولا سيما أسعار الغذاء والسلع الأساسية.

إزاء هذه التحديات، برز خيار التوسع في إنشاء المدن الجديدة كأحد الحلول الاستراتيجية لمواجهة مشكلات التكدس العمراني والازدحام المروري في المدن الكبرى، من خلال استثمار الأراضي الصحراوية وإنشاء مراكز حضرية جديدة خارج نطاق المدن والقرى التقليدية. وقد سعت الدولة إلى تحفيز الهجرة إلى هذه المدن الجديدة من قبل مختلف الشرائح الاجتماعية، بما في ذلك الطبقات الفقيرة والمتوسطة، وشرائح المستثمرين والأثرياء، عبر تقديم تسهيلات في أسعار الأراضي والعقارات، وتوفير خدمات متنوعة ومراكز تجارية، وخلق فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في قطاعات متعددة، إلى جانب تحسين جودة البيئة العمرانية والخدمية والمعيشية.

وقد ساهمت هذه الجهود في إحداث تحولات إيجابية لدى بعض الفئات المهاجرة، لا سيما على صعيد مستوى المعيشة والاندماج الاجتماعي والاقتصادي، غير أن شريحة من هؤلاء المهاجرين، خصوصًا من الفئات الفقيرة، لم تلحظ تحسنًا ملموسًا في ظروفها المعيشية أو في فرصها للحراك الاجتماعي.

وانطلاقًا من هذا الواقع، جاء الهدف الرئيسي للبحث الراهن ليتمثل في :تحليل أثر الفقر الحضري على فرص الحراك الاجتماعي بين الأجيال لدى المهاجرين الفقراء إلى مدينة أسيوط الجديدة، وينبثق عن هذا الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

١. الكشف عن التحولات التي طرأت على الأوضاع المعيشية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية لهؤلاء المهاجرين الفقراء .
٢. دراسة الفجوة الجيلية بين جيل الوالدين وجيل الأبناء من حيث التعليم، المهنة، الدخل، المسكن وملكيته، وعدد الأبناء.
٣. تحديد العوامل التي تعزز أو تعيق الحراك الاجتماعي بين الأجيال في سياق الهجرة الداخلية .
٤. اقتراح توصيات عملية من شأنها المساهمة في تحسين أوضاع المهاجرين الفقراء، ودعم سياسات الهجرة الداخلية المخططة إلى المدن الجديدة.

ثانيًا/ تساؤلات البحث :

يتحدد التساؤل الرئيس لهذا البحث في "ما أثر الفقر الحضرى على الحراك الاجتماعى بين الأجيال لدى المهاجرين الفقراء إلى مدينة أسيوط الجديدة؟"، وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

١. هل يوجد فارق زمنى ملحوظ بين أعمار جيل عينة البحث وأعمار جيل الآباء والأمهات ؟
٢. هل هناك اختلاف بين جيل عينة البحث وجيل الآباء والأمهات فيما يتعلق بـــــآليات الحراك الاجتماعى (المستوى التعليمى، وعدد الأبناء فى الأسرة، والحالة المهنية ، والدخل الشهرى للأسرة، ومنطقة السكن وملكيته) ؟
٣. هل يشعر أفراد عينة البحث بالرضا عن أوضاعهم السكنية، سواء من حيث خصائص المسكن أو خصائص منطقة السكن؟
٤. هل تتلقى أسرة المبحوث الحالية، أو أسرته الأصلية التي نشأ فيها أى مساعدات أو إعانات من مؤسسات التضامن الاجتماعي؟
٥. هل يحرص أفراد عينة البحث على تثقيف أنفسهم وتعليم جميع أبنائهم فى مختلف المراحل التعليمية؟
٦. هل يحرص أفراد عينة البحث على تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية التبادلية والداعمة مع الآخرين؟
٧. هل يحرص أفراد عينة البحث على المشاركة المجتمعية، سواء من خلال المشاركة التطوعية أو من خلال المشاركة السياسية؟

٨. هل يتمتع أفراد عينة البحث بدرجة كافية من الوعي بأهمية التخطيط المسبق لمستقبل الأسرة والأبناء؟

ثالثًا/ مبررات اختيار الموضوع وأهميته :

١. الأهمية النظرية :

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة الراهنة في إسهامها في إثراء المعرفة السوسيولوجية حول التفاعل المركب بين الفقر الحضري والحراك الاجتماعي، في سياق الهجرة الداخلية إلى المدن الجديدة، ولا سيما ما يعرف بالمدن الخضراء، وهي نموذج عمراني وتنموي حديث نسبيًا في مصر. وتكمن أهمية هذا البحث في كونه يعالج موضوعًا مركبًا، يتقاطع فيه عدد من المفاهيم المركزية في علم الاجتماع، مثل :الفقر الحضري، والهجرة الداخلية، والحراك الاجتماعي، والعدالة الاجتماعية، ورأس المال الاجتماعي، ما يجعله إطارًا تحليليًا غنيًا لفهم التحولات الاجتماعية في البيئات الحضرية الناشئة.

كما تسعى الدراسة إلى اختبار مدى فاعلية عدد من النظريات السوسيولوجية في تفسير ديناميكيات الحراك الاجتماعي في ظل تغير البيئة المعيشية، وعلى رأسها :نظرية ثقافة الفقر، ونظرية رأس المال الاجتماعي، ونظرية بناء القدرات، ونظرية العدالة الاجتماعية .ومن ثم، فإن الدراسة لا تكتفي بوصف الظاهرة، بل تقدم إطارًا نظريًا يمكن البناء عليه في بحوث مستقبلية تستهدف تحليل العلاقة بين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في السياقات العمرانية الجديدة.

وتبرز أهمية هذه الدراسة كذلك في كونها من بين الدراسات السوسيولوجية القليلة في السياق المصري التي تتناول اتجاهات الحراك الاجتماعي بين الأجيال لدى الفئات الفقيرة المهاجرة من الأحياء العشوائية والمهمشة إلى المدن الجديدة في صعيد مصر، وهو ما يمثل فجوة معرفية في الأدبيات العلمية المحلية، رغم أهمية هذه الظاهرة في ضوء ما تشهده مصر من تحولات عمرانية وتنموية متسارعة.

وتسهم هذه الدراسة في توجيه اهتمام الباحثين والمراكز البحثية نحو إجراء مزيد من الدراسات الميدانية المعمقة حول أوضاع فقراء الحضر في المدن الجديدة، لا سيما في ظل جهود الدولة المصرية الرامية إلى تحقيق التنمية العمرانية المتوازنة، والعدالة الاجتماعية، من خلال مبادرات مثل "حياة كريمة"، وبرامج الحماية والرعاية الاجتماعية المختلفة.

كما تقدم الدراسة نتائج وتوصيات علمية قد تشكل منطلقًا نظريًا وتطبيقيًا لدراسات لاحقة تتناول مشكلات فقراء الحضر في المجتمعات الحضرية الناشئة، وتقييم مستوى رضاهم عن أوضاعهم المعيشية والسكنية والاجتماعية. وتسهم كذلك في توفير مؤشرات تحليلية تساعد صناع السياسات على تصميم برامج اجتماعية وتنموية أكثر استهدافًا للفئات الهشة، وتعزيز اندماجها في النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمدن الجديدة، بما يحقق الحراك الاجتماعي الإيجابي والتنمية الحضرية المستدامة.

٢. الأهمية التطبيقية :

تكمن الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة في ما تتيحه من نتائج وتوصيات قابلة للتوظيف من قبل صناع القرار والمخططين العمرانيين، من أجل تصميم وتنفيذ سياسات أكثر فاعلية واستدامة لدمج الفئات الفقيرة داخل المدن الجديدة، لا سيما المدن الخضراء. إذ توفر الدراسة قاعدة معرفية يمكن البناء عليها في تطوير سياسات إسكان موجهة خصيصًا للفئات ذات الدخل المحدود، تضمن لهم مساكن ملائمة وخدمات أساسية تسهم في تعزيز اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي، وتقلل من مظاهر التهميش الحضري.

كما تسلط الدراسة الضوء على أهمية تصميم برامج تعليمية وتدريبية موجهة للمهاجرين الفقراء، من شأنها أن ترفع من كفاءاتهم ومهاراتهم المهنية، بما يعزز فرصهم في الحراك الاجتماعي الصاعد، ويؤهلهم للاندماج في سوق العمل الرسمي، ويسهم في كسر دوائر الفقر بين الأجيال.
ويمكن للمؤسسات الحكومية المعنية – مثل وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، ووزارة التنمية المحلية، ووزارة التضامن الاجتماعي – الاستفادة من نتائج هذا البحث في تطوير خطط واستراتيجيات أكثر شمولًا وعدالة لمعالجة قضايا الفقر الحضري، من خلال تحسين سياسات الحماية والرعاية الاجتماعية، وتقديم تسهيلات ومساعدات اقتصادية مباشرة وغير مباشرة، ودعم الفئات الفقيرة القادرة على التمكين الذاتي.
كما تبرز الدراسة أهمية إشراك الفقراء النشطين في مشروعات تنموية محلية تعزز شعورهم بالانتماء والاندماج المجتمعي، وتفتح أمامهم مسارات جديدة لتحسين أوضاعهم المعيشية بشكل مستدام، ما يجعل من نتائج هذا البحث أداة تطبيقية مهمة لدعم أهداف التنمية الحضرية والعدالة الاجتماعية في المدن الجديدة.

رابعًا/الإطار النظرى للبحث :

١. مفاهيم البحث:

أ. الفقر :

يحظى مفهوم الفقر باهتمام بالغ في أدبيات العلوم الاجتماعية وخطابات التنمية، نظرًا لما ينطوي عليه من أبعاد مركبة وتداخلات معرفية وثقافية واقتصادية. وقد تباينت تعريفاته تبعًا لاختلاف المقاربات النظرية والمجالات التخصصية التي تناولته، حيث ركز كل منها على جانب معين من جوانب الظاهرة، سواء المادي منها أو غير المادي. ويعد الفقر من المفاهيم الجدلية التي تتسم بطابع نسبي وسياقي؛ فهو لا يُفهم خارج الإطار المجتمعي والثقافي الذي يتجلى فيه، مما يجعله مفهومًا متغيرًا في دلالاته وحدوده عبر الزمان والمكان. لذلك، فإن التعامل مع مفهوم الفقر يتطلب وعيًا بطبيعته الدينامية وتعدد تمثلاته، باعتباره ليس فقط ظاهرة اقتصادية، بل أيضًا اجتماعية وسياسية وثقافية تعكس اختلالات بنيوية في توزيع الموارد والفرص داخل المجتمع.

وقد عرف المعجم الوجيز مفهوم الفقر بأنه العوز والحاجة ، والفقير هو من لا يملك إلا أقل القوت(المعجم الوجيز،١٩٩٤ ،٤٧٧).

وفى موسوعة علم الاجتماع عرف مفهوم الفقر بأنـه حالة نقص الموارد المادية عادة، ولكن الثقافية أحياناً (مارشال،٢٠٠٠ ،١٠٨٠). كما عرف مفهوم الفقر فى معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع بأنه يمثل شرط الحاجة أو العوز ، بخاصة موارد الرزق أو الممتلكات المادية، وإعادة التوزيع الاجتماعى للثروة هو الذى يوفر الحل المناسب له (بينيت وأخرون،٢٠١٠ ،٥٣٧) .

وقدم البنك الدولي عام ١٩٩٠م تعريفًا لمفهوم الفقر بأنـه يشير إلى عدم قدرة الفرد أو عجزه عن تحقيق المستوى المناسب للحياة. وفى تقرير اليونسيف UNICEF قدم تعريف للفقر عام ٢٠٠٠م بأنـه "لا يشير فقط إلى نقص الدخل ، ولكن كذلك إلى نقص الخدمات المختلفة ، والشعور بعدم الأمان ، والعزلة الاجتماعية ، وسوء التغذية ، ونقص المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية(Gordon et al.,2006,12).

ويعرف "خالد" الفقر الحضرى بأنه عدم القدرة على الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية للفرد أو الأسرة، وهذا راجع أساسًا للضعف المادى، حيث يجد فقراء الحضر صعوبة كبيرة فى قضاء احتياجاتهم الأساسية، فى ظل حياة المدينة ذات المتطلبات المتزايدة يوميًا (بنى مهنى، ٢٠١٩، ١٣٤).
كما عرف "عمر وعبد العزيز" مفهوم الفقر بأنه حالة يتعرض لها الأفراد والجماعات نتيجة لعوامل ذاتية أو هيكلية، تمنعهم من تحقيق احتياجاتهم ومطالبهم الحياتية المختلف، والتى تتطلب تدخلًا اجتماعيًا عن طريق برامج وخدمات رعائية تحول دون انحرافهم، وتسمح بحسن اندماجهم اجتماعيًا وأداء أدوارهم بكفاءة وفاعلية(البنداق وجاهمى، ٢٠٢٠، ٣٥٣).
ويصنف مفهوم الفقر إلى عده تصنيفات ومنها الفقر النسبي والفقر المطلق ، ف "الفقر النسبي" يقصد به انخفاض دخل بعض الأفراد مقارنة بمتوسط الدخل العام في المجتمع، بما لا يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية بالشكل الذي يضمن لهم حياة كريمة. أما "الفقر المطلق" فيشير إلى العجز التام عن توفير الحد الأدنى من المتطلبات الضرورية للمعيشة، سواء كانت غذائية أو غير غذائية، وتشمل: المأكل، والمسكن، والملبس، والخدمات الصحية، والتعليم، والمواصلات، وغيرها من الضروريات الأساسية.
كما يصنف مفهوم الفقر إلى عدة أبعاد، من أبرزها :فقر الدخل، وفقر القدرات البشرية، وفقر الثقافة، يقصد بـ"فقر الدخل" انخفاض مستوى الدخل والاستهلاك لدى بعض الأفراد، بما لا يمكنهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية كالغذاء، والملبس، والمسكن الملائم. أما "فقر القدرات البشرية" فيشير إلى حرمان الأفراد من امتلاك مقومات التنمية البشرية، مثل الخدمات الصحية، والتعليمية، والاجتماعية، إلى جانب ضعف القدرة على اتخاذ قرارات فاعلة أو القيام بأدوار اجتماعية لمواجهة التحديات التي يفرضها الواقع. بينما يعبر "فقر الثقافة" عن أنماط سلوكية واتجاهات ذهنية ترتبط بظروف الفقر المزمنة، وتتجسد في ممارسات الأفراد الفقراء، وتنتقل عبر الأجيال من خلال عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة.
ويشير مقياس الفقر المتعدد الأبعاد للبنك الدولي إلى أن قياس الفقر يعتمد على ستة مؤشرات تشمل الاستهلاك أو الدخل، والالتحاق بالتعليم، والتحصيل التعليمي، والوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء(Diaz-Bonilla,2024,2).
وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن قياس الفقر يعتمد على مقاييس موضوعية كمية ومقاييس كيفية نوعية. فالمقاييس الموضوعية للفقر ترتكز على مؤشرات قابلة للقياس الكمي، وغالبًا ما تكون ذات طابع اقتصادي ملموس. وتشمل هذه المؤشرات عناصر مثل: مستوى الدخل، والثروة، ومعدل الاستهلاك، والإنتاج، والملكية، والمهنة، إضافة إلى خصائص المسكن من حيث الحجم والملاءمة، ونوعية الطعام وكميته وتنوعه، ومدى توفر الملبس، ومستوى الحصول على الخدمات الصحية لمواجهة انتشار الأمراض.
أما المقاييس الكيفية، فتعتمد على مؤشرات اجتماعية وثقافية ترتبط بأنماط الحياة ضمن بناء اجتماعي معين. وتشمل هذه المؤشرات: الاتجاهات السلوكية، والأفكار، والعادات، والقيم الاجتماعية، ومستوى التعليم، ونوعية العلاقات الاجتماعية، ومدى اندماج الأفراد في المجتمع. وتعد هذه المقاييس ضرورية لفهم الأبعاد غير الاقتصادية للفقر، والتي تؤثر في نوعية حياة الأفراد وطبيعة تفاعلهم مع بيئتهم الاجتماعية.

وترى الباحثة أن الفقر الحضري في مصر بوجهٍ عام ظاهرة متعددة الأبعاد، لا تقتصر على انخفاض الدخل فحسب، بل تشمل أيضًا الحرمان من الخدمات، والافتقار إلى فرص التعليم الجيد، وغياب الأمن الاجتماعي والاقتصادي. ولا شك أن خصائص الفقراء في صعيد مصر، وبخاصة في مدينة أسيوط، لا تختلف كثيرًا عن خصائص فقراء الحضر في المدن المصرية الأخرى، إذ يتسم فقراء الحضر بمجموعة

من السمات المترابطة، من أبرزها: ضعف فرص الحصول على عمل منتج، حيث يتركز النشاط الاقتصادي في القطاعات غير الرسمية منخفضة الأجور، مثل العمل اليومي، والأنشطة الهامشية في الأسواق، والبيع الجائل، مع محدودية فرص الالتحاق بوظائف ثابتة ذات دخل مستقر. ويضاف إلى ذلك تدني المستوى التعليمي والتأهيلي، أي ارتفاع معدلات الأمية وانخفاض نسب الالتحاق بالتعليم الجامعي أو الفني المتخصص، مما يحد من فرص الاندماج في سوق العمل الحديث. كما يعانون من ضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية، مثل قصور خدمات الصرف الصحي، وشبكات المياه النقية، والطرق الداخلية، والمواصلات العامة، الأمر الذي يزيد من عزلة بعض الأحياء الحضرية عن المراكز الخدمية الرئيسة. هذا بجانب معاناتهم من الكثافة السكانية العالية في أحياء محددة، وتكدس الأسر في وحدات سكنية صغيرة أو غير مكتملة التشطيب، مع ارتفاع معدلات الإيجار أو تملك مساكن ذات جودة منخفضة. كما يتميزون بضعف رأس المال الاجتماعي، إذ تظل شبكات علاقاتهم الاجتماعية محدودة التأثير في الوصول إلى فرص اقتصادية أو خدمية، مع اعتماد أكبر على الروابط الأسرية الضيقة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن فقراء الحضر في صعيد مصر، وبخاصة في مدينة أسيوط، تتجسد فيهم هذه السمات العامة للفقر الحضري، إلا أن واقعهم يحمل أيضًا ملامح خاصة ترتبط بطبيعة البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الصعيد. فنجد أنهم يعتمدون بدرجة كبيرة على العمل غير الرسمي منخفض الدخل، مثل العمل باليومية، والحرف اليدوية البسيطة، والمهن التقليدية، مع ضعف وجود المصانع الكبرى أو الشركات متعددة الأنشطة، مما يقلل من فرص الحصول على عمل منظم. كما أن النشاط الزراعي داخل المدينة محدود، لكنه موجود في أطرافها الريفية، ويشارك فيه بعض الفقراء كمصدر إضافي للدخل. ويتسم هؤلاء بارتفاع معدلات الأمية، خاصة بين النساء، وضعف فرص الحصول على تدريب مهني حديث، إضافة إلى ارتفاع معدلات التسرب من التعليم نتيجة الفقر أو الثقافة التقليدية. أما على صعيد الخدمات والبنية التحتية، فإنهم يعانون من ضعف المرافق الأساسية في الأحياء الفقيرة، مثل قصور شبكات الصرف الصحي، ونقص المياه النظيفة، وغياب الطرق الممهدة، فضلًا عن محدودية الخدمات الصحية المتطورة داخل تلك الأحياء، وقلة وسائل المواصلات العامة وضعف انتظامها. وتتسم الروابط الاجتماعية والعائلية لديهم بالقوة، لكنها غالبًا محصورة في دائرة القرابة والجيرة، مما يحد من تنوع الفرص. كما أن الثقافة التقليدية السائدة قد تحد من مشاركة النساء في العمل أو التعليم.

وفي المقابل، يتمتع فقراء الحضر في وجه بحري والمدن الكبرى بفرص أكبر للعمل في المصانع، والشركات، والموانئ، والخدمات التجارية، إضافة إلى انتشار الأعمال الصغيرة المنظمة نسبيًا، مثل الورش والمتاجر والخدمات اللوجستية. كما تعمل نسبة من الفقراء في القطاع السياحي في المدن الساحلية أو في التجارة البسيطة المرتبطة بالموانئ والأسواق الكبيرة. كذلك فإن معدلات الأمية أقل نسبيًا مقارنة بفقراء الصعيد، وتتوافر لديهم فرص أفضل للحصول على تعليم فني أو جامعي في المدن الكبيرة، فضلًا عن تنوع أكبر في المهارات بفضل الانفتاح الاقتصادي وقربهم من مراكز التدريب. وتتوفر لديهم خدمات أساسية أفضل نسبيًا، حتى في الأحياء الفقيرة، نتيجة القرب من المراكز الاقتصادية الكبرى، ووجود مستشفيات ومراكز صحية أكبر، وشبكات نقل ومواصلات أكثر كفاءة. كما تتميز شبكاتهم الاجتماعية بدرجة أكبر من التنوع، وتمتد خارج نطاق العائلة، مما يخلق فرصًا اقتصادية جديدة، إلى جانب انفتاح أكبر على عمل المرأة والمشاركة الاقتصادية العامة.

وعليه، يمكن القول إن فقراء صعيد مصر، وبخاصة في مدينة أسيوط، يعانون من فقر مركب وهيكلي مرتبط بنقص البنية التحتية والفرص الاقتصادية والتعليمية، وضعف إمكانيات الحراك الاجتماعي. أما فقراء وجه بحري والمدن الكبرى، فإن معاناتهم ترتبط غالبًا بفقر نسبي ناتج عن تفاوت الدخول وارتفاع تكلفة المعيشة، إلا أن الفرص أمامهم للحراك الاجتماعي تظل أكبر، إذا توفرت لهم المهارات، بفضل توافر الوظائف والخدمات.

ويعرف البحث الراهن مفهوم الفقر الحضرى إجرائيًا بأنه الحالة التي تعاني فيها الأسر أو الأفراد المقيمون في بيئة حضرية من تدني مستويات الدخل، وضعف القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية من مياه نقية وصرف الصحي وكهرباء وغذاء ومسكن وخدمات صحية وتعليمية وعمل لائق ، إضافة إلى محدودية الفرص الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لهم داخل المدن. وفي هذا البحث، يتم قياس الفقر الحضري من خلال مجموعة مؤشرات مثل طبيعة المهنة، ومستوى الدخل الشهري، ونوعية المسكن ومنطقة السكن، ، ومستوى التعليم .

ويعرف الفقراء الناشطون إجرائيًا بأنهم الأفراد الذين عانوا في مراحل حياتهم المبكرة من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، وعاشوا في أوضاع سكنية وبيئية متردية، إلا أنهم واصلوا الكفاح والسعي الدؤوب، واستثمروا الفرص المتاحة من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية، وإنقاذ أنفسهم وأسرهم من براثن الفقر المدقع والحرمان، وضمان تلبية احتياجاتهم الأساسية بما يكفل لهم حياة إنسانية كريمة. وهم شريحة من أبناء الطبقة الفقيرة يعملون بوعي من أجل تحسين ظروفهم المعيشية وبيئتهم السكنية، سواء عبر الانخراط في شبكات اجتماعية، أو المشاركة في العمل التطوعي أو ممارسة الضغط على المؤسسات المحلية للمطالبة بالخدمات والحقوق، أو التواصل مع الجهات الرسمية لحل مشكلات منطقتهم السكنية، أو المشاركة في الفعاليات الاجتماعية والسياسية. ويتم تحديدهم ميدانيًا من خلال مؤشرات مثل: المشاركة التطوعية ، والمشاركة السياسية ، وشبكة العلاقات الاجتماعية .

ب. الحراك الاجتماعى بين الأجيال :

يُعد الحراك الاجتماعي سمة أساسية في مختلف المجتمعات البشرية، إذ لا يخلو مجتمع متحضر من انتقال الأفراد من مركز اجتماعي إلى آخر. ويتميّز المجتمع القادر على تمكين أفراده من تجاوز الحواجز الناتجة عن التمايز الاجتماعي، عن المجتمعات التقليدية الإقطاعية التي تُعد مغلقة، حيث يُقيد الفرد بالانتماء إلى الجماعة التي نشأ فيها بفعل حواجز اجتماعية تربطه بها. ويتطلب الحراك الاجتماعي توافر بيئة محفزة للعمل، تُمكن الفرد من تنمية قدراته ومهاراته، وتُبنى فيها الفرص على أساس الكفاءة والجهد الشخصي، لا على أساس الانتماء الطبقي أو العرقي أو الجنس أو لون البشرة. فالمجتمع الذي يضمن تكافؤ الفرص لأفراده في الارتقاء الاجتماعي، يصبح مجالًا خصبًا لتنافسهم، ويتيح، بل يشجع أو يفرض أحيانًا، على أفراده تغيير بيئتهم الجغرافية والسكنية، أو مستواهم الاقتصادي والاجتماعي، أو منظومة قيمهم الثقافية.

وبصنف الحراك الاجتماعي بحسب اتجاه الحركة على سلم التدرج الاجتماعي إلى الحراك الاجتماعي الرأسي والحراك الاجتماعي الأفقي. ويشتمل الحراك الاجتماعي الرأسي على نوعين، هما: الحراك الاجتماعي الصاعد، الذي يشير إلى انتقال الفرد من وضع كان يشغله في البناء الاجتماعي إلى وضع جديد، مع تغيرات مصاحبة لهذا الانتقال من حيث المستوى الاجتماعي والاقتصادي، أو المكانة الاجتماعية والمهنية، أو المستوى المعيشي، أو ممارسة السلطة، أو الطبقة الاجتماعية بشكل عام، ويتطلب هذا الانتقال على الأقل بعض الجهد والسعي والمخاطرة حتى يتمكن الفرد من تغيير مستواه الاجتماعي والاقتصادي من

خلال التعليم أو الوظيفة أو المهارة والإبداع أو التجارة وما شابه. بينما يشير الحراك الاجتماعي الهابط إلى هبوط الفرد من مستوى طبقي أعلى إلى مستوى طبقي أدنى عند حدوث بعض التغيرات سواء في المجتمع والحياة العامة أو نتيجة لتدهور أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية. أما الحراك الاجتماعي الأفقي فيعني انتقال الفرد من موقع إلى آخر ولكن داخل نفس الطبقة، دون حدوث أي تغيرات جذرية في أوضاع حياته ونمط معيشته من حيث المهنة والدخل ومكان الإقامة والسلطة والنفوذ وغيره.

وهناك أسلوبان أساسيان في قياس الحراك الاجتماعي، هما :الاتجاه الموضوعي والاتجاه الذاتي .ويعتمد الاتجاه الموضوعي في قياس الحراك الاجتماعي على مؤشرات موضوعية مثل التعليم، والمهنة، والدخل، والمسكن، ومنطقة السكن، والنفوذ السياسي، وحجم الممتلكات والمدخرات. ويُعد عالم الاجتماع "لويد وارنر"، أستاذ علم الاجتماع بجامعة شيكاغو، من أشهر من وضعوا مقياسًا للحراك الاجتماعي، ويتكون مقياسه من ست خصائص، هي: الثروة، الدخل، المهنة، التعليم، نوع المسكن، ومصدر الدخل. أما الاتجاه الذاتي، فيقاس من خلال مؤشرات ذاتية، أي من خلال تصور المبحوث لنفسه، وتقييمه لمكانته الاجتماعية وانتمائه الطبقي، بالإضافة إلى معتقداته واتجاهاته ومستوى طموحه.

ويعد الحراك الاجتماعي أحد المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، حيث بدأت الدراسات المتعلقة به منذ منتصف القرن الماضي بفضل تطور علم الاجتماع الأمريكي، كما أن الفكر الاجتماعي لا يخلو من محاولات رائدة أسهمت في تطوره وبلورة اتجاهات محددة لدراسته والتنظير له. وقد قدم العلماء المعاصرون تعريفات أكثر تحديدًا ودقة لهذا المفهوم، من أبرزها ما طرحه بتريم سوروكين، حيث عرفه بأنه "انتقال الفرد أو الجماعة من طبقة أو مستوى اجتماعي اقتصادي معين إلى طبقة أخرى أو مستوى اجتماعي اقتصادي آخر؛ بحيث يرتبط بهذا الانتقال تغير في مستوى وظيفة ودخل الفرد، وقد يكون هذا الانتقال إلى أعلى أو إلى أسفل (Sorokin,1959,127).

وفى موسوعة علم الاجتماع عرف مفهوم الحراك الاجتماعى بأنه عملية انتقال - الأفراد عادة، وفى بعض الأحيان جماعات بأكملها - بين مواقع مختلفة فى إطار نسق للتدرج الاجتماعى فى أى مجتمع . ومن المألوف التمييز بين الحراك إلى أعلى والحراك إلى أسفل أى الانتقال إما إلى مرتبة أعلى أو أدنى فى سلم التميز، وكذا التمييز بين الحراك بين الأجيال والحراك الجيلى الذى يشير إلى انتقال الفرد من وضع الأسرة الأصلية إلى الموقع الطبقى أو المكانة الخاصة بالفرد ذاته داخل نفس الجيل، أو الحراك المهنى الذى يشير إلى الحراك الذى يحدث للفرد خلال حياته العملية مثل الوظيفة الأولى للمبحوث مقارنة بوظيفته الحالية (مارشال، ٢٠٠٧، ٥٢٣).

وعرف قاموس علم الإنسان مفهوم الحراك الاجتماعى بأنه مراكز محددة يشغلها الأفراد والجماعات على سلم متدرج، كما تتاح لهم إمكانية تغيير هذا المركز، وقد تكون إمكانية هذا التغيير كبيرة كما فى الأنساق المفتوحة، وقد تكون محدودة بشدة كما فى الأنساق المغلقة، ويتردد عادة أن المجتمعات التقليدية التى تعتمد على الزراعة تعد أنساقًا مغلقة من هذه الناحية، على حين تكون المجتمعات الصناعية الحددثة أكثر انفتاحًا(شميث، ٢٠٠٩، ٢٤٢).

وعرفت "فاطمة الزهراء" مفهوم الحراك الاجتماعى بأنه العملية التى تدل على الدينامية والتغير فى الوضع الاجتماعى والاقتصادى لأفراد شريحة الفقراء، وصنفت الحراك الاجتماعى إلى نمط الحراك النسبى الذى يحدث بين الطبقات عبر انتقال بعض الأفراد من طبقة اجتماعية إلى أخرى، ونمط الحراك بين الأجيال الذى يحققه الفرد مقارنةً بالموقع الذى كان يحتله أبوه، ونمط الحراك الصاعد الذى يدل على الصعود عبر الطبقات

الاجتماعية، ونمط الحراك بالنضال ويعبر عن انتقال أبناء الطبقات الدنيا إلى طبقات أعلى من خلال مجموعة من الآليات الموضوعية مثل المهنة والدخل، والذاتية مثل الرغبة فى التغيير والطموح والإنجاز ورؤية الأفراد لذواتهم ولغيرهم(راضى،٢٠٢٢ ،١٦١٤).

كما عرف "رضا" مفهوم الحراك الاجتماعى بأنه عملية اجتماعية تشهدها كل المجتمعات البشرية، وتعنى تغير في وضع الفرد أو الجماعة أو الفئة الاجتماعية من وضع طبقيلآخر بناء علي تغيرات حدثت له من الناحية التعليمية أو المهنية أو الاقتصادية أو الثقافية أو المكانية، وقد يكون التغير في بعض منهم أو كلاهما معًا- الأمر الذي قد يترتب عليه انتقال الفرد أو الجماعة إلى أعلى أو أسفل على تدرج السلم الاجتماعي، وقد يكون هذا الانتقال داخل الجيل كما في حالة التحول من وضع مهني إلي آخر أو بين الأجيال عند مقارنة وضع الفرد بالمكانة التي يحتلها والديه، ويتخذ الحراك عددًا من الأشكال والصور تختلف باختلاف المجتمعات، فهو قد يكون تلقائيًا أو مقصودًا مخططًا، محدودًا أو شاملاً، بطيئًا أو سريعًا كما قد يطرح أثارًا تختلف من حيث مداها الزمنى وحجمها وشدة كثافتها تبعًا لسرعة الحراك وكثافة معدلاته (طويل، ٢٠٢٣ ،٩) .

أما إجرائيًا تركز الدراسة الراهنة على نمط الحراك بين الأجيال أى انتقال الأفراد من وضع اجتماعى واقتصادى إلى وضع آخر داخل البناء الاجتماعى مقارنةً بالمكانة التى كان يحتلها آبائهم وأمهاتهم سواء كان ذلك فى نفس الطبقة الاجتماعية أو صعودًا أو هبوطًا ضمن هرم الترتيب الطبقى، ويقاس ميدانيًا من خلال مقارنة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بين جيل الأبناء وجيل الآباء والأمهات مثل: المستوى التعليمي، والمستوى المهني، ودخل الأسرة، ونوعية السكن وملكيته، وعدد الأبناء فى الأسرة، وشبكة العلاقات الاجتماعية ، ومستوى المشاركة المجتمعية، والتخطيط لمستقبل الأسرة والأبناء .

ج. الهجرة :

يعرف مفهوم "الهجرة" لغويًا بأنها من مادة هجر؛ أي تباعد، وهاجر أي ترَك وطنه وخرج منه إلى غيره، والهجرة هى انتقال الناس من موطن إلى آخر(المعجم الوجيز،١٩٩٤ ،٦٤٤) .

وتعرف "الهجرة" اصطلاحًا بأنها زحف أفراد أو جماعات، تاركه موطنها الأصلى نحو موطن آخر، تجعل منه مكانًا جديدًا للإقامة الدائمة، وتعتبر الهجرة الخارجية هجرة دولية ؛ لأنها تقوم على الهجرة من دولة إلى دولة أخرى، والمهاجر شخص غير مكان إقامته وتخطى الحدود السياسية، واستقر فى منطقة سياسية جديدة(غيث،٢٠٠٩ ،٢٣٧) . كما عرف مارشال مفهوم "الهجرة" بأنها تنطوى على فكرة الانتقال الدائم للأفراد أو الجماعات عبر حدود رمزية أو سياسية للإقامة فى مناطقَ سكنية أو مجتمعات محلية جديدة(مارشال،٢٠٠٠ ،٦٧٨)..

أما فى موسوعة علم الإنسان عرف مفهوم "الهجرة" بأنها عملية تحدث فى اتجاه واحد من الريف إلى الحضر عادة، سواء بشكل مؤقت أو دائم ، مما يؤدى إلى النمو السكانى الحضرى بما يفوق قدرتها على التنمية الاقتصادية (شميث، ٢٠٠٥ ،٥٢٨).

ويعرف البحث الراهن مفهوم "الهجرة" إجرائيًا بأنها انتقال الأفراد أو الأسر من مناطق حضرية أو ريفية فقيرة إلى مدن جديدة خضراء، بهدف تحسين ظروفهم المعيشية أو الحصول على فرص عمل أو سكن أفضل، ويقاس هذا المفهوم ميدانيًا من خلال تحديد مكان الإقامة السابق، ومدة الإقامة في المدينة الجديدة.

د. المدن الجديدة :

المدن المصرية الجديدة هى المدن التى تم إنشاؤها في العديد من محافظات مصر في الفترة من ٢٠١٤ حتى الآن، بإشراف وتنفيذ وإدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، حيث تم التخطيط والتنفيذ لهذه المدن على أحدث النظم التخطيطية، كما روعي إقامتها بعيدًا عن الشريط الضيق لوادي النيل، وتوافر الخدمات المتنوعة والبنية التحتية والفوقية المتميزة والمساحات الخضراء الواسعة بها.

ويعرف البحث الراهن المدن الجديدة إجرائيًا بأنها تجمعات عمرانية حديثة النشأة، يتم تخطيطها وتنفيذها خارج النطاق العمراني التقليدي للمدن القديمة، وتهدف إلى تخفيف الكثافة العمرانية عن المدن الكبرى ، وتوفير فرص سكنية وخدماتية جديدة، وتتميز بتخطيط عمراني حديث يقلل التلوث ويحافظ على البيئة، وتضم مناطق سكنية وصناعية وخدمية، ومساحات الخضراء، وفي هذا البحث، يُقصد بها المدن التي أُنشئت ضمن خطط الدولة المصرية للتوسع العمراني، مثل مدينة أسيوط الجديدة إحدى مدن الجيل الثالث التي أنشأتها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بجمهورية مصر العربية، وتقع شرق مدينة أسيوط على طريق القاهرة – أسوان الصحراوي الشرقي. وبدأ العمل على إنشائها عام ١٩٩٣.

٢. التراث البحثى :

تنوعت الدراسات والبحوث السابقة التى تناولت موضوع الفقر من منظور سوسيولوجى فبعضها ركز على دراسة مشكلات الفقراء وأوضاعهم المعيشية ، والبعض الآخر ركز على تناول الميكانيزمات التى يستخدمها الفقراء للتكيف مع الفقر وتحقيق الاندماج المجتمعى، وفيما يلى عرضًا لبعض هذه الدراسات السابقة :

أ.دراسات تناولت الأوضاع المعيشية للفقراء ومشكلاتهم:

استهدفت دراسة (العشماوى،١٩٨٣) تقديم صورة عن حياة الفقراء في ظل ثقافة الفقر، وأنماط التكيف المتبعة فى الأسر الفقيرة. واعتمدت على المنهج الوصفي وأداة الملاحظة بالمشاركة والإخباريين. ومن أهم نتائجها: عدم قدرة الفقراء على التحكم في النزوات، ونقص المشاركة الاجتماعية والسياسية، كما يتسم أفراد العينة بالسلبية والتواكل والبطالـة والاستهـلاك الفوري والانحرافات الخلقية.

كما سعت دراسة (الشنـاوى،١٩٨٨) إلى التعرف على الروابط القرابية للريفيين المعدمين المهاجرين إلى مدينة القاهرة من ريف الوجه القبلي، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الأنثروبولوجي، كما اعتمدت على أداة الملاحظة والمقابلة. وطبقت الدراسة على تسع حالات للدراسة المتعمقة فى عزبة الصعايدة إحدى شياخات قسم امبابة بمحافظـة الجيزة. ومن أهم النتائج التى توصلت إليها: أن الفقر المدقع الذي تعيش فيه بعض الأسر القروية المهاجرة ، يعمل على قطع الصلات والروابط القرابيـة ، كما تقوم التنشئة الاجتماعية بدور فعال في تلقين أنماط التكيف مع الفقر من جيل إلى جيل، ذلك بجانب تقلص دور السلطة الأبوية نظرًا لاستقلال الأبناء اقتصاديًـا، وعزوف الفقراء عن المشاركة السياسية والنقابية.

وجاءت دراسة (عبد الملك،١٩٩٤) للكشف عن مشاكل الفقراء في المناطق العشوائية، وأساليب مواجهة التحديات، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة وأداة المقابلة المتعمقة. وطبقت على عينة من الأسر في إحدى المناطق العشوائية في مركز امبابة بمحافظـة الجيزة. ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها هذه الدراسة: نقص الخدمات الصحية والاجتماعية في تلك المناطق ، وضعف العلاقات الاجتماعية مع الأقـارب في المناطق النازحين منها، كما أن هذه الشرائح الفقيرة تعانى من البطالة المقنعة أو السافرة، ومن عجز الزوجة عن الوفاء بحاجة الأسرة في حالة مرض أو وفاة الـزوج ، نظـرًا لأميتها ، كما تنتشر عمالـة الأطفال فى الأسر الفقيرة.

كما سعت دراسة (المازنى،١٩٩٧) إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية لسكان المناطق العشوائية وغير العشوائية فى مدينة القاهرة، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج التاريخي، واعتمدت على استمارة الاستبيان، ودليل المقابلة. وأجريت الدراسة على منطقة عشوائية (عزبة نصار)، ومنطقة غير عشوائية (منطقة رابعة الاستثماري) فى محافظة القاهرة. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: أن الفقر يرتبط ارتباطاً طرديًا بظاهرة الاغتراب الاجتماعي، حيث يرتبط الفقر ارتباطًا وثيقًا بالشعور بالهامشية والدونية عن الذات والمجتمع، والعمل في المهن الهامشية ذات الدخل المنخفض.
كما استهدفت دراسة (عاطف،١٩٩٩) التعرف على العلاقة بين ظاهرة الفقر الحضري وما يصاحبها من مشكلات بيئية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالـة والمنهج المقارن ، كما استخدمت استمارة الاستبيان، ودليل المقابلة. وأجريت الدراسة بمدينة المنيا. ومن أهم نتائج هذه الدراسة: أن الفقر يرتبط ارتباطًا عكسيًا بالمستوى التعليمي لأفراد الأسرة، ويرتبط الفقر ارتباطاً وثيقًا بالعمل في المهن الهامشية ذات الدخل المنخفض، ونقص الخدمات المتوفرة في المنطقة، وانتشار المشاكل البيئية في المنطقة، وتدهور الحالة الصحية لأفراد الأسرة، ونقص المدخرات.
وسعت دراسـة (العشماوى،١٩٩٩) إلى تناول أوضاع الجماعات الهامشية في مدينة القاهرة، واعتمدت هذه الدراسة على منهج دراسة الحالة ، ودليل المقابلة، وأداة الملاحظة. وطبقت الدراسة على بعض الشرائح الفقيرة من باعة السجاد الجائلين، الذين يقطنون في أكشاك عشوائية بمنطقة قلعة الكبش بالسيدة زينب. وأسفرت هذه الدارسة عن عـدة نتائـج منهـا: انخفاض ما يحصل عليه البائع من أجر يومي بدرجة لا تكفى متطلبات المعيشة الأساسية، وانتشار البطالة والأمية بينهم، وتدهور أحوالهم الصحية، وزيادة حجم الأسرة، وتسرب الأبناء، وانتشار عمالة الأطفال صغار السن بشكل واضح بين هذه الجماعات الهامشية.
كما استهدفت دراسة (Acharya,2010,187) التعرف على طبيعة الفقر الذي يعاني منه سكان العشوائيات في وادي كاتماندو، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى ، واستخدمت أداة الاستبيان ودليل المقابلة وأداة الملاحظة ، وطبقت على عينة مقصودة عددها ٣٠ أسرة. ومن أهم نتائجها: أن الفقر ناتج عن بنية النظام الاجتماعي والاقتصادي فى المجتمع، وأن جهود التنمية الحديثة التي تبنتها حكومة نيبال منذ عام ١٩٥٠ لم تتمكن من تحقيق العدالة فى توفير احتياجات سكان الريف، لذا هاجروا إلى المراكز الحضرية بحثًا عن فرص لكسب العيش، كما أن عدد الذكور الفقراء العاملين كبير مقارنةً بالإناث بسبب انخفاض مستواهن التعليمى ، وعدم دعم الأسرة للإناث، ومعاناتهن من العنف الأسري والتمييز الموجه ضد النساء الفقيرات.
وسعت دراسة (أبو الخير،٢٠١٦) إلى التعرف على مظاهر معاناة المرأة فى الأسرة الفقيرة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، واستخدمت أداة الاستبيان فى جمع البيانات ، وطبقت الأداة على عينة عشوائية عددها (١٠٢٨) من النساء الفقيرات فى محافظة الشرقية، ومن أهم نتائجها: تعانى المرأة الفقيرة من تحمل جميع الأعباء المنزلية، ورعاية أفراد أسرتها، ومعاناتها من الأمراض المزمنة، ومعاناتها فى مواصلة أبنائها فى العملية التعليمية وسداد الرسوم الدراسية .
وجاءت دراسة (بنى مهنى،٢٠١٩) للتعرف على الواقع الاجتماعى والاقتصادى لفقراء الحضر فى مدينة العلمة بولاية سطيف فى الجزائر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى، واستخدمت أداة الملاحظة البسيطة ، وطبقت على سكان حى العيد مخربش بمدينة العلمة، ومن أهم نتائجها : يعانى فقراء الحضر من العيش داخل سكنات هشة ، ومن البطالة والمرض ونقص المتطلبات الأساسية للحياة، ونقص الدخل وعدم كفايته ، والمعاناة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

وسعت دراسة (عبد الحميد،٢٠٢٠) إلى التعرف على الأوضاع المعيشية للفقراء في ظل التغيرات الاجتماعية وسياسات الدعم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، واستخدمت أداة الاستبيان ودليل المقابلات المتعمقة فى جمع البيانات الميدانية، وطبقت الدراسة على ١٠٠ مفردة من حى منشأت ناصر بالقاهرة ، وتم مقابلة ٢٠ أسرة فقيرة. ومن أهم نتائجها: أن سياسات الإصلاح الاقتصادى أدت إلى زيادة نسبة الفقر والفقراء ، وأن سياسات الدعم أدت إلى دعم الأغنياء على حساب الفقراء.

كما جاءت دراسة (كشك،٢٠٢٢) للتعرف على أهم الآثار الناجمة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات، والكشف عن التحديات، واستراتيجيات المواجهة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى ومنهج المسح الاجتماعى ، واستخدمت استمارة الاستبيان فى جمع بيانات ميدانية من عينة عشوائية مكونه من ٣٠٠ أسرة فقيرة بحى جنوب مدينة المنيا. ومن أهم نتائجها : تعرض معظم أفراد العينة للأزمات ومن أهمها الأزمات الاقتصادية مما أثر على استهلاكهم للغذاء، والأضرار بصحتهم وخاصة الأطفال، كا تبين أن معظمهم يواجهون الأزمات بأساليبهم الذاتية أكثر من اعتمادهم على المساعدات الخارجية ، كما اتضح غياب الدور الذى تلعبه الجمعيات الأهلية فى مساعدة الفقراء ، وأحساسهم بالخوف من المستقبل وعدم الأمان.

وسعت دراسة (Ariyanto,2023,24) إلى دراسة الفقر الحضري من منظور اجتماعي فى ضوء نظرية البنائية الوظيفية ، واعتمدت على منهج تحليل المضمون ، واستخدمت أداة تحليل المضمون فى مراجعة وتحليل الكتب والمجلات ووثائق الإنترنت الرسمية المتعلقة بالفقر ونظرية الهيكلية الوظيفية، ومن أهم نتائجها : أن الفقر في المناطق الحضرية منع الأطفال من تلقي تعليم جيد، كما يواجهون صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية، وتلبية احتياجاتهم من الغذاء والملابس والمأوى بشكل لائق.

ب. دراسات تناولت أساليب الفقراء فى التكيف مع أوضاعهم المعيشية:

جاءت دراسة (عبد الرحيم، ١٩٩٠) للتعرف على كيفية التكيف مع الفقر ، وأساليب مواجهته. واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي ، واستخدمت استمارة الاستبيان والمقابلات المتعمقة ، وطبقت الدراسة على عينة من الفقراء في شياخة قصر الشك بحي الجمالية بالقاهرة. ومن أهم نتائجها : أن هناك أساليب تكيف شائعة بين الفقراء ، مثل قيام أرباب الأسر الفقيرة بالعمل في سن مبكر ، أو العمل في أكثر من مهنة هامشية ، والاعتماد على مساعدات الأبناء والمساعدات الخارجية في التكيف الاقتصادي ، وتبادل الخدمات والأشياء والاقتراض والشراء بالقسط ، وعمل جمعيات ادخارية شهرية.

كما سعت دراسة (المغازى،١٩٩٤) إلى الكشف عن استراتيجيات تكيف سكان العشوائيات مع أوضاعهم المعيشية. واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي مع الاستعانة بأداة الملاحظة بالمشاركة ودليل دراسة الحالة واستمارة الاستبيان والمقابلات المفتوحة. وطبقت الدراسة الميدانية على عينة من الأسر في عزبة الهجانة بمدينة القاهرة. ومن أهم نتائجها: أن الفقراء سكان المجتمع العشوائي لا يشكلون فئة اقتصادية واحدة ، ولذلك فليس لهم استراتيجيات خاصة بهم للتكيف مع ظروف الفقر ، ومن ثم فإن أساليبهم ونشاطاتهم ليست لاستمرار وضعهم في حلقة الفقر، وإنما هي نشاطات غير متميزة عن باقي الأنشطة في المجتمع.

وجاءت دراسة (الضبع،٢٠٠٢) للتعرف على أساليب تعايش فقراء الريف والحضر مع تدنى الظروف الاقتصادية. واعتمدت هذه الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة ، كما استخدمت الدراسة لجمع بياناتها استمارة الاستبيان. وأجريت الدراسة في مدينة سوهاج وبعض القرى التابعة لمركز سوهاج على عينة قوامها (١٠٠٠) مفردة. ومن أهم نتائجها: أن غالبية عينة البحث في الريف والحضر تعانى من نقص

شديد في إشباع الحاجات الضرورية المختلفة من الغذاء والمسكن، وضعف الرعاية الصحية أو انعدامها ، واللجوء إلى أشكال غير علمية للرعاية الصحية مثل الطب الشعبي وغيره من الأساليب.
واستهدفت دراسة (اللواتى،٢٠١٥) التعرف على آليات التكيف مع الفقر- دراسة ميدانية فى محافظة مسقط بسلطنة عمان، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى واستخدمت دليل المقابلة المقننة وأداة الاستبيان، وطبقت على عينة عددها ٣٣٩ فرد من المستفيدين من خدمات الضمان الاجتماعى. ومن أهم نتائجها: أن التماسك الأسرى يسهم فى التكيف مع المتطلبات الاجتماعية التى ترهق الأسرة من الناحية المادية، كما تتجه عينة البحث إلى استخدام آليات للتكيف مع المتطلبات الاقتصادية كالتقليل والترشيد فى الاستهلاك والإنفاق، بجانب شعور عينة البحث بالرضا إلى حدًا ما عن وضعها الاجتماعى والاقتصادى، وتتمنى أن يتحسن إلى الأفضل.

ج. دراسات تناولت الحراك الاجتماعى لدى الفقراء:

جاءت دراسة (Venkatesh, 1994) لقياس العوامل المؤثرة على الحراك الاجتماعى لفقراء الحضر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى، واستخدمت دليل المقابلة لعينة عمدية عددها ٢٧ رب أسرة من سكان المناطق الفقيرة الذين يتلقون مساعدات من الرعاية الاجتماعية في شيكاغو، ومن أهم نتائجها: أن العديد من القوى العرقية، والمكانية، والسياسية، والاقتصادية تلعب دورًا في تشكيل فرص الحراك الاجتماعي الحالية للفقراء في المناطق الحضرية، حيث تأثرت عينة البحث بانتقال الصناعات التحويلية والصناعية والعمالة من المناطق الداخلية للمدن إلى أطراف المدن، مما أدى إلى تعطلهم عن العمل، فالوظائف المتاحة ليست في أحيائهم؛ وكثير منها لا يمكن الوصول إليها بسهولة بواسطة وسائل النقل العام، وفرص العمل التي نشأت في المناطق الحضرية إما تتطلب مستويات عالية للغاية من التعليم والمؤهلات أو أنها هامشية.
واستهدفت دراسة (حسين،٢٠١٧) التعرف على تأثير الفقر فى الحراك التعليمى، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة، وطبقت على اثنتى عشرة حالة من قرية طه أبو زيد بمركز سمسطا بمحافظة بنى سويف، ومن أهم نتائجها: أن الفقر أثر سلبًا على بعض الحالات ولم يستطيعوا تحقيق الحراك التعليمى، كما أثر الفقر إيجابًا على بعض الحالات الأخرى التى استطاعت تحقيق الحراك التعليمى والتخلص من الفقر من خلال الهجرة مع أسرهم وأقاربهم خارج القرية لظروف اجتماعية واقتصادية.
وسعت دراسة (Brown & James , 2020) إلى الكشف عن دور التوسع التعليمي فى الحد من الفقر وتحقيق الحراك الاجتماعي، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى، ومن أهم نتائجها: أن هناك بعض المعوقات التى تؤثر على قدرة النظام التعليمى على الحد من الفقر وزيادة معدلات الحراك الاجتماعى بين الأجيال.
واستهدفت دراسة (Li et al.,2022) التعرف على دور الحراك الاجتماعى فى القضاء على الفقر، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفى، واستخدمت دليل المقابلة المقننة، ومن أهم نتائجها: إن القضاء على الفقر من خلال الحراك الاجتماعي يعزز التعاون في مواجهة المشكلات الاجتماعية، وأن الحراك الاجتماعي للأفراد ذوي الدخل المنخفض القائم على التعلم الاجتماعي يساعد بشكل كبير في استفادتهم من خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية، ويقلل من مستوى عدم المساواة، وكلما ارتفع مستوى التعاون، كلما كان المجتمع أكثر ازدهارًا من خلال التبادلية الشبكية.

وسعت دراسة (راضى،٢٠٢٢) إلى رصد نمط واتجاه الحراك الاجتماعى لدى الفقراء، واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى ومنهج دراسة الحالة، واستخدمت دليل المقابلة المتعمقة، وطبقت الدراسة على اثنتى عشرة حالة من ثلاث محافظات هى: القاهرة، والجيزة، والبحيرة. ومن أهم نتائجها: تمكنت جميع الحالات من تحقيق حراك اجتماعى صاعد بالنضال مقارنة بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لآبائهم، بالاعتماد على مجموعة الآليات كالتعليم والمهنة والزواج والهجرة بنوعيها المؤقتة والدائمة، بجانب الرؤية الإيجابية نحو الذات مثل المرونة والإبداع والرغبة فى النجاح والشعور بالمسؤولية وإتقان العمل والتخطيط والاهتمام والوعى بالقضايا المجتمعية.

د. تعقيب على الدراسات السابقة:

عند استعراض التراث النظري في علم الاجتماع، يُلاحظ ندرة الدراسات السوسيولوجية، وخاصة العربية، التي تناولت اتجاهات الحراك الاجتماعي لدى الفقراء. ومن ثم، فقد عرضت الدراسة الراهنة فيما سبق عددًا من الدراسات والبحوث السوسيولوجية السابقة، وقُسمت هذه الدراسات إلى ثلاثة محاور؛ ركز المحور الأول على الأوضاع المعيشية للفقراء ومشكلاتهم، بينما تناول المحور الثاني أساليب الفقراء في التكيف مع أوضاعهم المتدنية، في حين ركز المحور الثالث على الحراك الاجتماعي لدى الفقراء. أما الدراسة الراهنة، فقد تناولت أثر الفقر الحضري على فرص الحراك الاجتماعي بين الأجيال لدى المهاجرين الفقراء إلى مدينة أسيوط الجديدة.

وقد اتفقت الدراسة الراهنة مع معظم الدراسات السابقة فى الاعتماد على المنهج الوصفى التحليلى ومنهج المسح الاجتماعى بالعينة، ماعدا دراسة (الشنـاوى،١٩٨٨) اعتمدت على المنهج الانثروبولوجى، ودراسة (كشك،٢٠٢٢) اعتمدت على المنهج المقارن ، ودراسة (Ariyanto,2023) اعتمدت على منهج تحليل المضمون. كما اتفقت الدراسة الراهنة مع كثير من الدراسات السابقة فى استخدام أداة الاستبيان.

وكذلك اختلفت الدراسة الراهنة مع الدراسات السابقة فى عينة الدراسة، حيث طبقت الدراسة الراهنة على عينة عمدية من أبناء فقراء الحضر المهاجرين لمدينة أسيوط الجديدة فى محافظة أسيوط ، بينما طبقت معظم هذه الدراسات السابقة فى محافظات مصر كالقاهرة والجيزة والبحيرة وسوهاج والمنيا وبنى سويف والشرقية.

وتوصلت الدراسات السابقة إلى عدة نتائج، من أبرزها: تدني الأوضاع السكنية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية للفقراء، وعزوفهم عن المشاركة السياسية، بالإضافة إلى شعورهم بالاستبعاد والعزلة والتهميش الاجتماعي. كما أظهرت تلك الدراسات وجود أساليب يعتمد عليها الفقراء للتكيف مع الفقر والتعايش مع أوضاعهم الحياتية المتدنية، إلى جانب وجود آليات تُسهم في تحقيق الحراك الاجتماعي الصاعد للفقراء، من بينها التعليم، والمهنة، والدخل، والمسكن، والبيئة، والاندماج المجتمعي.

أما فيما يخص استفادة الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة، فقد استفاد البحث من نتائجها في بناء الإطار النظري، وصياغة الأهداف والتساؤلات، وتحديد مصطلحات البحث، وكذلك في اختيار المنهج وتصميم أداة الدراسة، وتحديد أسلوب اختيار العينة وسحبها بطريقة صحيحة، فضلًا عن توظيفها في تحليل النتائج ومناقشتها، وعرض النتائج العامة للبحث.

٣. التوجهات النظرية للبحث:

تعددت النظريات العلمية والفلسفية التي تناولت قضية الفقر، وتباينت اتجاهاتها الفكرية في تفسير أسبابه. فقد نسب بعض الباحثين الفقر إلى قصور لدى الأفراد وثقافتهم، كما هو الحال في نظرية ثقافة الفقر، التي تربط الظاهرة بمنظومة القيم والسلوكيات والأفكار التي يتبناها الفقراء للتكيّف مع ظروف الحرمان الاقتصادي، وهي منظومة قد تترسخ عبر الأجيال، مما يعوق اندماجهم في النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة. في المقابل، تناولت نظريات أخرى الفقر باعتباره نتيجةً لضعف القدرات والمهارات الذاتية لدى الأفراد، كما تؤكد نظرية بناء القدرات، التي ترى أن غياب المهارات التعليمية والتدريبية والعملية يحد من قدرة الفرد على الوصول إلى فرص اقتصادية أفضل، ويزيد من احتمالية بقائه في دائرة الفقر. ويرى اتجاه ثالث أن الفقر يرتبط بضعف شبكة العلاقات الاجتماعية للفرد، وهو ما تبرزه نظرية رأس المال الاجتماعي، التي تؤكد أن محدودية الروابط الاجتماعية الفعّالة تُقلل من فرص الوصول إلى الموارد والدعم وفرص العمل، مما يرسخ التهميش الاجتماعي والاقتصادي. في حين يُرجِع اتجاه رابع الظاهرة إلى غياب العدالة الاجتماعية وتفاوت الفرص داخل المجتمع، مؤكدًا أن الفقر لا يُعد مجرد مشكلة فردية، بل يعكس خللًا هيكليًا في توزيع الموارد والدخل والخدمات، وهو ما يجعل بعض الفئات أكثر عرضة للإقصاء والحرمان. ومن ثم، تبرز هذه الاتجاهات النظرية أن الفقر ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل الفردية والبنيوية والثقافية والاجتماعية. وفيما يلي عرض لأبرز هذه النظريات ذات الصلة بموضوع البحث وأهدافه.

أ.نظرية ثقافة الفقر :

وفقًا لنظرية ثقافة الفقر، يرى عالم الاجتماع والأنثروبولوجيا "أوسكار لويس" – استنادًا إلى الدراسات التي أجراها في البداية على الأحياء المتخلفة في مكسيكو سيتي، المعروفة باسم "فيكندادس"، ثم على الجالية المهاجرة من أبناء بورتوريكو المقيمين في مدينة نيويورك – أن هناك ثقافة فقر مميزة تتمتع بصفات مشتركة، بغض النظر عن المجتمع الذي تنشأ فيه، وأن الفقراء في المجتمعات الرأسمالية الحديثة يتسمون بقدر كبير من التشابه، كما أن العواقب النفسية والاجتماعية للفقر قاسية ومن الصعب تجاوزها. وقد أصبحت أفكار لويس أكثر وضوحًا وتحديدًا من خلال دراستين بارزتين له، الأولى بعنوان "أطفال سانشيز"، والتي تناول فيها إحدى الأسر الخمس بدراسة مركزة تتبعية عبر الزمن، والثانية بعنوان "الحياة"، حيث ركّز فيها على المهاجرين البورتوريكيين الذين استقروا في مدينة نيويورك ومدى تأقلمهم مع حياة المهجر والمجتمع الجديد. ومن وجهة نظر لويس، فإن ثقافة الفقر تتجاوز الحدود الإقليمية، والفواصل بين الريف والحضر، وحتى الحواجز القومية، إذ لاحظ تشابهًا ملموسًا في بناء الأسرة، وطبيعة الروابط القرابية، والعلاقات بين الزوج والزوجة، ونمط العلاقة بين الطفل ووالديه، بالإضافة إلى طريقة استثمار الوقت، وأنماط الإنفاق، ونسق القيم السائدة، والشعور بالعزلة والوحدة بين شرائح الفقراء الذين درسهم في لندن، وبورتوريكو، ومكسيكو سيتي، وكذلك لدى الزنوج من الفئات الدنيا في الولايات المتحدة الأمريكية(Lewis,1962,2).

ويرى أنصار هذه النظرية أن الفقراء يستسلمون للفقر، وأن ثقافة الفقر تميل إلى إعادة إنتاج ذاتها داخل الأسر الفقيرة، مما يفتح الباب أمام توارث الفقر عبر الأجيال، ويجعل الفقراء محبوسين في دائرة مغلقة يصعب الإفلات منها، ما لم تحدث ظروف استثنائية تغير من أفكارهم وقيمهم ومواقفهم تجاه الفقر. وتُعد ثقافة الفقر، كما يراها أوسكار لويس، ثقافة فرعية تعكس في جوهرها عمليتَي التكيّف ورد الفعل لدى الفقراء تجاه مكانتهم الاجتماعية المتدنية في المجتمعات الرأسمالية الطبقية ذات النزعة الفردية المرتفعة. وتمس

هذه الثقافة كل جيل ينشأ داخلها، حيث يجد صعوبة كبيرة في الخروج منها، نظرًا لوجود حواجز ثقافية ضخمة تفصل بينه وبين الثقافة العامة السائدة في المجتمع. وفي ضوء هذا المفهوم، لا ينظر لويس إلى الفقر فقط كحالة من الحرمان الاقتصادي أو مظهر من مظاهر التفكك، وهي الجوانب السلبية المرتبطة به، بل يرى فيه أيضًا جوانب إيجابية تتمثل في اعتباره ثقافة للحرمان تساعد الفقير على التكيف مع ظروفه المعيشية الصعبة، إذ يرى أن غياب هذه الثقافة يجعل من الصعب على الفقير الاستمرار في الحياة، ويحول دون خروجه من هذه الحلقة المفرغة.

ومن الناحية الاجتماعية، أشار لويس إلى عدد من السمات التي تميز حياة الفقراء، من بينها: انتشار الأمية، ونقص الخدمات الصحية، وغياب الاستقرار الأسري، وانعدام الخصوصية، وارتفاع معدلات الوفيات، وانتشار الأمراض المزمنة، وانخفاض متوسط العمر المتوقع. (Borgatta,1992, 1527 & Borgatta). أما من حيث الخصائص الاقتصادية، فقد حدد لويس عددًا من السمات المميزة لثقافة الفقر، من أبرزها: تدني مستوى الدخول، ونقص المدخرات، وكثرة الاقتراض والاستدانة من الآخرين، وعدم توفر مخزون سلعي كافٍ، ونقص المهارات، إلى جانب العمل في مهن هامشية منخفضة الأجر، وانتشار البطالة، لا سيما بين النساء، وعدم القدرة على الحصول على عمل ثابت، فضلاً عن تفشي مظاهر الحرمان المادي.

أما من الناحية النفسية، فيتسم الفقراء بنقص الشعور بالأمن، وضعف الطموح، وتدني تقدير الذات، والشعور بالدونية والاتكالية، والإحساس بالهامشية وعدم الانتماء كما لو كانوا أجانب داخل مجتمعهم، إلى جانب ضعف الدافعية للضبط، وعدم القدرة على تأجيل إشباع الحاجات، والنزعة القدرية، وانتشار الاضطرابات النفسية، والصراع من أجل البقاء، والميل إلى السلوك العدائي والعنف تجاه الآخرين(Lewis,1966,23-24). وذلك إلى جانب أنهم يفتقرون إلى الوعي الطبقي، على الرغم من شعورهم القوي بالفوارق والاختلافات الطبقية، إذ يُعدّون طبقة غير واعية لا تدرك سوى مصالحها الخاصة والمشكلات المرتبطة بظروفها المحلية. وبناءً على ما تقدم، روجت ثقافة الفقر لفكرة مبسطة مفادها أن الفقراء مسؤولون عن فقرهم، وبالتالي فإن السياق الاجتماعي لا يتطلب تغييرات جذرية لتحسين أوضاعهم. فهو مفهوم اجتماعي يقوم على افتراض أن للفقراء قيماً خاصة بهم نتيجة تحمّلهم أعباء الفقر، وأن المواقف المختلفة تكرّس عجزهم عن الإفلات من الطبقة الدنيا في المجتمع، ومن الحلقة المفرغة للفقر. وبهذا، أغفلت هذه النظرية أهمية العوامل البنائية في المجتمع المسؤولة عن إنتاج الفقر، والتي تنبع من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية التي تشكل واقع حياة الفقراء. كما أنها حوّلت الأنظار عن أهمية البعد التاريخي، بوصفه عاملاً مؤثراً في نشوء الفقر، وركزت بدلاً من ذلك على تفسير القوى الثقافية والاجتماعية الداخلية، أي سلوك الفقراء وأنساقهم الثقافية، التي تساهم في تكريس الفقر واستمراره بينهم.

ب.نظرية بناء القدرات :

تتحدد الفكرة الأساسية لنظرية بناء القدرات للعالم "أمارتيا سن" في تركيزها على الفرص الحقيقية المتاحة للأفراد لتحقيق أهدافهم؛ أي أن الاهتمام لا ينبغي أن ينصب على المصالح الأولية بقدر ما يجب أن ينصب على الخصائص الشخصية التي تُحوِّل هذه المصالح إلى قدرة على النهوض بالأهداف وتطويرها(أمارتيا سن،٢٠٠٤، ٧٦). تُشكل القدرات البشرية جزءًا مهمًا من الحرية الفردية، وتتمثل في القدرات الذاتية والاجتماعية والاقتصادية التي تمكن الفرد من الوصول إلى حياة ذات قيمة، من خلال قدرته على تحقيق

السعادة وإشباع الرغبات، وحرية الاختيار والقدرة على الإنجاز، والوصول إلى التغذية الجيدة والمأوى اللائق، والتمتع بالصحة والوقاية من الأمراض، وتحقيق احترام الذات والاندماج الاجتماعي، بالإضافة إلى القدرات التي تؤثر بشكل غير مباشر في تحقيق الحريات الفردية وإشباع الحاجات، مثل الدخل والثروة والسلع والموارد المادية(Sen,1993,34).

حيث أكد "أمارتيا سن" أن التركيز على مفهوم المساواة التقليدية في توزيع الموارد المادية لا يكفي لتحقيق العدالة الاجتماعية، بل يجب أن يمتد الاهتمام إلى تحقيق المساواة الحقيقية في الفرص والقدرات؛ أي تمكين الأفراد من تحقيق الحياة التي يختارونها بأنفسهم، بغض النظر عن مستوى دخلهم أو حجم ثرواتهم. فالمساواة الحقيقية، من هذا المنظور، لا تقوم على التوزيع المتساوي للموارد فحسب، وإنما تتحقق من خلال توفير فرص متكافئة تمكن الأفراد من عيش حياة كريمة وذات قيمة(Sen,1979,199). أي أنه لا بد من تجاوز النظرة التقليدية للمساواة التي تركز على المساواة في الدخل أو الثروة، حيث يقترح "سن" مفهومًا أوسع للمساواة يركز على المساواة في القدرات والفرص. ويرى في مقدمة كتابه "التنمية حرية" أن السبيل إلى تحقيق التنمية يتمثل في تعزيز وبناء قدرات الفرد، وتمكينه من تحقيق أهدافه واحترام ذاته، مع إعطاء أهمية لقدرات الإنسان الحر وفرصه في اختيار وصنع الحياة التي يريدها، وقدرته على الاستفادة من الموارد المادية وتحقيق الرفاهية المرجوة، وتمكينه من الحصول على الحقوق الاجتماعية كالتعليم والرعاية الصحية، والحقوق السياسية كالمشاركة السياسية وصنع القرار. كما عارض إعطاء أهمية قصوى للدخل والثروة وظروف المعيشة والموارد المادية المتاحة للفرد، باعتبارها غير كافية وحدها لحمايته من المخاطر، بل تساعد على توسيع نطاق حرية الفرد. فمفهوم الحرية عند "سن" يشمل كلًا من العمليات التي تتيح حرية التصرف والاختيار واتخاذ القرار، والفرص الفعلية المتاحة للأفراد بالنظر إلى ظروفهم الشخصية والاجتماعية. فالحرية ليست فقط أساسًا لتقييم النجاح أو الفشل، بل تُعد محددًا رئيسيًا للمبادرة الفردية والفعالية الاجتماعية، وهي تعزز قدرة الأفراد على مساعدة أنفسهم والتأثير في العالم من حولهم، وهذه الجوانب تُعد جوهرية في عملية التنمية. (Sen,1999,18). كما أشار "أمارتيا سن" إلى أن تحقيق الحريات الإنسانية يُعد الأساس في بناء قدرات الفرد، وتشمل هذه الحريات: الحريات السياسية، والتسهيلات الاقتصادية، والفرص الاجتماعية، والشفافية، والأمن، والعدالة. وبذلك تقوم نظرية "سن" على تمكين الأفراد من تحقيق الأهداف التي يرونها ذات قيمة لبناء حياة كريمة، مع إتاحة حرية الاختيار بين البدائل، والتأكيد على أن بناء القدرات لا يعني المساواة التامة بين الأفراد في كل شيء، بل يعني منح الحقوق والفرص مع مراعاة الفروق الفردية، لتمكين كل فرد من تحقيق أهدافه الخاصة التي قد تختلف من شخص لآخر. فليس من الضروري أن يمتلك الجميع نفس نمط الحياة، ولكن من الضروري أن تتاح لهم نفس الفرص لتقرير مصيرهم وتحقيق حياتهم التي يختارونها بحرية (سليم،٢٠٢٢، ٢٩٩)

وفي سياق هذه الدراسة، يرى "أمارتيا سن" أن الفقر هو حرمان من القدرات الأساسية، وليس مجرد انخفاض في مستوى الدخل، وبالتالي يؤكد على منظور "فقر القدرة"، مشيرًا إلى أن نقص الدخل قد يكون سببًا رئيسيًا في حرمان الفرد من القدرات، لكنه ليس العامل الوحيد أو الأداة الوحيدة لتوليد تلك القدرات. (سن،٢٠١٠، ٦٥). لذا، أكد "سن" أن مكافحة الفقر لا تتحقق فقط من خلال زيادة الدخل، بل تتطلب أيضًا تحسين فرص الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وتعزيز القدرات الأخرى التي تمكن الأفراد من اختيار أنماط الحياة التي يقدرونها ويسعون إليها. فالفقر – من هذا المنظور – هو حرمان من الإمكانات

والخيارات الأساسية، وليس مجرد عجز اقتصادي، وبالتالي فإن التنمية الحقيقية تتطلب توسيع نطاق الحريات الفردية وتمكين الناس من بناء حياة كريمة وذات معنى.

ج. نظرية رأس المال الاجتماعى :

تقوم هذه النظرية على افتراض رئيس وهو أن العلاقات الاجتماعية القائمة على الثقة والتعاون، المحددة في إطار بعض القواعد والمعايير المتفق عليها، يمكن من خلالها إيجاد أعمال مقصودة تسهم في إشباع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع. أى أن الثقة المتبادلة، وقواعد المعاملة بالمثل وتبادل الدعم الاجتماعي بين أعضاء كل الشبكات الاجتماعية تشكل نوع من الموارد، وأن الوصول إلى هذه الموارد يمكن أن يسهم فى تحقيق الأهداف المرجوه (هلالى،٢٠١٥ ،٢). وكلما احتل الفرد مكانة اجتماعية أعلى في البناء الاجتماعي، زادت فرصه في استغلال الموارد المتاحة داخل هذا البناء. كما أن تشابه خصائص الموارد بين أفراد الجماعة يقلل من الجهد المبذول في عمليات التفاعل. حيث يتفاعل الأعضاء بشكل مباشر أو غير مباشر في إطار شبكات العلاقات الاجتماعية وفقًا لما لديهم من موارد، وكلما كانت الروابط بين الأفراد قوية كلما استطاع الفرد أن يستخدم الموارد المتاحة في أفعال تعبيرية والتي يترتب عليها تنمية وتطوير الموارد التي يمتلكها الأفراد والجماعات التي ينتمون إليها، وعلى العكس فكلما ضعفت هذه الروابط، كلما اتجه الأفراد إلى استخدام الموارد المتاحة في أفعال غائية أو أدائية لتكريس الأوضاع القائمة (صوفى،٢٠١٠ ،٢٥-٢٧).

وقد حظي مفهوم رأس المال الاجتماعي باهتمام فعلي واسع في أواخر السبعينيات مع ظهور كتابات المفكر الفرنسي بيير بورديو حول رأس المال الثقافي، وهو مفهوم يتداخل بشكل كبير مع رأس المال الاجتماعي. وقد صنّف بورديو رأس المال بوجه عام إلى أربعة أنواع، هي: رأس المال المادي الذي يشير إلى مجموع الموارد المادية التي تمتلكها جماعة اجتماعية معينة، وتتفاوت أهميتها من جماعة إلى أخرى، ورأس المال الثقافي الذي يشير إلى مجموعة المعارف الثقافية التي تدعم أوضاع التفاوت الطبقي بين جماعة اجتماعية وأخرى، ومن أبرزها التعليم، ورأس المال الاجتماعي الذي يشير إلى مجموع الموارد والمزايا التي يحصل عليها الفرد نتيجة عضويته في جماعة معينة، وأخيرًا رأس المال الرمزي الذي يشير إلى المكانة الاجتماعية التي تمنحها الجماعة للفرد نتيجة ما يتمتع به من مزايا (Vella-Burrows et al.,2014,3-4).

وقد ارتبط مفهوم رأس المال الاجتماعي في كتابات بورديو بمفهومين؛ يُقصد بالأول البناء الاجتماعي، وهو الإطار الذي تتوافر داخله مجموعة من الموارد، ويُعد بيئة للصراع أو المنافسة على هذه الموارد، أما الثاني فهو المراكز التي يحققها الأفراد داخل البناء الاجتماعي، والتي تتغير بتغير وضع الفرد داخل هذا الإطار (Dunt et al., 2010, 291–292) كما ربط بيير بورديو بين رأس المال الاجتماعي والتحليل الطبقي، باعتباره رصيدًا اجتماعيًا من العلاقات يتفاعل مع الرصيد الذي يملكه الفرد من رأس المال المادي، وهو رصيد قابل للتداول والتراكم والاستخدام.(Tzanakis, 2013, 2–3)

ثم جاءت كتابات "جيمس كولمان" خلال الثمانينات عن رأس المال الاجتماعى فى إطار محاولته للربط بين الظواهر الاجتماعية والتقدم الاقتصادى، وفي ضوء نظرية الاختيار الرشيد المعروفة لدارسي علم الاقتصاد.(حمد،٢٠١٥ ،١٤٢) ونظر كولمان إلى رأس المال الاجتماعي بوصفه رصيدًا اجتماعيًا يقف خلف الفعل الاجتماعي، واعتبره بذلك بمثابة الرصيد الذي يمتلكه الفرد من علاقات وقيم، تمكّنه من تأسيس العلاقات داخل البناء الاجتماعي وبناء توقعاته وأهدافه(Acar, 2011, 456–461).

كما يرى كولمان أن الأفراد منذ ولادتهم وخلال حياتهم يكتسبون بدرجات متفاوتة من فرد إلى آخر ما يسمى برأس المال الاجتماعى، وهو ما يكتسبه الفرد من وسائل وأساليب ومفاهيم تحدد معاملاته مع من يتفاعل معهم من أفراد وجماعات في المجتمع، كما أنه يحدد فرص النجاح والفشل في الحياة، فكلما زاد الرصيد المتراكم من رأس المال الاجتماعى، كلما زادت فرص النجاح للفرد، والعكس صحيح (محمود،٢٠١٢، ٤) . وبرغم كل ما سبق، فإن الكثيرين يرون أن كتابات روبرت بوتنام خلال حقبة التسعينيات كانت السبب الرئيس في الشهرة الواسعة التي نالها هذا المفهوم، وفي ما حظي به من اهتمام على نطاق واسع، حيث عرّف بوتنام رأس المال الاجتماعي بأنه يشير إلى الارتباطات بين الأشخاص، والشبكات الاجتماعية، ومعايير تبادل الثقة التي تترتب عليها(Manyerere, 2016, 136–137) .

ووفقًا لمنظور بوتنام، يتمثل النشاط الإنتاجي لرأس المال الاجتماعي في قدرته على تسهيل التنسيق والتعاون من أجل تحقيق المنفعة العامة، إذ يستند إلى إيجاد قيمة مشتركة بين المشاركين، وتحديد خطة واضحة للتفاعل فيما بينهم تصل إلى جميع الأطراف، وتعتمد على الشفافية والمعاملة بالمثل(Petrovic,2012,84 .(Vukelic &

كما أشار بوتنام في إحدى كتاباته إلى أن الجماعة التي يتمتع أعضاؤها بدرجة عالية من الجدارة بالثقة ويضعون ثقة متبادلة فيما بينهم تكون أكثر قدرة على الإنجاز مقارنة بالجماعات التي تفتقر إلى الثقة .(Pherson et al., 2013, 2–3)وخلاصة القول أن نظرية رأس المال الاجتماعي تسهم في تفسير الدور الذي تلعبه شبكة العلاقات الاجتماعية التي يمتلكها الفقراء، بدءًا من الأسرة، ثم جماعات الجيرة، والأصدقاء، ومؤسسات المجتمع المدني، وصولًا إلى بقية مؤسسات المجتمع، في تنمية الثقة بالآخرين، وتعزيز القدرة على السعي نحو تحقيق الأهداف المرجوة، والخروج من دائرة الفقر المدقع. ويُعد رأس المال الاجتماعي من العوامل الجوهرية التي تهيئ للفقراء فرص الحراك الاجتماعي من خلال توفير الدعم المادي والمعنوي، وتوسيع دوائر التواصل والاندماج الاجتماعي، بما يفتح أمامهم آفاقًا أوسع لتحسين أوضاعهم المعيشية، والانتقال إلى مستويات اجتماعية واقتصادية أفضل.

د. نظرية العدالة الاجتماعية :

تمتد جذور هذه النظرية إلى أعماق التاريخ الإنسانى، حيث ظهرت فى الفكر الفلسفى والدينى منذ العصور القديمة ، ففى الفكر الفلسفى رأى "سقراط" أن العدالة فضيلة تنظم علاقة الإنسان بنفسه وبالآخرين، وركز "أفلاطون" فى كتابة الجمهورية على العدالة بوصفها نظامًا يحقق التوازن الاجتماعى،كما فرق "أرسطو" بين العدالة التوزيعية والتصحيحية، ورأى أن العدالة تكمن فى إعطاء كل ذى حق حقه. وجاءت الفلسفة اليونانية التى ربطت العدالة بالنظام السياسى والأخلاقى، ثم جاء الفكر الدينى القديم بنظم وممارسات وتعاليم تدعم تطبيق العدالة الاجتماعية فى الحياة الاجتماعية(داود،٢٠٢٢ ،٣٩٦) . في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتحديدًا في عصر النهضة والتنوير، طرح فلاسفة مثل جون لوك، وجان جاك روسو،

وتوماس هوبز مفاهيم تتعلق بالحقوق الطبيعية، والعقد الاجتماعي، والحرية، والمساواة، سعيًا للمطالبة بتحقيق العدالة الاجتماعية. وفي القرن التاسع عشر، ومع بدايات الفكر الاجتماعي الحديث، وجّه كل من كارل ماركس وفريدريك إنجلز انتقادات حادة للتفاوت الطبقي في ظل النظام الرأسمالي، ودعوا إلى التوزيع العادل لوسائل الإنتاج، وتحرير الإنسان من الاستغلال الطبقي. ثم جاء "جون ستيوارت ميل" و"توماس ميل" للدفاع عن تدخل الدولة لتحقيق المساواة والرفاهية العامة، كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية ضمن النظام الليبرالى . وفى القرن العشرين جاء المفكر "جون رولز" فى كتابه "نظرية فى العدالة" عام ١٩٧٢م لتحديد مبادئ العدالة التى ينبغى أن تحكم المجتمع ، والحث على تكافؤ الفرص ، وتعزيز مصالح أفراد المجتمع الأقل حظًا، وتعميم مبدأ الحريات المتساوية بين البشر(داود،٤٠٣،٢٠٢٢). ثم انتقدت مارثا نوسباوم، في كتابها حدود العدالة: الإعاقة، والجنسية، وعضوية الأنواع، نظرية جون رولز في العدالة والليبرالية السياسية، وطرحت بديلًا عنها يتمثل في نظريتها للعدالة الليبرالية، المعروفة بـ"نهج القدرات". وقد وسّعت نوسباوم مفهوم العدالة ليشمل الأبعاد النفسية والاجتماعية والإنسانية، وطورت نموذجًا يستند إلى مجموعة من القدرات الأساسية، مثل الصحة، والتعليم، والكرامة. (Nussbaum,2006,135). أما نانسي فريزر، فقد ركزت على مفهوم العدالة من منظور النوع الاجتماعي والهوية الثقافية، وترى أن العدالة الحقيقية لا تكتمل إلا من خلال الجمع بين ثلاثة أبعاد رئيسية: التوزيع المادي العادل، والاعتراف بالهوية الثقافية، والتمثيل السياسي المتكافئ(Fraser,1996,7).

وقد ظهرت أهمية العدالة الاجتماعية لدى المجتمع من أجل تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص في مختلف جوانب الحياة "اجتماعية، اقتصادية، تعليمية، صحية، سياسية" فمن حق كل فرد أن يحصل على حقوقه بصورة متساوية مع الآخرين. كما تلعب العديد من العوامل دورًا كبيرًا في تحقيق العدالة الاجتماعية ومن هذه العوامل العلاقات الاجتماعية، حيث يساهم رأس المال الاجتماعي في مواجه المشكلات الاجتماعية من الفقر وضعف التنمية والاستبعاد الاجتماعي وهذه كلها مشاكل ناتجة من عدم تحقيق العدالة الاجتماعية(حسن & كاظم، ٢٠٢٤، ٥٣٩).

وفي ضوء هذه النظرية، يمكن القول إن مكافحة الفقر تتطلب تحقيق توزيع عادل للحقوق والفرص والموارد بين جميع أفراد المجتمع، مع التأكيد على قيم المساواة والإنصاف، والعمل على إزالة الحواجز التي تعيق مشاركة الأفراد الكاملة في الحياة الاجتماعية. إذ تسعى نظرية العدالة الاجتماعية إلى تحقيق تكافؤ الفرص، ومنع كل أشكال الاستغلال والتمييز، مع العمل على إشباع حاجات الأفراد الذاتية والاجتماعية المعترف بها مجتمعيًا، ضمن حدود تضمن عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو انتهاك مصالح الجماعة، أو المساس بالقيم العامة. وتتجلى العدالة الاجتماعية في احترام حقوق المجتمع، والاهتمام بالصالح العام، وتوفير الخدمات والتأمينات الاجتماعية التي يستحقها الفقراء، بما يشمل الحماية من العوز المادي، والأمراض المهنية، والعجز، والبطالة، والشيخوخة، والوفاة ، ويهدف ذلك إلى حفظ بقاء الأفراد، وتحقيق سعادتهم، ومساعدتهم على كسر الحلقة المفرغة للفقر.

٤. المدن المصرية الجديدة وفرص الحراك الاجتماعى لدى الفقراء :

تُعد ظاهرة الفقر الحضري من القضايا السوسيولوجية المعقدة التي ارتبطت بتحولات بنيوية عميقة شهدها العالم منذ منتصف القرن الثامن عشر، مع انطلاق الثورة الصناعية. فقد أدى توسع المصانع وازدياد الطلب على الأيدي العاملة إلى موجات هجرة واسعة من الريف إلى المدن الصناعية، حيث بحث سكان الريف عن فرص أفضل للحياة، هربًا من الفقر والعوز. ومع ذلك، لم تكن هذه الهجرة كفيلة بتحسين

أوضاعهم المعيشية، بل أسهمت في نشوء أنماط جديدة من الفقر داخل المدن، غالبًا ما تتسم بدرجات أعلى من التهميش والحرمان مقارنة بالفقر الريفي.

ويفهم الفقر الحضري في الأدبيات السوسيولوجية على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد، تتداخل في تشكله عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية، تتفاوت بحسب السياق المحلي لكل مجتمع. وتنعكس هذه الظاهرة بوضوح في البيئات العشوائية والمهمشة داخل المدن، حيث يعيش السكان في مساكن تفتقر إلى الحد الأدنى من شروط الحياة الكريمة، كالمياه النظيفة، والصرف الصحي، والتعليم، والرعاية الصحية. كما يعاني هؤلاء من غياب الاستقرار الوظيفي وندرة فرص التشغيل المنتظمة، ما يضعهم في حالة دائمة من الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، لا تقتصر آثار الفقر الحضري على مظاهر الحرمان المادي فحسب، بل تمتد أيضًا إلى الجوانب الاجتماعية والعلاقات البينية داخل المجتمع. وتُفاقم البيئة الحضرية من هذه الآثار السلبية، نظرًا لما تتسم به من تراجع في العلاقات الاجتماعية، وضعف في شبكات التضامن والدعم المجتمعي، مما يؤدي إلى عزلة اجتماعية خاصة لدى الفئات الفقيرة التي تنتقل من بيئاتها الريفية إلى فضاءات حضرية لا توفر لها أي سند أسري أو مجتمعي. وفي ظل هذا التهميش، يصبح فقراء الحضر أكثر عرضة للانخراط في أنماط سلوكية هامشية تشمل العنف والجريمة والانحراف. ولهذا، غالبًا ما يُنظر إليهم على أنهم المحرك الكامن خلف الاحتجاجات الاجتماعية والانفجارات الثورية في المدن، بوصفهم الفاعلين الذين تراكمت لديهم مشاعر الغضب والإقصاء دون توفر آليات بديلة للتعبير أو الإدماج.

وتشير تحليلات علم الاجتماع الحضري إلى أن الفقر الحضري ليس مجرد انعكاس لمحدودية الموارد، بل هو نتاج لسياسات عمرانية واقتصادية تُعيد إنتاج التفاوتات الطبقية، من خلال آليات التخطيط غير العادل، وسياسات الإسكان التمييزية، وتوزيع الخدمات بطريقة تعزز الفصل المجالي بين الطبقات الاجتماعية. هذه الديناميات تُكرس التهميش وتعمق الانقسام بين مكونات المجتمع المدني.

وفي مواجهة هذه التحديات، جاءت السياسات التنموية الحديثة في مصر، انطلاقًا من قناعة بأن الإنسان هو المحور الجوهري لعملية التنمية. وضمن هذا التوجه، أطلقت الحكومة المصرية في عام ٢٠١٤ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة تحت عنوان "رؤية مصر ٢٠٣٠"، بهدف تحسين جودة الحياة وتحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر في مختلف صوره.

وقد وضعت هذه الرؤية أهدافًا كمية واضحة لخفض نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر القومي، والمقدر بنحو ٨٥٧ جنيهًا شهريًا للفرد، إلى ٢١,٩٪ بحلول عام ٢٠٣٠، بالإضافة إلى تقليص نسبة الفقراء المدقعين، الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار يوميًا، إلى ٢,٣٪ في العام ذاته(الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة،٢٠٢٢، ١٨٦). ولا تقتصر هذه الجهود على الجانب الاقتصادي للفقر، بل تعتمد مقاربة شاملة تعزز الحماية الاجتماعية، وتوسع فرص الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية، وتمكن الفئات المهمشة من المشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتتوافق هذه الرؤية مع المنظور السوسيولوجي الذي يعالج الفقر كظاهرة بنيوية ناتجة عن تركيب المجتمع وعلاقاته، وتتطلب تدخلاً متعدد المستويات قائمًا على مبادئ الإنصاف والمساواة والدمج المجتمعي.

وتسعى هذه الرؤية المستقبلية، بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، إلى تحسين جودة حياة المواطن المصري، والارتقاء بمستوى معيشته، وتحقيق العدالة والمساواة، وتوفير نظام بيئي مستدام، واقتصاد معرفي تنافسي، وبنية تحتية متقدمة، إلى جانب ترسيخ مبادئ الحوكمة والشراكة. وقد استند الهدف الأول،

المتمثل في تحسين جودة الحياة ومستوى المعيشة، إلى القضاء على الفقر، وضمان الأمن الغذائي، وتوفير الرعاية الصحية الشاملة، وكفالة التعليم الجيد، وتوفير السكن اللائق، وتنشيط العمل الثقافي، وتعزيز المشاركة الثقافية، وتنمية الوعي الجمعي، ومواجهة مظاهر التعصّب والتطرف، وترسيخ قيم التسامح والانتماء، وتشجيع ممارسة الرياضة من خلال توفير الإمكانات اللازمة(الأجندة الوطنية للتنمية المستدامة،٢٠٢٢، ١٢).

كما اتجهت الدولة المصرية إلى التوسع في إنشاء المدن الخضراء الجديدة بجميع المحافظات، حيث تنقسم هذه المدن إلى أربعة أجيال: بدأ الجيل الأول بين عامي ١٩٧٧ و١٩٨٢، تلاه الجيل الثاني بين ١٩٨٢ و٢٠٠٠، ثم الجيل الثالث بين ٢٠٠٠ و٢٠١٤. وأطلقت هيئة المجتمعات العمرانية منذ ٢٠١٤ مدن الجيل الرابع، التي تُعد أكبر مشروع عمراني في مصر حتى الآن.

ويرافق هذا التوسع العمراني اعتماد سياسات تستهدف تحسين جودة الحياة، وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، مع تخفيف الكثافة السكانية في المدن القائمة، وتعمير المناطق الصحراوية. وجاء ذلك استجابة لما شهدته المدن المصرية، خاصة الكبرى، من تحولات سلبية على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والديموغرافية، نتيجة تركز الأنشطة الاقتصادية والخدمات بها، مما زاد من معدلات التكدس الحضري وقلل من جودة الحياة.

وقد شهدت مدينة أسيوط الجديدة، شأنها في ذلك شأن باقي المدن الجديدة أو الناشئة ، انتقال فئات اجتماعية متنوعة من القرى والمدن، سواء بهدف السكن، أو الاستثمار، أو إقامة المشروعات، أو بحثًا عن ظروف معيشية أفضل. كما انتقلت إليها شرائح من الفقراء الذين دفعتهم أوضاعهم المعيشية المتدهورة، خاصة في العشوائيات والمناطق غير المخططة، إلى البحث عن بيئة عمرانية أكثر أمانًا توفر الحد الأدنى من الخدمات والبنية الأساسية.

وقد وفرت هذه المدينة فرصًا جديدة للفئات الفقيرة في مجالات السكن والعمل والتعليم والرعاية الصحية، مما ساعد بعضهم على تحسين أوضاعهم المعيشية، وتحقيق درجة من الحراك الاجتماعي الصاعد. واستطاع هؤلاء، جزئيًا، الاندماج في النسيج الحضري الجديد، مستفيدين من برامج الدعم الحكومي ومشروعات الإسكان الاجتماعي، وهو ما انعكس إيجابيًا على نوعية حياتهم.

غير أن هذا التحول لم يكن شاملًا؛ إذ لا تزال فئات أخرى من الفقراء تواجه تحديات في التكيف مع البيئة الجديدة، إما بسبب محدودية الإمكانات الاقتصادية، أو ضعف المهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل، أو نتيجة نقص الخدمات في بعض المناطق الطرفية. وقد ساهمت هذه العوامل في استمرار التهميش وغياب الحراك لدى بعضهم، بل وتفاقم الفجوة الاجتماعية داخل هذه المدينة الناشئة.

ويُعد الحراك الاجتماعي في هذا السياق مؤشرًا جوهريًا لمدى نجاح المدن الجديدة في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الشاملة، إذ يُظهر مدى قدرة هذه البيئة الحضرية على استيعاب الفئات الهشة، وتمكينها من الانتقال من هامش المجتمع إلى مركزه، بما يشكل معيارًا أساسيًا للتقدم والتحضر.

يحتل مفهوم الحراك الاجتماعي مكانة مركزية في الفكر السوسيولوجي، وقد تناولته العديد من المدارس النظرية من زوايا مختلفة. يرى كارل ماركس أن الحراك الاجتماعي يظل محدودًا في ظل النظام الرأسمالي، مؤكدًا أن الصراع الطبقي يُعد المحرك الأساسي للتغيير داخل البنية الاجتماعية. في المقابل، يطرح ماكس فيبر منظورًا أكثر تعقيدًا، حيث يربط الحراك الاجتماعي بمجموعة من العوامل، مثل التعليم، والانتماء الطبقي، والمكانة الاجتماعية، والفرص الاقتصادية المتاحة.

أما بيير بورديو، فيبرز أهمية رأس المال الثقافي والاجتماعي في تحديد موقع الفرد داخل المجتمع، معتبرًا أن هذه الأشكال من رأس المال تُكتسب من خلال التنشئة الاجتماعية والمؤسسات التعليمية، وتسهم بشكل كبير في فرص الحراك. ويعرف بيتيريم سوروكين الحراك الاجتماعي بأنه انتقال الأفراد أو الجماعات من موقع اجتماعي إلى آخر، سواء كان ذلك على المستوى الرأسي (صعودًا أو هبوطًا في السلم الاجتماعي) أو الأفقي (التحرك داخل نفس الطبقة أو المستوى). بينما يرى إميل دوركايم أن الحراك الاجتماعي ضروري للحفاظ على التماسك الاجتماعي، ويؤكد أن المجتمعات الصناعية الحديثة تتيح قدرًا من الحراك من خلال تقسيم العمل والتوسع في فرص التعليم. من جهة أخرى، شدد عدد من علماء الاجتماع المعاصرين على دور الحراك الاجتماعي في ترسيخ قيم المساواة وتكافؤ الفرص، باعتباره أحد مؤشرات العدالة الاجتماعية وركائز التنمية المستدامة.

وتتحدد آليات الحراك الاجتماعي لدى فقراء الحضر في ضوء مجموعة من العوامل التي تسهم في تحفيزه داخل المجتمع. وتعد الهجرة، والتعليم، والمهنة، ومستوى الدخل، ونوع المسكن من أبرز العوامل المؤثرة في هذا السياق. ورغم أن هذه العوامل لا تعد حصرًا شاملاً لجميع مسببات الحراك، فإنها تمثل أبرز المحركات التي تمكن الأفراد من تحسين أوضاعهم الاجتماعية. وفيما يلي عرض لأهم آليات الحراك الاجتماعي:

أ. الهجرة:

تُعد الهجرة من أبرز آليات الحراك الاجتماعي، إذ تنطلق غالبًا من دوافع مرتبطة بتحسين الظروف المعيشية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والجماعات. وتُوفر الهجرة، سواء الداخلية أو الخارجية، فرصًا متعددة في مجالات التعليم والعمل، فضلًا عن إمكانيات الوصول إلى مستويات أعلى من الدخل، مما يفتح المجال أمام تحقيق الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي. وبناء عليه، تقل رغبة الأفراد في الاستقرار المكاني، نظرًا لارتباط الترقي الاجتماعي بالحراك الجغرافي.

ويلاحظ أن التقدم المهني المتدرج لأصحاب المهارات المختلفة داخل البنية الاجتماعية الطبقية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالحركة السكانية، سواء في بعدها المكاني أو الاجتماعي. وفي هذا السياق، أكدت دراسة (Medda-Windischer et al., 2012) أن الهجرة لا تُمثل مجرد انتقال جغرافي، بل تُعد في جوهرها شكلًا من أشكال الحراك الاجتماعي والاقتصادي، قد يكون صعودًا نحو تحسين الأوضاع، أو هبوطًا نحو ظروف أكثر هشاشة.

كما أشارت دراسة (Oso & Dalle,2021) إلى أن الهجرة، بوصفها حراكًا مكانيًا، قد وفّرت فرصًا للحراك الاجتماعي والاقتصادي الصاعد لدى بعض الأجيال، نتيجة توسع الفرص التعليمية والمهنية، وارتفاع مستويات الدخل. ومع ذلك، فقد ساهمت في تراجع المكانة الاجتماعية والاقتصادية لفئات أخرى، نظرًا لمتطلبات سوق العمل التي باتت تركز على المهارات التكنولوجية المتقدمة، ما قلل من فرص ذوي المهارات اليدوية المحدودة.

وفي السياق ذاته، كشفت دراسة (Atterberry, 2025) أن العديد من الأسر تستخدم الهجرة كاستراتيجية لدعم الحراك الاجتماعي الصاعد لأبنائها، من خلال الانتقال إلى بيئات توفر تعليمًا عالي الجودة، وفرص عمل أفضل، إلى جانب مناخ ثقافي يُعزز القيم والاتجاهات التي تُسهم في تحقيق النجاح والاندماج الإيجابي في المجتمع الجديد.

ب. التعليم :

برز التعليم في الدراسات السوسيولوجية كإحدى الآليات الأساسية المؤثرة في الحراك الاجتماعي، لما له من دور فعّال في تغيير المكانة الاجتماعية والاقتصادية للفرد. ويُعد التعليم من أهم عوامل الحراك الاجتماعي والطبقي الصاعد في المجتمع المعاصر، نظرًا لما يوفره من فرص لتطوير الشخصية، وتنمية الوعي الاجتماعي والثقافي، واكتساب المعارف والمهارات اللازمة للاندماج في سوق العمل. كما يُعزز التعليم من قدرة الفرد على التكيّف مع التغيرات، ويسهم في تحسين أوضاعه المعيشية، والتدرج داخل الهرم الوظيفي، مما يؤدي إلى ارتقائه الاجتماعي والاقتصادي.

مع ذلك، لا تكون العلاقة بين التعليم والحراك الاجتماعي إيجابية على نحو مطلق؛ إذ يشترط أن يقترن التعليم بفرص مهنية حقيقية تُوفر دخلاً مجزيًا، ومكانة اجتماعية مرموقة، وهيبة داخل البيئة المحيطة. فغياب هذا الترابط قد يحد من قدرة التعليم وحده على إحداث تغيير نوعي في الموقع الطبقي للفرد.

وقد أظهرت البحوث الاجتماعية وجود علاقة وثيقة بين التعليم والحراك الاجتماعي، حيث تشير النتائج إلى ارتباط وثيق بين مستوى التحصيل الدراسي وارتفاع الدخل، وكذلك إلى تأثير التعليم في تحديد الموقع الطبقي للفرد. وقد كشفت بعض الدراسات أن أفرادًا ينتمون إلى الطبقات الاجتماعية الدنيا تمكنوا، رغم محدودية مواردهم، من الوصول إلى مستويات تعليمية مرتفعة، الأمر الذي ساعدهم على تحسين أوضاعهم الطبقية من خلال ما أتاحه لهم التعليم من فرص للحراك الاجتماعي الصاعد.

ففي دراسة (Holmlund & Nybom, 2023) تبين أن التعليم يعزز تكافؤ الفرص، ويسهم في تحديد الوضع الاجتماعي والاقتصادي للفرد، ويُعد أداة فعالة في تحسين نوعية الحياة. كما أكدت دراسة (Nazimuddin,2015) على دور التعليم في كسر الحواجز الطبقية، والتقليل من الاستبعاد والتمييز، مما يُسهم في تمكين الأفراد من الانتقال إلى أوضاع اجتماعية واقتصادية أفضل. وأشارت دراسة (زايد،٢٠١٣) إلى أن التعليم يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الحراك الصاعد، إلا أن فعاليته تعتمد بدرجة كبيرة على نوعيته وجودته، وعلى ما يترتب عليه من نجاح مهني ومستوى دخل ملائم. ولذلك، فإن التعليم، رغم أهميته، لا يُعد عاملًا كافيًا بمفرده للارتقاء الاجتماعي، ما لم يُدعم بفرص واقعية في سوق العمل تترجم التحصيل الأكاديمي إلى مكاسب اجتماعية ملموسة.

ج. المهنة :

المهنة هى مجموعة الأعمال أو النشاطات الاقتصادية التي توجد في مختلف مؤسسات الإنتاج، والتى يزاولها الفرد الراشد، ويقضي فيها جزءًا معينًا ومستمرًا في مواعيد محددة من وقته. ثم تنقل هذه المهن بين الأجيال من خلال التدريب وتنمية القدرات والمهارات الفردية للعمال ، وإكسابهم معارف جديدة وأساليب حديثة تمكنهم من النهوض بأعباء وظائفهم الحالية على نحو أكثر فاعلية، وإعدادهم لمستقبل وظيفي يشبع حاجاتهم ورغباتهم الذاتية. فعلى أساس المهنة يتحدد دخل الفرد ونمط عمله، ومستواه المعيشي، ونمط استهلاكه ونوعيته، ومدى اشباع حاجاته، ومدى الأمن والاستقرار الذي يتمتع به في العمل، ومدى الفرص المفتوحة أمامه لتجميع الثروة، وتحقيق مكانة اجتماعية أفضل. وهذا ما أشارت إليه دراسة (Hauser et al.,1996) التى أكدت على أن التحصيل التعليمى والوضع المهنى للفرد يساعده على تحقيق حراك اجتماعى صاعد، بجانب القدرات العقلية كالذكاء، والمتغيرات النفسية ، والقدرات والمهارات والخلفية الاجتماعية للفرد . كما بينت دراسة (زمام وجرو، ٢٠١٦) أن المهنة نشاط ومهارة تحقق للإنسان متطلبات استمراره، وتسهم في توسيع نطاق استفادته من الموارد المتاحة، فضلًا عن أنها تحدد له موقعه ضمن التدرج الاجتماعي

للمجتمع، وتؤثر المهنة على تطور القدرات الذهنية والمهارات المختلفة للفرد. وأكدت دراسة (محمد،٢٠٢١) على أن إتاحة الفرص أمام المرأة المصرية، وتهيئة الفرص أمامها للمشاركة الاجتماعية، وتوسيع قدرتها على الاختيار، وتمكينها من الحصول على حقوقها، وتولى المناصب القيادية فى الدولة ساعد على مساندتها اجتماعيًا، وتحقيق الحراك الاجتماعى الصاعد لها.

د. الدخل الشهرى :

يُعد الدخل الشهري من العوامل الأساسية المؤثرة في الحراك الاجتماعي، نظرًا لتأثيره المباشر على الفرص المتاحة أمام الأفراد والأسر للارتقاء بمكانتهم الاجتماعية والاقتصادية. فارتفاع الدخل يسهم في تحسين مستوى المعيشة، ويزيد من فرص الوصول إلى تعليم جيد وخدمات صحية ملائمة، الأمر الذي يُعزز من فرص الحراك الاجتماعي الصاعد. في المقابل، يؤدي انخفاض الدخل إلى تقليص هذه الفرص، ما يسهم في إعاقة الحراك الاجتماعي، وترسيخ الفوارق الطبقية وأشكال اللامساواة داخل المجتمع.

ومن منظور سوسيولوجي، يعد الدخل أحد المكونات الأساسية لما يعرف برأس المال الاقتصادي، الذي يؤثر بدوره في إمكانيات الوصول إلى أشكال أخرى من رأس المال، كالثقافي والاجتماعي، مما يُعيد إنتاج الهياكل الطبقية في المجتمع. فعدم تكافؤ الدخل يُفضي إلى إعادة إنتاج اجتماعي للفقر والتهميش عبر الأجيال، حيث تُحرم الفئات ذات الدخل المنخفض من فرص التمكين والتحرك داخل البناء الاجتماعي. كما أن الفروق في الدخل تُعد تجسيدًا واضحًا لآليات التفاوت البنيوي، التي تُرسخ الامتيازات لدى الطبقات العليا وتُقيد الحراك لدى الفئات الدنيا.

وفي هذا السياق، أكدت دراسة (Kearney & Levine,2014) وجود علاقة إيجابية بين مستوى الدخل وإمكانية تحقيق الحراك الاجتماعي، كما أشارت إلى أن التفاوت في الدخل يُعد من العوامل التي تحد من هذا الحراك، نتيجة تدني استثمار الأفراد من ذوي الدخول المنخفضة في رأس المال البشري، واستمرار مظاهر الحرمان الاقتصادي.

وبالمثل، توصلت دراسة (Said et al.,2019) إلى أن الأفراد الذين حققوا أداءً أفضل في سوق العمل هم من أصحاب الدخول المرتفعة، ممن يمتلكون مهارات عالية ومؤهلات تعليمية متقدمة، وهو ما مكنهم من تحقيق حراك اجتماعي صاعد مقارنة بغيرهم، وهو ما يُبرز دور الرأسمال الاقتصادي بوصفه أداة للتمييز الطبقي، ومحددًا رئيسًا لموقع الفرد داخل البناء الاجتماعي.

ه. المسكن ومنطقة السكن :

تعد العلاقة بين السكن – سواء من حيث جودة المسكن أو موقعه الجغرافي – والحراك الاجتماعي علاقة وثيقة ومعقدة، إذ لا ينظر إلى المسكن فقط كحيز مادي للإقامة، بل كعامل اجتماعي واقتصادي بالغ التأثير في فرص الأفراد وتحديد مواقعهم داخل البناء الاجتماعي. فالسكن الجيد، الواقع في منطقة حضرية مخططة تتوفر بها خدمات تعليمية وصحية وفرص عمل وبنية تحتية فعالة وبيئة نظيفة، يعزز من قدرة الأفراد على تحقيق حراك اجتماعي صاعد. وعلى النقيض، غالبًا ما يقيد السكن في المناطق العشوائية أو المهمشة – ذات الخدمات الرديئة والبنية التحتية الضعيفة – إمكانية الوصول إلى الموارد الاجتماعية والاقتصادية، مما يُعيق الحراك ويعيد إنتاج الفقر عبر الأجيال.

من هذا المنطلق، تُصبح جودة السكن ومكانه أحد المؤشرات البنيوية الحاسمة في تشكيل المسارات الاجتماعية للأفراد، باعتبارهما مكونين من مكونات رأس المال المكاني. فالسكن لا يُوفر المأوى فحسب،

بل يُحدد نطاق الشبكات الاجتماعية، ومستوى الخدمات العامة، ونوعية المؤسسات التعليمية، وكلها عوامل تؤثر في الإمكانيات المتاحة للفرد لتغيير وضعه الاجتماعي والاقتصادي.

وقد أكدت دراسة (Tang & Ni, 2019) أن ارتفاع أسعار الإسكان يُعيد تشكيل نمط عدم المساواة في الدخل، ويُسهم في إبطاء أو منع الحراك الاجتماعي الصاعد، لا سيما للفئات الأقل حظًا اقتصاديًا. كما توصلت دراسة (Lindleya & McIntosh,2019) إلى وجود علاقة طردية بين ارتفاع مستوى الدخل والقدرة على امتلاك مسكن، وهو ما يُعزز المكانة الاجتماعية. في المقابل، لا تبدو العلاقة ذاتها قائمة بشكل مباشر بين المستوى التعليمي أو المهني وبين امتلاك المسكن، بسبب الارتفاع الكبير في أسعار العقارات، وتراجع قدرة الأسر – خاصة ذات الدخل المنخفض – على تمويل أبنائها في هذا المجال، وهو ما يُبرز هشاشة العلاقة بين المؤهلات الاجتماعية التقليدية (كالتعليم) ورأس المال العقاري.

وعززت دراسة (Farrugia & Azzopardi, 2023) هذا التوجه، حيث بينت أن المساكن التي تتوافر فيها عناصر الأمن والاستقرار، والخدمات الأساسية، وفرص العمل، والمساحات الخضراء، تُمثل بيئة داعمة للحراك الاجتماعي الإيجابي، كما تُسهم في تعزيز التماسك الاجتماعي. في حين أن الأحياء المحرومة من هذه العناصر تتحول إلى مساحات للإقصاء الاجتماعي، تُكرس الهامشية، وتُعيق إدماج سكانها في النسيج الحضري والاجتماعي الأوسع.

خامسًا/ الإجراءات المنهجية للبحث:

١. نوع البحث :

ينتمي هذا البحث إلى البحوث الوصفية التحليلية، التي تهدف إلى رصد خصائص ظاهرة أو مشكلة معينة تحتاج إلى تفسير، وذلك من خلال جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على الظاهرة المدروسة.

وقد سعى هذا البحث إلى وصف وتحليل التغيرات التي طرأت على فقراء الحضر ممن انتقلوا من الأحياء العشوائية في مدينة أسيوط القديمة إلى مدينة أسيوط الجديدة، وذلك من حيث أوضاعهم السكنية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها، بهدف الوقوف على ملامح الحراك الاجتماعي واتجاهاته ، أى التعرف على طبيعة الحراك الاجتماعي الذي نتج عن هذا الانتقال، سواء كان حراكًا إيجابيًا انعكس في تحسن مستوى المعيشة ونوعية الحياة، أو حراكًا سلبيًا أدى إلى تدهور بعض الأوضاع أو ظهور أنماط جديدة من التهميش الاجتماعي.

٢. انتماءات البحث:

تندرج هذه الدراسة في إطار علم الاجتماع الحضري، باعتباره الفرع المعني بتحليل الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالتحضر والمجتمعات الحضرية. ويستند هذا الانتماء العلمي إلى طبيعة الموضوع الذي تتناوله الدراسة، والمتمثل في بحث فرص الحراك الاجتماعي لدى أبناء الشرائح الفقيرة من سكان الحضر، الذين انتقلوا إلى مدينة أسيوط الجديدة، بما يمثله ذلك من تجربة حضرية مغايرة تنطوي على تحولات مكانية واقتصادية واجتماعية. فالهجرة الداخلية من المناطق الحضرية الفقيرة إلى المجتمعات العمرانية الجديدة تطرح العديد من الإشكاليات السوسيولوجية، خاصة فيما يتعلق بإعادة تشكيل الوضع الاجتماعي والاقتصادي، وإعادة إنتاج الفقر أو تجاوزه، والاندماج في النسق الاجتماعي والاقتصادي الجديد. ومن ثم، فإن علم الاجتماع الحضري يوفر الإطار المفاهيمي والمنهجي الأنسب لفهم ديناميات هذه التحولات، وتحديد

اتجاهات الحراك الاجتماعى وآلياته

٣. مناهج البحث :

ولما كان تحقيق أهداف هذا البحث لا يكتمل إلا باتباع إجراءات منهجية دقيقة، فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف وصف وتشخيص التغيرات السكنية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية التي طرأت على فقراء الحضر المهاجرين إلى مدينة أسيوط الجديدة، مع تسليط الضوء على أبعاد هذه التغيرات وجوانبها المختلفة. ويتجلى هذا التوجه المنهجي بوضوح في كل من الإطارين النظري والميداني للبحث. كما استعانت الدراسة بمنهج المسح الاجتماعي باستخدام أسلوب العينة، وذلك لدراسة عدد محدود من فقراء الحضر المهاجرين إلى المدينة ، بهدف جمع بيانات ميدانية دقيقة تمكن من تحليل واقعهم المعيشي والاجتماعي والاقتصادي في البيئة الجديدة. وقد تم اعتماد هذا المنهج نظرًا لملاءمته لطبيعة الظاهرة المدروسة، حيث يُتيح تتبع الخصائص الاجتماعية والديموغرافية للعينة، والكشف عن أنماط الحراك الاجتماعي، وأوجه التغير أو الثبات في أوضاعهم قبل وبعد الانتقال إلى مدينة أسيوط الجديدة. وقد ساعد هذا المنهج في رصد التفاعلات الاجتماعية داخل النطاق الحيزي الجديد، ومدى اندماج المهاجرين في المجتمع المحلي، كما وفر إطارًا يسمح بتحليل الفروق بين الأبناء المهاجرين وآبائهم وأمهاتهم من حيث فرص العمل، ومستوى التعليم، والدخل الأسرى ، ونوعية المسكن، وشبكات العلاقات الاجتماعية وغيرها من المتغيرات ذات الصلة، مما يُسهم في فهم أعمق لمدى تحقق الحراك الاجتماعي بين الأجيال داخل هذه الفئة من السكان.

٤. أدوات البحث:

تم استخدام أداة الاستبيان، التي تضمنت (١٩) سؤالًا، كوسيلة لجمع البيانات من عينة البحث، واشتملت على سبعة محاور أساسية هي: (الفئة العمرية، المستوى التعليمي للمبحوث وزوجته ووالديه ، الحالة المهنية للمبحوث وزوجته ووالديه ، مستوى الدخل لأسرة المبحوث الحالية وأسرة النشأة، عدد الأبناء في أسرة المبحوث وأسرة النشأة، طبيعة منطقة الإقامة ، وملكية المسكن، ومدى الرضا عن المسكن والمنطقة السكنية، مدى الحصول على مساعدات من مؤسسات التضامن الاجتماعي، مدى الحرص على التعلم والتثقيف الذاتى والحرص على تعليم جميع الأبناء، وشبكة العلاقات الاجتماعية، والمشاركة المجتمعية، والتخطيط لمستقبل الأسرة والأبناء). وقد مر الاستبيان بثلاث مراحل رئيسية، تمثلت المرحلة الأولى في الصياغة المبدئية للأسئلة بالاستناد إلى أهداف البحث وتساؤلاته، مع الحرص على وضوح العبارات وشمولها، ثم جاءت مرحلة التحكيم لقياس الصدق الظاهري وصدق المحتوى، حيث تم عرض الاستبيان بصيغته الأولية على عدد من أساتذة علم الاجتماع في جامعتي بني سويف والقاهرة لتقييم مدى مناسبة الأسئلة لتحقيق أهداف الدراسة، وقد أسفر التحكيم عن حذف بعض الأسئلة غير الضرورية وتعديل أخرى وإعادة ترتيب بعضها، فيما احتفظت الباحثة بالأسئلة التي تجاوزت نسبة الاتفاق عليها ٩٠٪، أما المرحلة الأخيرة فتمثلت في اختبار صدق وثبات الاستبيان، حيث قامت الباحثة بإعادة صياغة العبارات بطريقة تتيح تحويل الإجابات النوعية إلى بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي، ثم أجرت اختبارًا قبليًا على عينة استطلاعية مكونة من ٣٠ مفردة من مجتمع البحث، وأعادت التطبيق بعد أسبوعين للتحقق من مدى صلاحية الأداة لجمع المعلومات المطلوبة، وقد تم اختبار الثبات باستخدام طريقة إعادة التطبيق، ويعرض الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

جدول (١) يوضح اختبار الثبات بطريقة إعادة التطبيق (ثبات الإعادة) باستخدام معامل ارتباط بيرسون

الطريقة	التطبيق	المتوسط	معامل الارتباط	معامل الثبات	مستوى الدلالة
ثبات الإعادة	فى المرة الأولى	٧٧.٥٣	٠.٨٧	٨٨.٢	٠.٠١
	فى المرة الثانية	٧٤.٦١			

يوضح جدول (١) حساب معامل ثبات الإعادة بين مرتى التطبيق الأولى والثانية ، حيث بلغ معامل الارتباط ٠.٨٧، وبلغ معامل الثبات ٨٨.٢ ، وقيمته دالة عند مستوى ٠.٠١ وهى درجة عالية ، لذا يمكن القول إن هذا الاستبيان يتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويمكن الثقة فى النتائج المتحصلة من خلاله.

٥. مجتمع وعينة البحث:

تُعد مدينة أسيوط الجديدة من المدن الحديثة التي تم إنشاؤها منذ عام ٢٠٠٠م كإحدى مدن الجيل الثالث، وتقع شرق محافظة أسيوط وتبعد نحو ١٨ كم عن مدينة أسيوط القديمة، وقد أُنشئت لتحقيق عدة أهداف تنموية، من أبرزها التوسع العمراني، واستيعاب الزيادة السكانية، وإعادة توزيع السكان داخل محافظة أسيوط، إلى جانب الحفاظ على الرقعة الزراعية ورفع المستوى المعيشي للسكان، وتبلغ المساحة الكلية للمدينة نحو (٣٠,٠٠٠) فدان، منها (٩٠٠٠) فدان تمثل الكتلة العمرانية التي تشمل المناطق السكنية والخدمية والترفيهية والسياحية، وتضم المدينة حاليًا نحو ٨٥,٠٠٠ نسمة، بينما تُقدَّر طاقتها الاستيعابية بنحو ٧٥٠,٠٠٠ نسمة وفقًا للبيانات الرسمية. ويتحدد مجتمع البحث في جميع الأسر المهاجرة من مدينة أسيوط القديمة والمقيمة إقامة دائمة في مدينة أسيوط الجديدة، ممن ينتمون إلى أسر فقيرة ذات أصول ريفية أو حضرية، وكانوا يعيشون سابقًا في الأحياء العشوائية أو الشعبية بمدينة أسيوط القديمة. ونظرًا لعدم توافر بيانات إحصائية دقيقة بأعداد هذه الأسر سواء لدى جهاز مدينة أسيوط الجديدة أو لدى الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مما يصعب عملية سحب عينة عشوائية من مجتمع البحث، فقد اعتمدت الباحثة على العينة العمدية (القصدية) في اختيار مفردات الدراسة، حيث تم اختيار الأسر التي تنطبق عليها معايير البحث بشكل مباشر وفقًا لضوابط محددة مسبقًا وضعتها الباحثة، وقد أُجريت الدراسة على عينة بلغ عددها (١١٥) رب أسرة من أبناء الطبقة الفقيرة المقيمين في أحياء الإسكان الاجتماعي، مع مراعاة مجموعة من المحددات في اختيار أفراد العينة الذين أُجري عليهم البحث، وهى:

أ. طبق البحث على الأبناء الذكور الذين انتقلوا للإقامة في مدينة أسيوط الجديدة وشكلوا أسرًا مستقلة، وذلك منذ عشر سنوات فأكثر.

ب. طبق البحث على الأفراد من أصول ريفية أو حضرية فقيرة، وكانوا يقيمون في الأحياء العشوائية أو الشعبية بمدينة أسيوط القديمة .

ج. طبق البحث على الأفراد المتزوجين والعاملين، والذين لديهم أبناء غير متزوجين لا يزالون في مراحل التعليم المختلفة .

د. طبق البحث على الأفراد الذين كان آباؤهم وأمهاتهم يعملون في مهن هامشية، ويتقاضون دخلًا منخفضًا وغير منتظم لا يكفي لتغطية احتياجات الأسرة.

هـ. طبق البحث على الأبناء الذكور الذين كان مستوى تعليم آبائهم وأمهاتهم منخفضًا أو أميين .

٦. الأساليب الإحصائية المستخدمة فى البحث:

تمت معالجة بيانات البحث الحالي باستخدام التكرارات والنسب المئوية، وذلك بهدف وصف الخصائص العامة لعينة البحث، والتعرف على ترتيب استجابات أفراد العينة، وتحليل نتائج البحث بشكل دقيق. كما تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لحساب الاتساق الداخلي وقياس الصدق البنائي لأداة الاستبيان.

سادسًا/ الإطار الميداني للبحث:-

١. تحليل ومناقشة نتائج تساؤلات البحث:

يتمثل التساؤل الأول في هذا البحث في: "هل يوجد فارق زمني ملحوظ بين أعمار جيل عينة البحث وأعمار جيل آبائهم وأمهاتهم؟"، وتتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال تحليل البيانات الواردة فى الجدول (٢).

جدول (٢) يوضح توزيع عينة البحث وآبائهم وأمهاتهم وفقًا للفئة العمرية

م	المتغيرات	سن المبحوث		سن الآباء		سن الأمهات	
		ك	%	ك	%	ك	%
١	٢٠ ـ ٣٠ سنة	٢١	١٨.٣	-	-	-	-
٢	٣٠ ـ ٤٠ سنة	٦٨	٥٩ .١	-	-	-	-
٣	٤٠ ـ ٥٠ سنة	٢٦	٢٢.٦	٢٧	٢٣.٥	٥٣	٤٦.١
٤	٥٠ ـ ٦٠ سنة	-	-	٦٣	٥٤.٨	٥٩	٥١.٣
٥	٦٠ سنة فأكثر	-	-	٢٥	٢١.٧	٣	٢.٦
	الإجمالى	١١٥	١٠٠	١١٥	١٠٠	١١٥	١٠٠

يتضح من بيانات جدول (٢) أن الفئة العمرية من (٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة) تمثل النسبة الأكبر بين المبحوثين، حيث جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٥٩,١٪)، تليها الفئة العمرية من (٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة) بنسبة (٢٢,٦٪)، ثم الفئة العمرية من (٢٠ إلى أقل من ٣٠ سنة) التي سجلت النسبة الأقل بين المبحوثين بنسبة (١٨.٣٪).

أما بالنسبة لآباء وأمهات المبحوثين، فقد أظهرت النتائج أن الفئة العمرية من (٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة) تحتل المرتبة الأولى، بنسبة (٥٤,٨٪) للآباء و(٥١,٣٪) للأمهات، تليها الفئة العمرية من (٤٠ إلى أقل من ٥٠ سنة) بنسبة (٢٣,٥٪) للآباء و(٤٦.١٪) للأمهات، في حين جاءت الفئة العمرية من (٦٠ سنة فأكثر) في المرتبة الأخيرة بنسبة (٢١.٧%) للآباء و(٢.٦٪) للأمهات.

في ضوء ما سبق، يتضح أن غالبية أفراد عينة البحث ينتمون إلى الفئة العمرية (٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة)، في حين تركزت الفئة العمرية لغالبية الآباء والأمهات فى الفئة العمرية من (٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة). ويشير ذلك إلى أن الفجوة العمرية بين الجيلين تُعد طبيعية أو متوسطة، إذ يبلغ الفارق بين متوسطَي العمرين نحو ٢٠ عامًا، هو ما يتوافق مع المؤشرات القياسية المألوفة في الدراسات السوسيولوجية، التي تحدد الفجوة العمرية الطبيعية بين الأجيال في حدود ٢٠ إلى ٢٥ عامًا.

ويعكس هذا الفارق الزمني انتظام دورة الحياة الأسرية لدى أفراد العينة، بما يشير إلى التزام جيل الآباء والأمهات بأنماط الزواج والإنجاب في الأعمار الاجتماعية المتعارف عليها. كما يُظهر غياب مؤشرات دالة على تأخر في تكوين الأسرة أو تغير جوهري في أنماط وسن الإنجاب، الأمر الذي يُعزز من استقرار البناء

الأسري واستمرارية التفاعلات الاجتماعية عبر الأجيال. ويُسهم هذا الاستقرار في توفير بيئة مواتية لتقارب الأجيال وتبادل الخبرات والقيم، بما يرسخ جسور التواصل الثقافي والاجتماعي بين الآباء والأبناء ويحد من فجوات الانقطاع أو الاختلاف الحاد في التجارب الحياتية.

تمثل التساؤل الثاني في هذا البحث في: "هل يوجد اختلاف بين جيل عينة البحث وجيل آبائهم وأمهاتهم فيما يتعلق بالمستوى التعليمي، والحالة المهنية، والدخل الأسري، وعدد الأبناء في الأسرة، وطبيعة منطقة السكن وملكيته؟ ."ويجري الإجابة عن هذا التساؤل من خلال تحليل البيانات الواردة في الجداول من (٣) إلى(٨).

جدول (٣) يوضح توزيع عينة البحث وآبائهم وأمهاتهم وفقًا للحالة التعليمية

م	المتغيرات	تعليم المبحوث		تعليم الزوجة		تعليم الأب		تعليم الأم	
		ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
١	أمى	-	-	-	-	١٨	١٥.٧	٢١	١٨.٣
٢	يقرأ ويكتب	-	-	-	-	٣١	٢٧	٥٨	٥٠.٤
٣	تعليم أقل من المتوسط	-	-	١٢	١٠.٤	٦٦	٥٧.٤	٣٦	٣١.٣
٤	تعليم متوسط	٢١	١٨.٣	٢٩	٢٥.٢	-	-	-	-
٥	تعليم فوق المتوسط	٥٩	٥١.٣	٣٣	٢٨.٧	-	-	-	-
٦	تعليم جامعى	٣٥	٣٠.٤	٤١	٣٥.٧	-	-	-	-
	الإجمالى	١١٥	١٠٠	١١٥	١٠٠	١١٥	١٠٠	١١٥	١٠٠

يوضح جدول (٣) توزيع المستوى التعليمي لأفراد عينة البحث، حيث تَصدَّرت فئة الحاصلين على تعليم فوق المتوسط المرتبة الأولى بنسبة (٥١,٣٪)، تلتها فئة الحاصلين على تعليم جامعي بنسبة (٣٠,٤٪)، ثم جاءت فئة الحاصلين على تعليم متوسط في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٨.٣٪).

وبالنسبة لزوجات أفراد العينة، فقد استحوذت فئة الحاصلات على تعليم جامعي على النسبة الأكبر بنسبة (٣٥,٧٪)، تليها فئة الحاصلات على تعليم فوق المتوسط بنسبة (٢٨,٧٪)، ثم فئة الحاصلات على تعليم متوسط بنسبة (٢٥,٢٪)، وأخيرًا فئة الحاصلات على تعليم أقل من المتوسط بنسبة(١٠.٤٪).

وفيما يتعلق بالمستوى التعليمي لآباء المبحوثين، فقد احتلت فئة الحاصلين على تعليم أقل من المتوسط المرتبة الأولى بنسبة (٥٧,٤٪)، تلاها الذين يقرؤون ويكتبون بنسبة (٢٧٪)، بينما جاءت فئة الأميين في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٥,٧٪). أما أمهات المبحوثين، فقد جاءت الفئة التي تقرأ وتكتب في المرتبة الأولى بنسبة (٥٠.٤٪)، تليها فئة الحاصلات على تعليم أقل من المتوسط بنسبة (٣١,٣٪)، في حين جاءت فئة الأميات في المرتبة الأخيرة بنسبة (١٨.٣٪).

في ضوء ما سبق، يتضح وجود تباين ملحوظ بين المستوى التعليمي لأفراد عينة البحث وزوجاتهم من جهة، والمستوى التعليمي لآبائهم وأمهاتهم من جهة أخرى؛ حيث يتركز معظم أفراد العينة وزوجاتهم في فئتي التعليم فوق المتوسط والتعليم الجامعي، في حين يتركز معظم الآباء والأمهات في فئتي من يقرأ ويكتب والتعليم أقل من المتوسط. ويؤكد هذا التباين على الدور الجوهري الذي يلعبه التعليم في تمكين أفراد العينة من تحقيق الحراك الاجتماعي الصاعد، والخروج من دائرة الفقر المغلقة، بما يعكس أثر الارتقاء التعليمي في تحسين المكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسر.

وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عاطف،١٩٩٩) التي أشارت إلى أنه كلما ارتفعت معدلات الفقر ارتفعت معها معدلات الأمية، ولا سيما بين النساء. إلا أن هذه النتيجة تختلف مع ما توصلت إليه دراسة (Ariyanto,2023) التي أكدت أن الفقر في المناطق الحضرية يمثل عائقًا أمام حصول الأطفال على تعليم جيد، فضلًا عن مواجهتهم صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية وتلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء وملبس ومأوى بالشكل اللائق.

جدول (٤) يوضح توزيع عينة البحث وزوجاتهم وفقًا للحالة المهنية

م	المتغيرات	مهنة المبحوث		مهنة الزوجة		المتغيرات	م	مهنة الآباء		مهنة الأمهات	
		ك	%	ك	%			ك	%	ك	%
١	لا يعمل	-	-	٨	٦.٩	لا تعمل	١	-	-	٤٣	٣٧.٤
٢	خياطة	-	-	٢	١.٧	رعاية أطفال حضانات	٢	-	-	٢١	١٨.٣
٣	طباخ دليفرى	-	-	٥	٤.٣	عمال نظافة بالمدارس	٣	-	-	١٢	١٠.٤
٤	عمال فى مصانع	٤٥	٣٩.١	١٩	١٦.٥	بائع بمركز تسوق	٤	٦	٥.٢	١٠	٨.٧
٥	موظف حكومى	٢٦	٢٢.٦	٤٣	٣٧.٤	باعة جائلين	٥	١٤	١٢.٢	٢٩	٢٥.٢
٦	معلم	١٤	١٢.٢	٢١	١٨.٣	عربجى	٦	٥	٤.٣	-	-
٧	تمريض	٨	٦.٩	١٧	١٤.٨	حارس عقارات	٧	١٠	٨.٧	-	-
٨	موظف بشركة خاصة	٥	٤.٣	-	-	أعمال بناء	٨	٢١	١.٣	-	-
٩	موظف بمعمل تحاليل	٢	١.٧	-	-	أعمال النقاشة والدهان	٩	١٨	١٥.٧	-	-
١٠	موظف أشعة	٣	٢.٦	-	-	تصليح أحذية	١٠	٣	٢.٦	-	-
١١	موظف أمن	٢	١.٧	-	-	عمال نظافة	١١	٨	٦.٩	-	-
١٢	أعمال سمسرة	٣	٢.٦	-	-	أعمال السباكة	١٢	٢	١.٧	-	-
١٣	ميكانيكى	٢	١.٧	-	-	سائق تاكسى	١٣	٧	٦.١	-	-
١٤	نجار	١	١.٤	-	-	مكوجى	١٤	٤	٣.٤	-	-
١٥	كهربائى	٤	٣.٥	-	-	فران	١٥	٢	١.٧	-	-
١٦	-	-	-	-	-	بائع مأكولات شعبية	١٦	٩	٧.٨	-	-
١٧	-	-	-	-	-	قهوجى	١٧	٦	٥.٢	-	-
	الإجمالى	١١٥	١٠٠	١١٥	١٠٠	الإجمالى		١١٥	١٠٠	١١٥	١٠٠

يتضح من بيانات جدول (٤) المتعلق بالحالة المهنية لعينة البحث وزوجاتهم أن المبحوثين العاملين في المصانع احتلوا المرتبة الأولى بنسبة (٣٩,١٪)، تلاهم العاملون في (الوظائف الإدارية الحكومية) في المرتبة الثانية بنسبة (٢٢,٦٪)، ثم العاملون في (مهنة التدريس) فى المرتبة الثالثة بنسبة (١٢,٢٪)، يليهم العاملون في (مهنة التمريض) فى المرتبة الثالثة بنسبة (٦,٩٪). وجاء العاملون في (الشركات الخاصة) بالمرتبة الخامسة بنسبة (٤,٣٪)، ثم العاملون في (حرفة الكهرباء) بنسبة (٣,٥٪)، تلاهم العاملون في (مراكز الأشعة)، و(أعمال السمسرة) بنسبة (٢,٦٪)، ثم العاملون في (معامل التحاليل) و(شركات الأمن) و(مهنة الميكانيكي) بنسبة (١,٧٪)، وأخيرًا العاملون في (مهنة النجارة) بنسبة (١.٣٪).
وبالنسبة لزوجات عينة البحث، احتلت العاملات في الوظائف الإدارية الحكومية المرتبة الأولى بنسبة (٣٧,٤٪)، وجاءت المعلمات في المرتبة الثانية بنسبة (١٨,٣٪)، تليها في المرتبة الثالثة العاملات في المصانع بنسبة (١٦,٥٪)، ثم في المرتبة الرابعة العاملات في مهنة التمريض بنسبة (١٤,٨٪). أما غير العاملات فقد شغلن المرتبة الخامسة بنسبة (٦,٩٪)، تليهن في المرتبة السادسة العاملات في مجال الطبخ وإعداد الوجبات الجاهزة بنسبة (٤,٣٪)، وأخيرًا جاءت العاملات في مهنة الخياطة في المرتبة السابعة بنسبة (١.٧٪).

أما فيما يخص الحالة المهنية لآباء عينة البحث، فقد جاءت مهنة (أعمال البناء) في المرتبة الأولى بنسبة (١٨,٣٪)، تلتها مهنة (أعمال النقاشة والدهان) في المرتبة الثانية بنسبة (١٥,٧٪)، ثم مهنة (الباعة الجائلين) في المرتبة الثالثة بنسبة (١٢,٢٪). وجاءت مهنة (حارس العقارات) في المرتبة الرابعة بنسبة (٨,٧٪)، تلتها مهنة (بائع المأكولات الشعبية) في المرتبة الخامسة بنسبة (٧,٨٪)، ثم مهنة (عمال النظافة) في المرتبة السادسة بنسبة (٦.٩٪)، وفي المرتبة السابعة جاء (سائقو التاكسي) بنسبة (٦,١٪)، تلاهم في المرتبة الثامنة مهنة (القهوجي) و(البائع في مراكز التسوق) بنسبة (٥,٢٪)، ثم مهنة (العربجي لجمع الروبابيكيا) في المرتبة التاسعة بنسبة (٤,٣٪). وجاءت مهنة (المكوجي) في المرتبة العاشرة بنسبة (٣,٤٪)، تلتها مهنة تصليح الأحذية في المرتبة الحادية عشرة بنسبة (٢,٦٪)، وأخيرًا في المرتبة الثانية عشرة جاءت مهنة الفران وأعمال السباكة بنسبة (١.٧٪).
وبالنسبة للحالة المهنية لأمهات عينة البحث، جاءت الأمهات غير العاملات في المرتبة الأولى بنسبة (٣٧,٤٪)، تلتها في المرتبة الثانية العاملات في مهنة الباعة الجائلين بنسبة (٢٥,٢٪)، ثم في المرتبة الثالثة العاملات في مجال رعاية الأطفال في الحضانات بنسبة (١٨,٣٪). وجاءت العاملات في مهنة عمال النظافة بالمدارس في المرتبة الرابعة بنسبة (١٠,٤٪)، وأخيرًا في المرتبة الخامسة البائعات في مراكز التسوق بنسبة(٨.٧٪).

في ضوء ما سبق، يتضح أن غالبية المهن التي يزاولها آباء وأمهات أفراد عينة البحث تنتمي إلى المهن الهامشية التي تتميز بانخفاض الدخل وعدم استقراره. في المقابل، فإن معظم المهن التي يشغلها المبحوثون وزوجاتهم تتمتع بمكانة اجتماعية مرموقة وتوفر دخلاً ثابتًا، الأمر الذي يعكس دور التعليم في فتح آفاق وظيفية متنوعة وذات مكانة اجتماعية أمام المبحوثين، مما أسهم في تحقيقهم الحراك الاجتماعي الصاعد. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عاطف،١٩٩٩) التي أكدت على وجود ارتباط وثيق بين الفقر والعمل في المهن الهامشية منخفضة الدخل، كما تتفق مع نتائج دراسة (المازنى،١٩٩٧) التي أوضحت أن الفقر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالانخراط في المهن الهامشية منخفضة الدخل.

جدول (٥) يوضح توزيع عينة البحث وفقًا للدخل الشهرى لأسرة المبحوث والأسرة الوالدية

م	المتغيرات	أسرة المبحوث		الأسرة الوالدية	
		ك	%	ك	%
١	أقل من ١٠٠٠ جنية	-	-	٦٩	٦٠
٢	من ١٠٠٠ - ٢٠٠٠ جنية	-	-	٢٧	٢٣.٥
٣	من ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ جنية	-	-	١١	٩.٦
٤	من ٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ جنية	٨	٦.٩	٨	٦.٩
٥	من ٤٠٠٠ - ٥٠٠٠ جنية	٣٣	٢٨.٧	-	-
٦	من ٥٠٠٠ جنية فأكثر	٧٤	٦٤.٣	-	-
	الإجمالى	١١٥	١٠٠	١١٥	١٠٠

يوضح جدول (٥) أن فئة الحاصلين على دخل شهري (٥٠٠٠ جنية فأكثر) جاءت في المرتبة الأولى بين أفراد عينة البحث بنسبة (٦٤,٤٪)، تلتها فئة الحاصلين على دخل شهري يتراوح بين (٤٠٠٠ إلى أقل من ٥٠٠٠ جنية) بنسبة (٢٨,٧٪)، ثم فئة الحاصلين على دخل شهري يتراوح بين (٣٠٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠ جنية) بنسبة (٦.٩٪).

أما بالنسبة للأسر الوالدية لعينة البحث، فقد احتلت فئة الحاصلين على دخل شهري (أقل من ١٠٠٠ جنية) المرتبة الأولى بنسبة (٦٠٪)، تلتها فئة الحاصلين على دخل شهري يتراوح بين (١٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ جنية) بنسبة (٢٣,٥٪)، ثم فئة الحاصلين على دخل شهري يتراوح بين (٢٠٠٠ إلى أقل من ٣٠٠٠ جنية) بنسبة (٩,٦٪)، وأخيرًا فئة الحاصلين على دخل شهري يتراوح بين (٣٠٠٠ إلى أقل من ٤٠٠٠ جنية) بنسبة (٦.٩٪).

ويتضح من هذه النتائج وجود تباين واضح بين أسر المبحوثين والأسر الوالدية في مستوى الدخل الشهري؛ إذ يُلاحظ انخفاض مستوى الدخل في الأسر الوالدية مقارنةً بأسر المبحوثين، ويُعزى ذلك إلى تدني المستوى التعليمي لآباء وأمهات عينة البحث، واشتغالهم في مهن هامشية منخفضة الدخل وغير مستقرة لا تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (بنى مهنى،٢٠١٩) التي بينت أن فقراء الحضر يعانون من نقص المتطلبات الأساسية للحياة، وانخفاض الدخل وعدم كفايته، إضافة إلى مواجهة مشكلات اقتصادية واجتماعية متعددة. كما تتوافق مع نتائج دراسة (المازنى،١٩٩٧) التي أكدت أن الفقر يرتبط ارتباطًا طرديًا بالشعور بالهامشية والدونية تجاه الذات والمجتمع، والانخراط في المهن الهامشية منخفضة الدخل.

جدول (٦) يوضح توزيع عينة البحث وفقًا لعدد الأبناء فى أسرة المبحوث والأسرة الوالدية

م	المتغيرات	أسرة المبحوث		الأسرة الوالدية	
		ك	%	ك	%
١	واحد	٢	١.٧	١	١.٤
٢	اثنان	٣٠	٢٦.١	٥	٤.٣
٣	ثلاثة	٣٩	٣٣.٩	١٠	٨.٧
٤	أربعة	٢٥	٢١.٧	١٢	١٠.٤
٥	خمسة	١٥	١٣	٢٨	٢٤.٣

٦	ستة	٤	٣.٤	٣٧	٣٢.٢
٧	سبعة	-	-	٢٢	١٩.١
	الإجمالى	١١٥	١٠٠	١١٥	١٠٠

يوضح جدول (٦) أن الأسر المبحوثة التي تضم ٣ أبناء جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٣٣,٩٪)، تليها الأسر التي تضم ٢ من الأبناء في المرتبة الثانية بنسبة (٢٦,١٪)، ثم الأسر التي تضم ٤ أبناء في المرتبة الثالثة بنسبة (٢١,٧٪)، تليها الأسر التي تضم ٥ أبناء في المرتبة الرابعة بنسبة (١٣٪)، ثم الأسر التي تضم ٦ أبناء في المرتبة الخامسة بنسبة (٣,٤٪)، وأخيرًا الأسر التي تضم ابنًا واحدًا بنسبة (١.٧٪) . أما في الأسر الوالدية للمبحوثين، فقد جاءت الأسر التي تضم ٦ أبناء في المرتبة الأولى بنسبة (٣٢,٢٪)، تليها الأسر التي تضم ٥ أبناء بنسبة (٢٤,٤٪)، ثم الأسر التي تضم ٧ أبناء بنسبة (١٩,١٪)، تليها الأسر التي تضم ٤ أبناء بنسبة (١٠,٤٪)، ثم الأسر التي تضم ٣ أبناء بنسبة (٨,٧٪)، تليها الأسر التي تضم ٢ من الأبناء بنسبة (٤,٣٪)، وأخيرًا الأسر التي تضم ابنًا واحدًا بنسبة (١.٤٪).

في ضوء ما سبق، يتضح أن متوسط عدد الأبناء في الأسر الوالدية للمبحوثين يفوق نظيره في أسر المبحوثين أنفسهم، ويُعزى ذلك إلى الفروق في المستويات التعليمية والمهنية والمعيشية والبيئية بين الجيلين. فقد أسهمت هذه الفروق في رفع وعي المبحوثين بمخاطر الإنجاب المفرط في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، وتعزيز إحساسهم بالمسؤولية تجاه أبنائهم، إدراكًا لحاجتهم إلى حياة كريمة تشمل الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية، إضافة إلى ما يتطلبه ذلك من نفقات مالية لتأمين احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (العشماوى،١٩٩٩) التي أوضحت أن الجماعات الهامشية من الفقراء تتميز بارتفاع معدلات إنجاب الأطفال وانتشار عمالتهم في سن مبكرة، الأمر الذي يسهم في تضخم حجم أسرهم.

جدول (٧) يوضح توزيع عينة البحث وفقًا لنوعية منطقة السكن

م	المتغيرات	أسرة المبحوث		الأسرة الوالدية	
		ك	%	ك	%
١	منطقة راقية	٤٤	٣٨,٣	-	-
٢	منطقة متوسطة	٧١	٦١,٧	-	-
٣	منطقة شعبية	-	-	٣٨	٣٣ .١
٤	منطقة عشوائية			٧٧	٦٦,٩
	الإجمالى	١١٥	١٠٠	١١٥	١٠٠

يوضح جدول (٧) أن فئة المبحوثين المقيمين في مناطق متوسطة المستوى جاءت في المرتبة الأولى بنسبة (٦١,٧٪)، تلتها فئة المقيمين في مناطق راقية بنسبة (٣٨,٣٪). وفي المقابل، جاءت فئة آباء وأمهات المبحوثين المقيمين في مناطق عشوائية في المرتبة الأولى بنسبة (٦٦,٩٪)، تلتها فئة المقيمين في مناطق شعبية بنسبة (٣٣.١٪) .

ويتضح من هذه النتائج أن المبحوثين يقيمون في مناطق تتميز بقدر أكبر من التنظيم العمراني والتخطيط السكني، فضلاً عن جودة أفضل في البيئة والخدمات مقارنة بالمناطق التي يقيم بها آباؤهم وأمهاتهم. ويعكس ذلك تحسن المستوى الاقتصادي لعينة البحث، وارتفاع جودة البيئة العمرانية والأحياء السكنية في مدينة أسيوط الجديدة، الأمر الذي انعكس بدوره إيجابًا على تحسين أوضاعهم المعيشية والسكنية. وتتسق هذه

النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عاطف،١٩٩٩) التي بينت أن المناطق السكنية التي يقطنها الفقراء تعاني من مشكلات بيئية حادة، فضلًا عن نقص في الخدمات الأساسية المتاحة للسكان.

جدول (٨) يوضح توزيع عينة البحث وفقًا لملكية المسكن

م	المتغيرات	أسرة المبحوث		الأسرة الوالدية	
		ك	%	ك	%
١	شقة تمليك	٩٣	٨٠.٨	٢٨	٢٤,٤
٢	شقة إيجار	٢٢	١٩.١	١١	٩,٥
٣	شقة تمليك مشترك	-	-	٦٢	٥٣.٤
٤	شقة إيجار مشترك	-	-	١٤	١٢.٢
الإجمالى		١١٥	١٠٠	١١٥	١٠٠

يوضح جدول (٨) أن نسبة (٨٠,٨٪) من المبحوثين يقيمون في شقق تمليك، تليها نسبة (١٩,١٪) يقيمون في شقق إيجار .أما آباء وأمهات المبحوثين، فقد جاءت النسبة الأكبر منهم (٥٣,٩٪) يقيمون في شقق تمليك مشترك، تليها نسبة (٢٤,٤٪) يقيمون في شقق تمليك، ثم نسبة (١٢,٢٪) يقيمون في شقق إيجار مشترك، وأخيرًا نسبة (٩,٥٪) يقيمون في شقق إيجار.

وتكشف هذه النتائج عن وجود فروق واضحة بين المبحوثين وآبائهم وأمهاتهم فيما يتعلق بنمط ملكية المسكن، حيث يتمتع المبحوثون بمستوى أفضل من الاستقلال السكني، بما يتيح لهم خصوصية أكبر في إدارة شؤون حياتهم الأسرية، وهو ما قد يُعزى إلى تحسن أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية مقارنة بجيل الآباء. وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (بنى مهنى،٢٠١٩) التي أكدت أن فقراء الحضر يعانون من السكن في مساكن هشة تفتقر إلى المتطلبات الأساسية للحياة، فضلًا عن المعاناة من مشكلات اقتصادية واجتماعية، منها غياب الخصوصية والأمان. كما تتوافق مع نتائج دراسة (عبد الفتاح ،١٩٨٨) التي أوضحت أن الفقراء يفتقرون إلى نظام الخصوصية في نمط معيشتهم.

يتمثل التساؤل الثالث فى هذا البحث فى: " هل يشعر أفراد عينة البحث بالرضا عن أوضاعهم السكنية، سواء من حيث خصائص المسكن أو خصائص منطقة السكن؟"، وتتم الإجابة عنه من خلال تحليل البيانات الواردة فى الجداول (٩)، (١٠) ، (١١).؟"

جدول (٩) يوضح توزيع عينة البحث وفقًا لمدى الرضا عن المسكن ومنطقة السكن فى مدينة أسيوط الجديدة

م	المتغيرات	ك	%
١	أشعر بالرضا	٧٥	٦٥ .٢
٢	لا أشعر بالرضا	٤٠	٣٤.٨
الإجمالى		١١٥	١٠٠

يوضح جدول (٩) أن غالبية أفراد عينة البحث بنسبة (٦٥,٢٪) أعربوا عن شعورهم بالرضا عن المسكن ومنطقة السكن في مدينة أسيوط الجديدة، في حين أبدت نسبة (٣٤,٨٪) عدم رضاهم عن المسكن والمنطقة السكنية بالمدينة. وتشير هذه النتائج إلى أن مستوى الرضا السكني لدى معظم المبحوثين يرتبط بما تتميز به مساكن وأحياء مدينة أسيوط الجديدة من تخطيط هندسي منظم، وتنظيم عمراني متكامل، وبنية تحتية جيدة نسبيًا، فضلًا عن توافر مساحات خضراء واسعة، باعتبارها إحدى المدن الجديدة التي أُنشئت في المرحلة الثالثة من مشروعات التوسع العمراني.

جدول (١٠) يوضح توزيع عينة البحث - الذين أجابوا بنعم- وفقًا لأسباب الرضا عن المسكن ومنطقة السكن

م	المتغيرات	ك	%
١	الشوارع واسعة والمنازل منظمة ومتناسقة	٦	٨
٢	تتوافر مساحات خضراء كثيرة فى الحى	٤	٥.٣
٣	يتوافر فى المسكن شبكات أفضل للصرف الصحى والمياه	١٥	٢٠
٤	المسكن مساحته مناسبة ومبنى بشكل مخطط ومنظم	٢٥	٣٣.٣
٥	شبكات الإنارة جيدة فى المسكن والحى	١٣	١٧.٣
٦	احترام الخصوصية فى بناء مساكن المدينة	١٠	١٣.٣
٧	الشعور بالراحة والأمان بين جيران المنطقة	٢	٢.٦
	الإجمالى	٧٥	١٠٠

يوضح جدول (١٠) أن نسبة (٣٣,٣٪) من عينة البحث أعربوا عن رضاهم عن المسكن والحَي في مدينة أسيوط الجديدة بسبب ملاءمة مساحة المسكن وتصميمه المخطط والمنظم .تلتها نسبة (٢٠٪) عزت رضاها إلى توافر شبكات صرف صحي ومياه أفضل، ثم نسبة (١٧,٣٪) أرجعت ذلك إلى جودة شبكات الإنارة في المسكن والحَي . وجاءت نسبة (١٣,٣٪) لتؤكد أن الرضا يعود إلى احترام الخصوصية في تصميم المساكن، تليها نسبة (٨٪) التي أشارت إلى أن السبب هو اتساع الشوارع وتنظيم وتناسق المساكن، ثم نسبة (٥,٣٪) التي عزت رضاها إلى توافر المساحات الخضراء الكثيرة في الحَي، وأخيرًا نسبة (٢,٦٪) التي أرجعت السبب إلى الشعور بالراحة والأمان بين جيران المنطقة.

وتشير هذه النتائج إلى أن الرضا السكني لدى المبحوثين يرتبط بعدة عوامل مجتمعة، يأتي في مقدمتها جودة التصميم العمراني وتخطيط المساكن، وتحسين البنية التحتية، وتوفير البيئة العمرانية المريحة التي تعزز الخصوصية والأمان.

في ضوء ما سبق، يتضح أن غالبية أفراد عينة البحث يشعرون بالرضا عن المسكن ومنطقة السكن، وقد أرجعوا ذلك بالأساس إلى ملاءمة مساحة المسكن وتصميمه المخطط والمنظم، بالإضافة إلى توافر شبكات صرف صحي ومياه ذات كفاءة أعلى، فضلًا عن جودة شبكات الإنارة في المسكن والحَي، وحرص التخطيط العمراني على احترام الخصوصية في تصميم وبناء المساكن. وتتوافق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (شمس،٢٠١٨) التي أكدت رضا سكان العشوائيات المنتقلين إلى حي الأسمرات بمحافظة القاهرة عن نوعية الحياة هناك، وذلك بفضل توافر عناصر الأمن والنظافة والمياه والغاز الطبيعي، إلى جانب اتساع الشوارع ووجود مساحات خضراء.

جدول (١١) يوضح توزيع عينة البحث - الذين أجابوا بلا - وفقًا لأسباب عدم الشعور بالرضا عن المسكن والحى

م	المتغيرات	ك	%
١	سوء شبكات الصرف الصحى والمياه والإنارة فى المسكن والحى	١	٢.٥
٢	عدم الراحة والتعاون مع الجيران فى منطقة السكن	٤	١٠
٣	ابتعاد المسكن عن أماكن العمل ومصادر الرزق	٣	٧.٥
٤	المسكن مساحته ضيقة لا يتناسب مع عدد الأسرة	٤	١٠
٥	لا يتوافر احترام الخصوصية فى بناء مساكن المدينة	٢	٥
٦	ابتعاد المسكن عن مساكن الأهل والأقارب	٣	٧.٥
٧	ابتعاد المسكن عن أسواق ومخابز ومولات المدينة	٢	٥
٨	الشوارع سيئة فى المنطقة وكثيرة التعرجات والحفر	٢١	٥٢.٥
الإجمالى		٤٠	١٠٠

يتضح من جدول (١١) أن نسبة (٥٢,٥٪) من عينة البحث أفادوا بعدم رضاهم عن المسكن والحَي في مدينة أسيوط الجديدة، وقد أرجعوا ذلك إلى عدة أسباب، جاء في مقدمتها سوء حالة الشوارع في منطقة السكن وكثرة التعرجات والحفر بنسبة (٥٢.٥٪)، تلاها عدم الشعور بالراحة وغياب التعاون مع الجيران، وضيق مساحة المسكن بما لا يتناسب مع حجم الأسرة بنسبة (١٠٪)، ثم بُعد المسكن عن أماكن العمل ومصادر الرزق، وكذلك عن مساكن الأهل والأقارب بنسبة (٧,٥٪). كما أشار (٥٪) إلى بُعد المسكن عن الأسواق والمخابز والمراكز التجارية، وأخيرًا (٢,٥٪) إلى سوء شبكات الصرف الصحي والمياه والإنارة في المسكن والحَي.

وفي ضوء هذه النتائج، يتضح أن السبب الأبرز لعدم رضا نسبة محدودة من عينة البحث عن المسكن والحَي يتمثل في سوء حالة الشوارع بالمنطقة، بما تشمله من كثرة التعرجات والحفر، وهو أمر لا يزال ملحوظًا في مدينة أسيوط الجديدة حتى الآن، نظرًا لاستمرار أعمال البنية التحتية وعدم اكتمال بعض مشروعات الرصف والتخطيط العمراني، مما يترك أثرًا سلبيًا على جودة الحياة اليومية للسكان ويؤثر على سهولة الحركة والتنقل داخل الأحياء السكنية.

يتمثل التساؤل الرابع لهذا البحث فى: "هل تتلقى أسرة المبحوث الحالية، أو أسرته الأصلية التى نشأ فيها أى مساعدات أو إعانات من مؤسسات التضامن الاجتماعى؟ "وللإجابة عن هذا التساؤل، تم الاستعانة ببيانات الجدولين (١٢) ، (١٣).

جدول (١٢) يوضح توزيع عينة البحث وفقًا لمدى حصول أسرة المبحوث الحالية، أو أسرة المنشأ على مساعدات أو إعانات من مؤسسات التضامن الاجتماعى

م	المتغيرات	أسرة المبحوث		الأسرة الوالدية	
		ك	%	ك	%
١	نعم	١٩	١٦.٥	١٠٦	٩٢.٢
٢	لا	٩٦	٨٣.٥	٩	٧.٨
الإجمالى		١١٥	١٠٠	١١٥	١٠٠

يوضح جدول (١٢) أن غالبية أفراد عينة البحث أفادوا بعدم حصول أسرهم على أي مساعدات أو إعانات من مؤسسات التضامن الاجتماعي بنسبة (٨٣,٥٪)، في حين أشار (١٦,٥٪) فقط إلى حصولهم على مثل هذه المساعدات. أما بالنسبة لأسر المنشأ، فقد تبين أن النسبة الأكبر منهم تحصل على مساعدات وإعانات من مؤسسات التضامن الاجتماعي بنسبة (٩٢,٢٪)، بينما لا يحصل (٧,٨٪) منهم على تلك المساعدات.
وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد العينة لا يحصلون على مساعدات من مؤسسات التضامن الاجتماعي، في حين أن غالبية الآباء الفقراء في أسرهم الأصلية كانوا يتلقون إعانات مالية منتظمة من تلك المؤسسات، مما يعكس تحولًا في أنماط الدعم الاجتماعي بين الجيلين. فمعظم المبحوثين يتمتعون بقدرة أكبر على الاكتفاء الذاتي اقتصاديًا، وتلبية احتياجات أسرهم الأساسية، وهو ما يمكن تفسيره بكون معظمهم يعملون في مؤسسات حكومية، ولديهم دخل ثابت ومنتظم، إضافة إلى تمتعهم بالتأمينات الاجتماعية والصحية، مما يعكس تحسنًا ملحوظًا في أوضاعهم الاقتصادية مقارنةً بالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمهنية لوالديهم. وعلى النقيض، يعتمد معظم آباء أفراد العينة في أسرهم الأصلية على المساعدات والإعانات الاجتماعية، وهو ما يرتبط بانخفاض مستوياتهم التعليمية، وانخراطهم في مهن هامشية وغير منتظمة ذات دخل محدود، لا يكفي لتغطية احتياجات الأسرة الأساسية.
وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبد الرحيم، ١٩٩٠) التي أكدت اعتماد أرباب الأسر الفقيرة، خصوصًا العاملين في المهن الهامشية، على دعم الأبناء والمساعدات الخارجية للتكيف مع الظروف الاقتصادية. كما تتفق مع نتائج دراسة (عبد الملك،١٩٩٤) التي كشفت عن معاناة الفئات الفقيرة من البطالة المقنّعة أو السافرة، وعجز الزوجة عن تلبية احتياجات الأسرة في حال مرض أو وفاة الزوج بسبب الأمية، إضافة إلى انتشار ظاهرة عمالة الأطفال في تلك الأسر.

جدول (١٣) يوضح توزيع عينة البحث – فى حالة الإجابة بنعم- وفقًا لأسباب حصول أسرة المبحوث الحالية أو أسرة المنشأ على مساعدات أو أعانات من مؤسسات التضامن الاجتماعى

م	المتغيرات	أسرة المبحوث		الأسرة الوالدية	
		ك	%	ك	%
١	لا أعمل بأجر منتظم	-	-	٧٣	٦٨ .٩
٢	لدى إعاقة جسدية أو مرض مزمن	-	-	١٠	٩.٤
٣	لدى أبن معاق جسديًا	٨	٤٢ .١	٨	٧ .٥
٤	مصاب أحد أبنائى بمرض مزمن	٥	٢٦ .٣	٦	٥ .٦
٥	لدى أبن معاق ذهنيًا	٦	٣١.٦	٩	٨.٥
الإجمالى		١٩	١٠٠	١٠٦	١٠٠

يتضح من جدول (١٣) أن نسبة (٤٢,١٪) من أفراد عينة البحث أفادوا بحصولهم على مساعدات أو إعانات من مؤسسات التضامن الاجتماعي بسبب إعاقات جسدية لدى أحد الأبناء، تلتها نسبة (٣١,٦٪) بسبب إعاقات ذهنية لدى الأبناء، وأخيرًا (٢٦,٣٪) بسبب إصابة أحد الأبناء بمرض مزمن.
وفيما يتعلق بالأسرة الوالدية لعينة البحث، أشارت نسبة (٦٨.٩٪) من المبحوثين إلى حصولهم على إعانات مالية من مؤسسات التضامن الاجتماعي نظرًا لعدم عملهم بأجر منتظم. تلتها نسبة (٩,٤٪) الذين يحصلون على إعانات مالية بسبب إصابتهم بإعاقة جسدية أو مرض مزمن. كما أفادت نسبة (٨,٥٪) بحصولهم على

إعانات لأن أحد أبنائهم يعاني من إعاقة ذهنية، تليها نسبة (٧,٥٪) بسبب إصابة أحد الأبناء بإعاقة جسدية. وأخيرًا، بلغت نسبة (٥,٦٪) ممن يحصلون على إعانات نتيجة إصابة أحد الأبناء بمرض مزمن.
تؤكد هذه النتائج أن فقراء الحضر يعتمدون على استراتيجيات متنوعة للتكيف مع الفقر، من أبرزها السعي المستمر للحصول على المساعدات الخارجية من مؤسسات التضامن الاجتماعي لمواجهة ضيق المعيشة وأزمات الحياة، وتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والغذائية والصحية، إضافة إلى تمويل متطلبات تعليم الأبناء الراغبين في التعليم. وقد ساهمت هذه المساعدات المالية في دعم الأسر الفقيرة وتمكينها من مساعدة أبنائها، بقدر المستطاع، على كسر حلقة الفقر المغلقة من خلال الاستثمار في تعليمهم وتعزيز طموحهم ودافعيتهم للنجاح وتحقيق مستقبل أفضل من آبائهم وأمهاتهم في أسرهم الأصلية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Li et al., 2022) التي أكدت أن الحراك الاجتماعي لدى الأفراد ذوي الدخل المنخفض، القائم على التعلم الاجتماعي، يسهم بدرجة كبيرة في استفادتهم من خدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية.
يتمثل التساؤل الخامس لهذا البحث في: "هل يحرص أفراد عينة البحث على تثقيف أنفسهم وتعليم جميع أبنائهم فى مختلف المراحل التعليمية؟" ، وقد تمت الإجابة عنه بالاستناد إلى نتائج الجدولين (١٤) و(١٥).

جدول (١٤) يوضح توزيع عينة البحث وفقًا لمدى اهتمامهم بالتعليم وتثقيف أنفسهم

م	المتغيرات	ك	%
١	أهتم بمتابعة الأخبار فى التليفزيون والراديو	٢٤	٢٠.٨
٢	بتعلم أسرع من خبرات وتجارب الحياة	٢١	١٨.٢
٣	اكتفيت بتعليم أبنائى فى المدارس	٤	٣.٤
٤	لا أهتم بالتثقيف لانشغالى بالعمل كمورد رزق	١٤	١٢.٢
٥	أشارك مع الأبناء فى المذاكرة للتعلم منهم	١٠	٨.٦
٦	استفيد من معلومات الأبناء الدراسية	١٠	٨.٦
٧	أجلس مع المتعلمين والمثقفين للتعلم منهم	٨	٦.٩
٨	أتابع المعلومات الجديدة على الإنترنت	٦	٥.٢
٩	أهتم بقراءة الجرائد المختلفة	١٥	١٣.١
١٠	أحرص على حضور الندوات التثقيفية فى أى مكان	٢	٢.١
١١	الفلوس أهم من التعليم والثقافة	١	١.٤
	الإجمالى	١١٥	١٠٠

يوضح الجدول (١٤) أن نسبة (٢٠.٨٪) من أفراد العينة يهتمون بالتعليم والتثقيف من خلال متابعة الأخبار عبر التلفزيون والراديو، تليهم نسبة (١٨.٢٪) التي أشارت إلى التعلم السريع من خبرات وتجارب الحياة، ثم نسبة (١٣.١٪) التي تركز على قراءة الصحف المختلفة. وفي المقابل، أفادت نسبة (١٢.٢٪) بعدم اهتمامها بالتثقيف لانشغالها بالعمل كمصدر للرزق. كما أوضحت نسبة (٨.٦٪) أنها تشارك أبناءها في المذاكرة للاستفادة من معارفهم الدراسية، بينما أفادت نسبة (٦,٩٪) بأنها تحرص على مجالسة المتعلمين والمثقفين للتعلم منهم. وذكرت نسبة (٥,٢٪) أنها تتابع المستجدات عبر شبكة الإنترنت، في حين اكتفت نسبة (٣,٤٪) بتعليم أبنائها في المدارس فقط. كما عبرت نسبة (٢,١٪) عن حرصها على حضور الندوات التثقيفية أينما وُجدت، في حين ترى نسبة (١,٤٪) أن المال أكثر أهمية من التعليم والثقافة.

وبناءً على ذلك، يتضح أن أكثر أساليب التثقيف انتشارًا بين أفراد العينة تتمثل في متابعة الأخبار عبر وسائل الإعلام، يليها التعلم من خبرات وتجارب الحياة، ثم قراءة الصحف، وهو ما يعكس اعتمادهم على مصادر معرفية تقليدية أكثر من اعتمادهم على الوسائل الحديثة أو الأنشطة التثقيفية المباشرة.

جدول (١٥) يوضح توزيع عينة البحث وفقًا لمدى اهتمامهم بتعليم جميع أبنائهم

م	المتغيرات	ك	%
١	**يتعلموا حتى يفهموا الدنيا ويعرفوا يتصرفوا فى حياتهم**	١٨	١٥.٧
٢	**يتعلموا عشان يجدوا فرص عمل مناسبة**	٣٩	٣٣.٩
٣	**يتعلموا عشان يجدوا فرص زواج أفضل**	٢١	١٨.٣
٤	**يتعلموا ليساعدوا الأسرة فى الإنفاق ومطالب المعيشة**	١٢	١٠.٤
٥	**يتعلموا حتى يعتمدوا على أنفسهم ويوفروا احتياجاتهم**	٢٥	٢١.٧
	الإجمالى	١١٥	١٠٠

يوضح الجدول (١٥) أن جميع أفراد العينة أكدوا حرصهم على تعليم جميع أبنائهم، مرجعين ذلك إلى عدة أسباب مرتبة على النحو التالي: توفير فرص عمل مناسبة للأبناء بنسبة (٣٣.٩٪)، ثم تمكينهم من الاعتماد على أنفسهم وتلبية احتياجاتهم بنسبة (٢١.٧٪)، يلي ذلك تحسين فرصهم في الزواج بنسبة (١٨.٣٪)، ثم مساعدتهم على فهم الحياة وحسن التصرف فيها بنسبة (١٥.٧٪)، وأخيرًا تمكينهم من مساعدة الأسرة في الإنفاق وتلبية متطلبات المعيشة بنسبة (١٠.٤٪).

يشير ذلك إلى حرص أفراد العينة على تعليم جميع أبنائهم، انطلاقًا من وعيهم بدور التعليم في الارتقاء بالمكانة الاجتماعية للفرد داخل المجتمع، وتوفير فرص حياة أفضل، وإشباع احتياجاته وطموحاته، فضلًا عن تحقيق شعور بالرضا والراحة النفسية وتعزيز قيمة الذات. وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبد الملك، ١٩٩٤) التي أوضحت أن الشرائح الفقيرة تعاني من البطالة المقنّعة أو السافرة، وتدفع بأطفالها إلى سوق العمل في سن مبكرة. كما تتعارض مع نتائج دراسة (العشماوي، ١٩٩٩) التي أشارت إلى أن الفقراء يعانون من تضخم حجم الأسرة، وتسرب الأبناء من المدارس، وانتشار عمالة الأطفال. كذلك، تختلف مع نتائج دراسة (عبد الرحيم، ١٩٩٠) التي أكدت اعتماد الأسر الفقيرة على مساعدات الأبناء والمساعدات الخارجية في التكيف الاقتصادي، إضافة إلى الدور البارز الذي تؤديه المرأة في هذا التكيف سواء كانت عاملة أو ربة بيت.

يتمثل التساؤل السادس لهذا البحث في: "هل يحرص أفراد عينة البحث على تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية التبادلية والداعمة مع الآخرين؟"، وقد تم تناول هذا التساؤل والإجابة عنه بالاعتماد على بيانات الجداول (١٦)، (١٧)، و(١٨).

جدول (١٦) يوضح توزيع عينة البحث وفقًا
لمدى الحرص على تكوين شبكة علاقات الاجتماعية مع الآخرين

م	المتغيرات	ك	%
١	نعم	٧٠	٦٠.٨
٢	لا	٤٥	٣٩.١
	الإجمالى	١١٥	١٠٠

يوضح الجدول (١٦) أن الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث، بنسبة (٦٠.٨٪) أكدوا حرصهم الواضح على تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية مع الآخرين، في حين أفادت نسبة محدودة بلغت (٣٩.١٪) بعدم حرصهم على تكوين شبكة علاقات اجتماعية مع الآخرين.. وتعكس هذه النتيجة بوضوح الدور الإيجابي الذي يلعبه الحراك الاجتماعي لأفراد العينة في تعزيز شعورهم بالاندماج في المجتمع، وإدراكهم لقيمة التواصل الاجتماعي في حياتهم اليومية.

وتشير هذه المعطيات إلى أن أفراد العينة لا ينظرون إلى العلاقات الاجتماعية بوصفها مجرد تفاعل عابر، بل يعدونها وسيلة أساسية لتحقيق العديد من الأهداف المهمة على المستويات النفسية والاجتماعية والاقتصادية. فمن خلال هذه الشبكات، يسعى الأفراد إلى الحصول على أشكال متعددة من الدعم، سواء كان دعمًا نفسيًا يحقق لهم الشعور بالطمأنينة والانتماء، أو دعمًا اجتماعيًا يعزز مكانتهم ويقوي روابطهم المجتمعية، أو دعمًا اقتصاديًا يساعدهم على مواجهة الأعباء المعيشية.

كما تُعد العلاقات الاجتماعية، بالنسبة لهم، قناة رئيسية لاكتساب الخبرات وتبادل المعارف والمعلومات الثقافية، فضلًا عن كونها أداة لبناء الثقة المتبادلة وتوسيع دائرة الفرص الحياتية. ومن ثم، فإن حرصهم على بناء هذه الشبكات يعكس وعيهم بأهميتها كوسيلة لتعزيز الأمن الاجتماعي، وضمان تلبية احتياجات أسرهم، وتحسين فرصهم في التكيف مع متغيرات الحياة وتحدياتها.

جدول (١٧) يوضح توزيع عينة البحث- الذين أجابوا بنعم – وفقًا لأنماط شبكة العلاقات الاجتماعية

م	المتغيرات	ك	%
١	أصبحت علاقاتى بالجيران أفضل	١٥	٢١.٤
٢	كونت علاقات طيبة مع الآباء فى مدارس أبنائى	١	١.٤
٣	كونت علاقات طيبة مع زملائى فى عملى	٧	١٠
٤	اتواصل باستمرار مع المسؤولين فى الجمعيات الخيرية	٢	٢.٨
٥	اتواصل مع أقربائى لصلة الرحم أو طلب المشورة والمساعدة	٤٥	٦٤.٣
	الإجمالى	٧٠	١٠٠

يتضح من الجدول (١٧) أن نسبة (٦٤.٣٪) من عينة البحث ممن أبدوا اهتمامًا بتكوين شبكة علاقات اجتماعية يحرصون على التواصل مع الأقارب بهدف صلة الرحم أو طلب المشورة والمساعدة، تليها نسبة (٢١.٤٪) ممن يحرصون على إقامة علاقات جيدة مع الجيران، ثم نسبة (١٠٪) الذين يحرصون على بناء علاقات طيبة مع زملاء العمل. ويلي ذلك نسبة (٢,٨٪) ممن يهتمون بالتواصل المستمر مع المسؤولين في الجمعيات الخيرية، وأخيرًا، جاءت نسبة (١,٤٪) ممن يحرصون على إقامة علاقات إيجابية مع أولياء أمور الطلاب في مدارس أبنائهم.

يتضح أن معظم أفراد عينة البحث الذين أكدوا اهتمامهم بتكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية قد ركزوا على العلاقات القرابية والعائلية أكثر من غيرها من أشكال العلاقات الاجتماعية. ويُعزى ذلك إلى تحسن أوضاعهم المعيشية والمهنية والاقتصادية عقب استقلالهم عن أسرة المنشأ اقتصاديًا واجتماعيًا من خلال حصولهم على فرص عمل ودخل ثابت ومسكن مستقل، الأمر الذي أسهم في التخفيف من حدة الضغوط والأزمات التي مروا بها في مراحل حياتهم السابقة. كما أن انتقالهم إلى بيئة حضرية جديدة أتاح لهم فرصة أوسع لتكوين علاقات اجتماعية أكثر تنوعًا وانفتاحًا مع شرائح اجتماعية مختلفة، وهو ما أسهم في توسيع شبكات الدعم الاجتماعي لديهم. ووفقًا لنظرية رأس المال الاجتماعي، فإن العلاقات الاجتماعية الإيجابية تفتح المجال أمام الحصول على مصادر جديدة للمعلومات وفرص العمل، وتعزز الثقة المتبادلة بين الأفراد، بما يدعم الحراك الاجتماعي. وتُعد هذه الشبكات أيضًا مصدرًا مهمًا للدعم المادي والمعنوي، إذ تمكّن الأفراد من الوصول إلى موارد وفرص لم تكن متاحة لهم من قبل. كما أن البيئة الحضرية المنظمة في المدن الجديدة تساهم في تعزيز الثقة بين السكان وتقوية الروابط الاجتماعية الإيجابية، الأمر الذي يزيد من قدرة الفقراء على تحقيق الحراك الاجتماعي الإيجابي والتغلب على أنماط العزلة أو التهميش التي كانت تحد من إمكاناتهم في بيئاتهم السابقة.

وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (هدى الشناوى، ١٩٨٨) التي أكدت أن الفقر المدقع الذي تعيشه بعض الأسر القروية المهاجرة يؤدي إلى قطع الصلات والروابط القرابية، وإضعاف التواصل والتراحم فيما بينها. كما تتفق مع نتائج دراسة (عبد الملك،١٩٩٤) التي أوضحت ضعف العلاقات الاجتماعية مع الأقارب لدى معظم أفراد عينة البحث من الفقراء.

جدول (١٨) يوضح توزيع عينة البحث- الذين أجابوا بلا- وفقًا لأسباب عدم رغبتهم فى تكوين شبكة علاقات الاجتماعية مع الآخرين

م	المتغيرات	ك	%
١	أشعر بالنقص والتهميش	٢	٤ .٣
٢	الشعور برفض الطبقات الأخرى التعامل معنا	١	٢.٢
٣	عدم الثقة فى الأخرين	٤	٨ .٧
٤	للبعد عن المشاكل والخلافات	١٩	٤٢ .٢
٥	أشعر بعدم العدالة والمساواة بين طبقات المجتمع	٥	١١ .١
٦	أشعر أن عادات حياتنا مختلفة عن الآخرين	٨	١٧ .٧
٧	لضيق الوقت وانشغالى المستمر	٦	١٣ .٢
	الإجمالى	٤٥	١٠٠

يبين الجدول (١٨) أن نسبة (٤٢.٢٪) من أفراد عينة البحث الذين أفادوا بعدم رغبتهم في تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية أرجعت السبب إلى الرغبة في تجنب المشكلات والخلافات، في حين عزت نسبة (١٧.٧٪) السبب إلى شعورهم باختلاف عاداتهم الحياتية عن الآخرين. كما أشارت نسبة (١٣.٢٪) إلى أن ضيق الوقت والانشغال المستمر يحول دون بناء هذه العلاقات، وذكرت نسبة (١١.١٪) أن السبب يعود إلى الشعور بانعدام العدالة والمساواة بين طبقات المجتمع. وأفادت نسبة (٨.٧٪) بأن عدم الثقة في الآخرين يمثل العامل الرئيس لعدم تكوين هذه العلاقات، بينما أرجعت نسبة

(٤.٣٪) السبب إلى الشعور بالنقص والتهميش، وأخيرًا ذكرت نسبة (٢,٢٪) أن السبب يتمثل في شعورهم برفض الطبقات الأخرى التعامل معهم.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن النسبة المحدودة من أفراد العينة التي لا ترغب في تكوين شبكة علاقات اجتماعية ترجع السبب الرئيس لذلك إلى الرغبة في تجنب المشكلات والخلافات، إلى جانب عوامل أخرى ذات صلة بالاختلافات الثقافية، وضيق الوقت أو غياب العدالة الاجتماعية، وانعدام الثقة، أو الشعور بالتهميش.

يتحدد التساؤل السابع في هذا البحث في: "هل يحرص أفراد عينة البحث على المشاركة المجتمعية، سواء من خلال المشاركة التطوعية أو من خلال المشاركة السياسية؟"، ويتم تناول الإجابة عن هذا التساؤل بالاعتماد على بيانات الجدولين (١٩) و(٢٠) .

جدول (١٩) يوضح توزيع عينة البحث وفقًا لمدى الحرص على المشاركة التطوعية

م	المتغيرات	ك	%
١	أشارك فى تنظيف شوارع منطقة السكن	١١	٩.٥
٢	أساهم فى مساعدة المحتاجين والفقراء	١٥	١٣
٣	أشارك فى أى خدمات تقدمها الجمعيات الأهلية وفق امكانياتى	٢٨	٢٤.٣
٤	أشارك فى توصيل شكاوى المنطقة لمسئولى جهاز المدينة	٢٤	٢٠.٩
٥	لا أشارك بسبب إنشغالى بالعمل والبحث عن مصدر رزق	١٠	٨.٧
٦	لا أشارك لأن صحتى ضعيفة معنديش قدرة على المشاركة	٩	٧.٨
٧	لا أشارك لأن امكانياتى محدودة ومشغول بظروفى الأسرية	٦	٥.٢
٨	لا أشارك للبعد عن المشاكل أو أى أعباء والتزامات أخرى	١٢	١٠.٤
الإجمالى		١١٥	١٠٠

يوضح الجدول (١٩) أن نسبة (٢٤.٣٪) من أفراد عينة البحث تحرص على المشاركة المجتمعية التطوعية من خلال المساهمة في أي خدمات تقدمها الجمعيات الأهلية وفق الإمكانيات المتاحة، في حين أفادت نسبة(٢٠.٧٪) بأنها تشارك في توصيل شكاوى المنطقة إلى مسؤولي جهاز المدينة، كما أوضحت نسبة (١٣٪) أنها تشارك في مساعدة المحتاجين والفقراء، بينما أفادت نسبة (١٠.٤٪) بأنها لا تشارك رغبةً في الابتعاد عن المشكلات أو عن أي أعباء أو التزامات إضافية. وأشارت نسبة (٩,٥٪) إلى مشاركتها في تنظيف شوارع منطقة السكن، في حين ذكرت نسبة (٨,٧٪) أنها لا تشارك بسبب الانشغال بالعمل والبحث عن مصدر رزق، وأفادت نسبة (٧,٨٪) بأن ضعف الحالة الصحية وانخفاض القدرة الجسدية يشكلان عائقًا أمام مشاركتها في الأنشطة المجتمعية، وأخيرًا، أوضحت نسبة (٥,٢٪) أنها لا تشارك بسبب محدودية إمكانياتها وانشغالها بظروفها الأسرية.

ومما سبق يتضح أن غالبية أفراد عينة البحث يحرصون على المشاركة في الأنشطة التطوعية، ويتجلى ذلك من خلال انخراطهم في الخدمات التي تقدمها الجمعيات الأهلية، والمساهمة في توصيل شكاوى منطقتهم السكنية إلى الجهات المسؤولة، بالإضافة إلى مشاركتهم في دعم الفقراء والمحتاجين، والمساهمة في نظافة البيئة المحلية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبد الفتاح،١٩٨٨) ، التي أشارت إلى أن الفقراء غالبًا ما يعزفون عن المشاركة الاجتماعية والسياسية بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية الضاغطة. كما تتوافق أيضًا مع نتائج دراسة (المازنى،١٩٩٧) التي أكدت وجود علاقة طردية بين الفقر

والشعور بالاغتراب الاجتماعي، حيث يؤدي الفقر إلى شعور الأفراد بالهامشية والدونية، سواء تجاه الذات أو المجتمع.

جدول (٢٠) يوضح توزيع عينة البحث وفقًا لمدى الاهتمام بالمشاركة السياسة فى المجتمع

م	المتغيرات	ك	%
١	أشارك فى وضع ولصق أعلانات الدعاية للأعضاء المنتخبين	١٥	١٣
٢	أشارك فى توعية الأخرين بأهمية التصويت فى الانتخابات	١٠	٨.٧
٣	أشارك فى حضور الندوات وحملات الدعاية للأعضاء المنتخبين	٢٠	١٧.٤
٤	أشارك كعضو فى حزب سياسى	٦	٥.٢
٥	أشارك فى التصويت بالانتخابات	٣٩	٣٣.٩
٦	لا أشارك لعدم وجود أى مقابل مالى أو مادى للمشاركة	٢	١.٧
٧	لا أشارك للبعد عن المشاكل والصراعات	٨	٦.٩
٨	لا أشارك بسبب ضيق الوقت وإنشغالى المستمر	١١	٩.٦
٩	لا أشارك لأنى مشغول بحياتى الأسرية	٤	٣.٥
	الإجمالى	١١٥	١٠٠

ويتضح من جدول (٢٠) أن نسبة (٣٣.٩٪) من أفراد عينة البحث يحرصون على المشاركة السياسية من خلال المشاركة في التصويت بالانتخابات، تليها نسبة (١٧.٤٪) أفادت بأنها تشارك في حضور الندوات وحملات الدعاية الخاصة بالمرشحين، بينما أفادت نسبة (١٣٪) بأنها تساهم في وضع ولصق إعلانات الدعاية الانتخابية للمرشحين. وفي المقابل، أوضحت نسبة (٩.٦٪) أنها لا تشارك سياسيًا بسبب ضيق الوقت والانشغال المستمر، وأكدت نسبة (٨.٧٪) المشاركة فى توعية الأخرين بأهمية التصويت فى الانتخابات ، بينما أشارت نسبة (٦.٩٪) إلى أن الامتناع عن المشاركة يعود إلى الرغبة في تجنب المشكلات والصراعات السياسية. كما أفادت نسبة (٥.٢٪) بأنها تشارك في الحياة السياسية بصفتها عضوًا في حزب سياسي، في حين أرجعت نسبة (٣.٥٪) عدم مشاركتها إلى الانشغال بالمسؤوليات الأسرية، وأخيرًا أشارت نسبة (١.٧٪) إلى أن غياب أي مقابل مادي أو مالي للمشاركة هو ما يحول دون انخراطها في الأنشطة السياسية.

في ضوء ما سبق، يتضح أن غالبية أفراد عينة البحث يبدون حرصًا على المشاركة السياسية، لاسيما من خلال التصويت في الانتخابات، تليها المشاركة في الندوات وحملات الدعاية للمرشحين، ثم المساهمة في إعداد ولصق الإعلانات الدعائية.

ويُعد هذا السلوك مؤشرًا إيجابيًا على وجود مستوى معين من الوعي السياسي لدى نسبة لا يستهان بها من الفقراء، الأمر الذي قد يفسر باعتباره تحولًا تدريجيًا في إدراكهم لأهمية المشاركة السياسية، أو استجابة للمتغيرات المحلية وحملات التعبئة الشعبية التي تستهدف إشراك الفئات المهمشة في العملية السياسية. وتتفق هذه النتائج جزئيًا مع ما توصلت إليه دراسة (العشماوى،١٩٨٣) التي أشارت إلى أن الفقراء غالبًا ما يعزفون عن المشاركة الاجتماعية والسياسية، كما لاحظت الدراسة انتشار بعض الأنماط السلبية مثل الانسحاب من الحياة العامة، والاعتماد على الغير، وانتشار البطالة، والنزعة إلى الاستهلاك الفوري، إلى جانب بعض المظاهر السلوكية المنحرفة.

كما تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (راضي، ٢٠٢٢) التي أوضحت أن الفقراء الذين تمكنوا من تحقيق حراك اجتماعي صاعد – من خلال آليات مثل التعليم، والمهنة، والزواج، والهجرة بنوعيها المؤقتة والدائمة – يتميزون بامتلاكهم رؤية إيجابية نحو الذات، تتجلى في خصائص مثل :المرونة، والابتكار، والرغبة في النجاح، والشعور بالمسؤولية، وإتقان العمل، والتخطيط، والاهتمام بالقضايا العامة، والوعي المجتمعي.

ويعكس هذا التوافق أن المشاركة المجتمعية، سواء كانت تطوعية أو سياسية، قد تكون أحد المؤشرات الدالة على تطور الوعي الاجتماعي لدى بعض الفئات الفقيرة، خاصة أولئك الذين يسعون إلى الخروج من دائرة التهميش من خلال التفاعل مع المجتمع والاندماج في المجال العام.

ويتحدد التساؤل الثامن لهذا البحث في: "هل يتمتع أفراد عينة البحث بدرجة كافية من الوعي بأهمية التخطيط المسبق لمستقبل الأسرة والأبناء؟"، ويتناول هذا التساؤل وتحليل نتائجه من خلال البيانات الواردة في الجدولين (٢١) و(٢٢):

جدول (٢١) يوضح توزيع عينة البحث وفقًا لمدى الاهتمام بالتخطيط المسبق لمستقبل الأسرة والأبناء

م	المتغيرات	ك	%
١	نعم	٧٦	٦٦.١
٢	لا	٣٩	٣٣.٩
الإجمالى		١١٥	١٠٠

ويتضح من بيانات الجدول (٢١) أن الغالبية العظمى من أفراد عينة البحث بنسبة (٦٦,١٪) أكدوا حرصهم على التخطيط لمستقبل الأسرة والأبناء، في مقابل نسبة (٣٣,٩٪) أفادوا بعدم اهتمامهم بهذا التخطيط. وتعكس هذه النتيجة وجود وعي متزايد لدى نسبة كبيرة من أفراد العينة بأهمية التخطيط لمستقبل الأسرة، بما يشمل الاستعداد لتلبية الاحتياجات المستقبلية في مجالات التعليم، والصحة، والظروف المعيشية الطارئة. ويمكن تفسير هذا الوعي في ضوء الحراك الاجتماعي الصاعد الذي شهده بعض المبحوثين عقب انتقالهم إلى مدينة أسيوط الجديدة، حيث أسهم هذا الانتقال في تعزيز الشعور بالمسؤولية الأسرية وضرورة تحقيق نوع من الأمان الاقتصادي والاجتماعي.

كما يرتبط هذا التحول في الوعي بسياق التحولات القيمية والثقافية الناتجة عن الانتقال من بيئات هامشية أو عشوائية إلى بيئة حضرية مخططة، مما يؤدي إلى تبني أنماط سلوكية أكثر تنظيمًا واستقرارًا. وفي هذا السياق، يصبح التخطيط المستقبلي وسيلة وقائية للحد من التوترات الأسرية، وتعزيز الشعور بالاستقرار النفسي والاجتماعي. ويشير هذا التغير أيضًا إلى أن البيئة الحضرية الجديدة قد تساهم في إعادة تشكيل استراتيجيات التكيف التقليدية، التي كانت تقتصر على آليات آنية مثل الاقتراض وتبادل الخدمات، لتتحول إلى استراتيجيات أكثر استدامة ترتكز على التفكير بعيد المدى والتخطيط الأسري الممنهج.

وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (عبد الرحيم، ١٩٩٠) التي بينت أن الأسر الفقيرة غالبًا ما تلجأ إلى أساليب تقليدية للتكيف مع ظروف الفقر، مثل تبادل الخدمات، والاقتراض، والشراء بالتقسيط، وتكوين جمعيات ادخارية محدودة. كما تتفق النتائج الحالية مع ما أوردته دراسة (عاطف، ١٩٩٩) من أن الفقر يرتبط غالبًا بضعف المدخرات، وارتفاع معدلات التوتر والمشاحنات الأسرية.

جدول (٢٢) يوضح توزيع عينة البحث - الذين أجابوا بنعم- وفقًا لمظاهر الاهتمام بالتخطيط لمستقبل الأسرة والأبناء

م	المتغيرات	ك	%
١	أحرص على الإدخار فى البريد أو البنك	٢١	٢٧.٦
٢	اهتم بشراء بعض الأثاثات أو الأجهزة لتجهيز الأبناء عند الزواج	١٠	١٣.٢
٣	أحرص على الإدخار المالى فى المنزل	١٣	١٧.١
٤	اهتم بشراء ملابس جديدة للأبناء فى التخفيضات بمقاسات أكبر	٩	١١.٨
٥	اهتم بشراء أجهزة وملابس وغيره بالتقسيط	١١	١٤.٥
٦	عملت شهادات إدخار لأبنائى فى البريد أو البنك	٧	٩.٢
٧	احرص على شراء المستلزمات المدرسية بالجملة قبل بداية الدراسة	٥	٦.٥
	الإجمالى	٧٦	١٠٠

ويتضح من جدول (٢٢) أن نسبة (٢٧.٦٪) من عينة البحث تحرص على التخطيط لمستقبل الأسرة والأبناء من خلال الادخار في البريد أو البنك، تليها نسبة (١٧.١٪) أفادت بأنها تحرص على الادخار المالي في المنزل، تليها نسبة (١٤.٥٪) التي أفادت بأنها تهتم بشراء الأجهزة والملابس وغيرها بالتقسيط، تليها نسبة (١٣.٢٪) التي أوضحت أنها تهتم بشراء بعض الأثاثات أو الأجهزة لتجهيز الأبناء عند الزواج، جاءت نسبة (١١.٨٪) التي ذكرت أنها تهتم بشراء ملابس جديدة للأبناء خلال فترات التخفيضات بمقاسات أكبر، كما أفادت نسبة (٩.٢٪) بأنها قامت بعمل شهادات ادخار للأبناء في البريد أو البنك، ثم نسبة (٦.٥٪) أشارت إلى أنها تحرص على شراء المستلزمات المدرسية بالجملة قبل بداية الدراسة .

يتضح من نتائج الدراسة أن هناك توجهًا واضحًا لدى غالبية أفراد العينة نحو التخطيط المسبق لمستقبل الأسرة والأبناء، ويتجسد هذا التوجه في ممارسات اقتصادية مثل الادخار من الدخل الشهري، لا سيما عبر القنوات الرسمية كالبريد أو البنوك. هذا النمط يعكس نزعة نحو الاستقرار المالي وتحقيق الأمن الأسري، كما يشير إلى نوع من الوعي بأهمية تنظيم الموارد لمواجهة التحديات المستقبلية، خاصة تلك المرتبطة بتربية الأبناء وتعليمهم وزواجهم. هذه الممارسات تعكس تطورًا في أنماط تفكير الأسر الفقيرة أو ذات الدخل المحدود، إذ لم تعد تعتمد كليًا على الاستهلاك الفوري، بل بدأت تتبنى سلوكيات اقتصادية تحمل طابعًا استثماريًا أو وقائيًا، وهو ما يُعد مؤشرًا على تحسن تدريجي في الثقافة الادخارية.

وقد أظهرت نتائج دراسات سابقة، مثل دراسة (العشماوى،١٩٨٣) أن سلوك الفقراء يتسم بسمات سلبية، كالتواكل، والبطالة، والاعتماد على الاستهلاك الآني، مما يعكس ضعفًا في التخطيط المستقبلي وغيابًا للثقافة الادخارية. كما أكدت دراسة (عاطف،١٩٩٩) انخفاض مستويات الادخار بين الفقراء، وهو ما يُعزى إلى محدودية الموارد الاقتصادية من جهة، وضعف الوعي المالي من جهة أخرى. في المقابل، أوضحت دراسة (عبد الرحيم، ١٩٩٠) أن استراتيجيات الأسر الفقيرة في مواجهة أوضاعها الاقتصادية ارتكزت على آليات غير رسمية، مثل تبادل الخدمات، والاقتراض، والشراء بالتقسيط، والمشاركة في جمعيات ادخارية تقليدية، وهي آليات تعكس اعتمادًا كبيرًا على شبكات الدعم الاجتماعي غير المؤسسية.

غير أن نتائج الدراسة الحالية تكشف عن تحول تدريجي في سلوكيات الجيل الجديد من أبناء الأسر الفقيرة، لا سيما أولئك الذين انتقلوا إلى مدينة أسيوط الجديدة واستقروا فيها وكونوا أسرًا جديدة. ويبدو أن هذا التحول يرتبط ارتباطًا وثيقًا بظروف الهجرة الداخلية والتحسن النسبي في مستوى المعيشة، وما ترتب

عليه من فرص للترقي الاجتماعي مقارنة بجيل الآباء. وقد تجلت هذه التحولات بوضوح في أنماط إدارة الموارد المالية، حيث بدأت بعض الفئات تتجه نحو الاعتماد على النظم المالية الرسمية، كوسائل الادخار في البريد أو البنوك، أو الاستثمار في شهادات ادخارية مخصصة للأبناء.

ويمثل هذا التحول نقلة نوعية في الثقافة المالية، من ممارسات تقوم على الاستهلاك الفوري إلى أخرى تستند إلى التخطيط طويل الأمد والتنظيم المالي. ويشير هذا التغير إلى تطور ملموس في الوعي الاقتصادي لدى هذه الفئات، ونشوء أنماط جديدة من التكيف تتسم بالفاعلية والقدرة على الاستباق، بما يعكس تغيرًا تدريجيًا في البنية الثقافية المرتبطة بالفقر. ومن ثم، يمكن النظر إلى هذه النتائج بوصفها مؤشرًا على تحولات عميقة في ثقافة الفقر، تنقلها من حالة جامدة ترتبط بالعجز والاستسلام، إلى وضع اجتماعي أكثر ديناميكية يفتح المجال أمام فرص التجاوز والتمكين.

٢. نتائج البحث :

بوجه عام، توصلت نتائج الدراسة إلى أن البيئة المعيشية في المدن الجديدة قد أسهمت بدور محوري في تحسين فرص الحراك الاجتماعي لأبناء الفقراء الذين انتقلوا إلى هذه المدن. إذ توفر هذه المدن بنية تحتية حديثة، وخدمات أساسية تتفوق جودةً وتوزيعًا على تلك المتاحة في المناطق العشوائية أو الأحياء الفقيرة بالمدن القديمة. ومن خلال التخطيط العمراني المنظم، وتوزيع الخدمات التعليمية والصحية بشكل أكثر عدالة، إلى جانب توافر شبكات مواصلات ميسّرة، تتزايد قدرة الفقراء على الوصول إلى الموارد وفرص العمل الجديدة. كما تُساهم الحياة في المدن الجديدة في توسيع شبكات العلاقات الاجتماعية للفقراء، وتعزيز اندماجهم في المجتمع، مما يساعدهم على كسر حلقة الفقر. وتوفر هذه المدن أيضًا بيئة صحية أفضل، ومساحات خضراء، ومناخًا اجتماعيًا أكثر استقرارًا، وهو ما يعزز بناء رأس مال اجتماعي إيجابي يدعم مسارات الحراك الاجتماعي.

وفي هذا السياق، تعد المدن الجديدة في مصر من أبرز المشروعات التنموية التي تبنتها الدولة بهدف إعادة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية، والتخفيف من حدة التكدس العمراني في المدن الكبرى والمناطق العشوائية. وبالنسبة للفقراء، لا يُمثل الانتقال إلى هذه المدن مجرد تغيير مكاني، بل يمثل تحولًا جذريًا في نمط الحياة، وفي علاقة الفرد بالمجتمع، وفي إمكانياته للوصول إلى فرص أفضل في التعليم والعمل والخدمات.

وعليه، يمكن القول إن المدن الجديدة لا تقتصر على كونها فضاءً عمرانيًا، بل تشكل بيئة تنموية متكاملة تُتيح للفقراء إمكانات فعلية للانتقال الاجتماعي والاقتصادي نحو حياة أكثر استقرارًا وجودة، شريطة أن تدعم هذه البيئات بسياسات اجتماعية واقتصادية عادلة ومستدامة. وفيما يلي تقدم الباحثة قراءة شاملة لنتائج البحث، بما يتوافق مع التساؤلات والأهداف المحددة سلفًا، سواء العامة أو الفرعية.

بشأن التساؤل الأول :"هل يوجد فارق زمني ملحوظ بين أعمار جيل عينة البحث وأعمار جيل الآباء والأمهات؟"، توصلت نتائج البحث إلى وجود فجوة عمرية طبيعية ومتوسطة بين جيل عينة البحث وجيل الآباء والأمهات من حيث الفئة العمرية، حيث تبيّن أن معظم أفراد عينة البحث ينتمون إلى الفئة العمرية من (٣٠ إلى أقل من ٤٠ سنة)، في حين تركزت أعمار الآباء والأمهات في الفئة العمرية من (٥٠ إلى أقل من ٦٠ سنة). وهذا يعكس الفروق الجيلية المعتادة من حيث التوزيع العمري بين الأجيال المتعاقبة.

أما فيما يتعلق بالتساؤل الثاني: "هل هناك اختلاف بين جيل عينة البحث وجيل الآباء والأمهات فيما يتعلق بآليات الحراك الاجتماعي (المستوى التعليمي، وعدد الأبناء في الأسرة، والحالة المهنية، والدخل الأسري، ومنطقة السكن وملكيتها)؟"

كشفت نتائج البحث عن وجود فروق واضحة بين جيل عينة البحث وآبائهم وأمهاتهم في عدد من آليات الحراك الاجتماعي، وهي: المستوى التعليمي، والحالة المهنية، والدخل الأسري، وعدد الأبناء، وكذلك منطقة السكن وملكيتها.

فمن حيث المستوى التعليمي، تبيّن أن أغلب أفراد عينة البحث وزوجاتهم ينتمون إلى فئة الحاصلين على تعليم فوق المتوسط أو تعليم جامعي، بينما يتركز أغلب الآباء والأمهات في فئة من يقرأ ويكتب أو الحاصلين على تعليم أقل من المتوسط. ويُشير ذلك إلى الدور الحاسم للتعليم في تمكين أفراد الجيل الجديد من تحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، حيث يُسهم التعليم في رفع مستوى الوعي العقلي والاجتماعي والثقافي، كما يُمكّن الفرد من تطوير قدراته ومهاراته، ويسهّل عليه الوصول إلى وظائف ذات مكانة اجتماعية عالية وعائد مادي مجزٍ، ما يُسهم بدوره في تحديد موقعه في البناء الاجتماعي.

ومع ذلك، فإن الفاعلية الكاملة للتعليم في تحقيق الحراك الاجتماعي قد تتأثر سلبًا إذا ارتبط التعليم بضعف جودة المناهج، ورداءة البنية التحتية، وقصور الكفاءة التعليمية، وغياب الأنشطة الداعمة، فضلاً عن افتقاره إلى المهارات العملية والكفاءات المهنية المطلوبة في سوق العمل. وفي بعض النظم التعليمية، قد يحصل الفرد على شهادة بدون امتلاك مهارات حقيقية أو خبرات متخصصة أو تكوين علمي متين يخدم المجتمع ويواكب متطلبات سوق العمل في ظل التحول الرقمي.

أما من حيث الحالة المهنية، فقد أظهرت النتائج أن المهن التي يشغلها الآباء والأمهات تنتمي في الغالب إلى مهن هامشية تدر دخلًا منخفضًا وغير منتظم، في حين يعمل أغلب المبحوثين وزوجاتهم في مهن ذات مكانة اجتماعية مرموقة ودخل منتظم ومستقر. ويرتبط ذلك بشكل مباشر بارتفاع مستوى التعليم، الذي أتاح لأفراد عينة البحث فرصًا وظيفية متعددة في قطاعات حكومية وصناعية وصحية وتعليمية.

وتبين أن أغلب أفراد عينة البحث يعملون في المصانع، أو في وظائف حكومية، أو في التدريس أو التمريض، بينما تعمل زوجاتهم في وظائف حكومية أو كمعلمات أو عاملات بالمصانع أو في التمريض. أما آباؤهم، فغالبيتهم يعملون في مهن مثل عمال البناء والنقاشة والدهان، أو الباعة الجائلين، أو حراسة العقارات، أو بيع المأكولات الشعبية، في حين أن معظم الأمهات لا يعملن، ومن تعمل منهن تتركز في مجالات مثل البيع الجائل، ورعاية أطفال الحضانات، وأعمال النظافة في المدارس، والبيع في مراكز التسوق.

ويُشير هذا التباين إلى أن ارتفاع المستوى التعليمي للفرد يُعزز من فرصه في الحصول على مهنة ذات مكانة أعلى في السلم المهني والاجتماعي، كما يُزيد من فرص الترقي الوظيفي وتحقيق الحراك الاجتماعي الصاعد.

وفيما يتعلق بـالدخل الأسري، فقد أظهرت النتائج انخفاضًا واضحًا في مستوى دخل الأسر الوالدية مقارنةً بدخل عينة البحث، حيث يحصل أغلب أفراد العينة على دخل شهري منتظم يزيد عن (٥٠٠٠ جنيه)، في حين أن معظم الآباء يحصلون على دخل غير منتظم يقل عن (١٠٠٠ جنيه). ويُعزى هذا الفارق إلى تدني المستوى التعليمي للآباء والأمهات، واعتمادهم على أعمال هامشية لا تضمن دخلاً كافياً لسد احتياجاتهم الأساسية. وتشير هذه النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين التعليم والمهنة والدخل، حيث إن الوظائف التي

تتطلب مؤهلات علمية ومهارات متخصصة عادةً ما تكون ذات دخل أعلى نتيجة زيادة الطلب عليها وندرة المؤهلين لها.

أما بالنسبة لـ عدد الأبناء، فقد تبيّن أن الأسر الوالدية تميل إلى إنجاب عدد أكبر من الأبناء، حيث يبلغ عدد الأبناء في أغلب هذه الأسر نحو (٦) أبناء، مقابل (٣) أبناء في معظم أسر عينة البحث. ويُعزى هذا التباين إلى الفروق في المستوى التعليمي والمهني والاقتصادي والبيئي بين الجيلين، حيث أسهم ارتفاع الوعي لدى أفراد عينة البحث في إدراكهم لمخاطر الإنجاب المتكرر في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وشعورهم بالمسؤولية تجاه توفير حياة كريمة لأبنائهم من حيث الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والتعليمية، فضلاً عن الإنفاق المالي المطلوب لتلبية احتياجاتهم الأساسية. كما أن إنجاب عدد كبير من الأبناء يُشكّل عبئًا نفسيًا واجتماعيًا وصحيًا على الوالدين، ويؤدي إلى صراع داخلي بين الرغبة في تلبية احتياجات الأبناء والوفاء بالمسؤوليات المهنية.

وفيما يتعلق بـمنطقة السكن وجودتها، فقد كشفت النتائج أن معظم أفراد عينة البحث يقيمون في مناطق أكثر تنظيمًا وتخطيطًا، وتتمتع ببيئة سكنية ذات جودة أعلى مقارنةً بالمناطق التي يسكنها آباؤهم وأمهاتهم. ويُعزز ذلك من فرضية تحسن المستوى المعيشي والاقتصادي لعينة البحث، كما يعكس تأثير الانتقال إلى أحياء سكنية جديدة مثل مدينة "أسيوط الجديدة" على نوعية الحياة والخدمات المتاحة والبيئة المحيطة.

وأخيرًا، أظهرت الدراسة وجود اختلاف واضح في ملكية السكن بين الجيلين؛ حيث يقيم معظم أفراد عينة البحث في شقق تمليك مستقلة، في حين أن أغلب الآباء يقيمون في مساكن تمليك مشتركة. ويُعزى هذا إلى تحسن المستوى الاقتصادي لعينة البحث واستقلالهم في المسكن، بما يعزز الخصوصية في إدارة شؤون الأسرة والحياة اليومية.

في ضوء ما سبق، يمكن تفسير النتائج المتوصل إليها من خلال الأطر النظرية التي بُنيت عليها هذه الدراسة، حيث تُظهر الفجوة القائمة بين جيل الآباء والأمهات وجيل الأبناء في المستويات التعليمية، والمهنية، والسكنية، والدخل، وجود تحول واضح في رأس المال الاجتماعي. فقد تمكن الأبناء من بناء شبكات اجتماعية جديدة قائمة على التحصيل العلمي والانخراط في مهن ذات طابع احترافي، مما أتاح لهم فرصًا حياتية ومهنية أفضل مقارنة بآبائهم، الذين ارتبطت حياتهم بأنماط اجتماعية تقليدية ومحدودية في استثمار الشبكات الاجتماعية الفعالة. ويُعد التحول في نمط السكن، من المناطق العشوائية إلى المجتمعات المنظمة، مؤشرًا دالًا على نمو رأس المال الاجتماعي المجتمعي لدى الجيل الجديد، حيث يسكنون في بيئات تتسم بدرجة أعلى من النظام، والتعاون، والثقة المتبادلة.

وقد شكل التعليم محورًا أساسيًا في بناء قدرات هذا الجيل، إذ أسهم في تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة، ومكنهم من الالتحاق بوظائف ذات مكانة اجتماعية، إلى جانب تكوين أسر صغيرة تتسم بوعي أكبر بالمسؤوليات الأسرية والاجتماعية.

وتشير ممارسة أفراد العينة لمهن مستقرة وذات دخل منتظم إلى تمتعهم بدرجة من حرية اختيار المسار المهني، وهو ما يعكس فاعلية السياسات العامة أو الجهود الفردية في تعزيز القدرات البشرية. كما يتبين أن جيل الآباء قد نشأ في ظروف أقرب ما تكون إلى "ثقافة الفقر"، والتي تجلت في انخفاض أو انعدام المستوى التعليمي، والانخراط في أعمال هامشية، وتذبذب مصادر الدخل، وكثرة عدد الأبناء، وضعف في الرعاية الصحية والاجتماعية.

في المقابل، تمكن جيل الأبناء من كسر دائرة الفقر عبر الاستثمار في التعليم، والانخراط في سوق العمل من خلال وظائف منظمة، إلى جانب تبنّي أنماط أسرية أكثر وعيًا وتنظيمًا. ويُشير ذلك إلى أن ثقافة الفقر ليست واقعًا حتميًا، بل يمكن تخطيها من خلال تدخلات اجتماعية واقتصادية وثقافية فعّالة. وتؤكد نتائج الدراسة أن التحول من ثقافة الفقر إلى ثقافة الكفاءة والمسؤولية كان مرتبطًا بعدة عوامل جوهرية، أبرزها: التحصيل العلمي، وارتفاع مستوى الوعي المجتمعي، وتحسّن البيئة السكنية، وتوافر مناخ محفز للتطور.

ومع ذلك، فإن ما حققه بعض أبناء الأسر الفقيرة من تقدم اجتماعي واقتصادي لا يعد مؤشرًا كافيًا على تحقق العدالة الاجتماعية بصورة شاملة، إذ قد تمثل هذه الحالات نماذج فردية استثنائية لا تعكس الاتجاه العام، وغالبًا ما تكون ثمرة جهد شخصي تحقق رغم وجود عقبات هيكلية وطبقية. ولا تزال تحديات بنيوية متعددة تشكل عوائق أمام فئات واسعة من الفقراء، من بينها: ضعف توافق النظام التعليمي مع متطلبات سوق العمل، واستمرار مظاهر التمييز الطبقي، وغياب تكافؤ الفرص في التوظيف، وهي عوامل تحدّ من إمكانية تحويل رأس المال البشري إلى مكتسبات واقعية ومستدامة.

وبخصوص التساؤل الثالث الذي ينص على: "هل يشعر أفراد عينة البحث بالرضا عن أوضاعهم السكنية، سواء من حيث خصائص المسكن أو خصائص منطقة السكن؟"، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة يعبرون عن رضاهم تجاه المسكن والمنطقة السكنية في مدينة أسيوط الجديدة. وقد أرجع المبحوثون هذا الرضا إلى عدة أسباب رئيسية، في مقدمتها: اتساع مساحة المسكن، وتخطيطه وتنفيذه وفق نمط عمراني منظم، إلى جانب توافر شبكات جيدة للصرف الصحي والمياه، ووجود إنارة فعالة داخل المنازل وفي الحي بشكل عام، فضلًا عن احترام الخصوصية في تصميم الوحدات السكنية.

وتؤكد هذه المؤشرات جودة البنية العمرانية والهندسية للمدينة، بالإضافة إلى توفر بنية تحتية قوية ومساحات خضراء واسعة، ما يعكس سمات مدن الجيل الثالث التي بدأ إنشاؤها منذ عام ٢٠٠٠م. في المقابل، عبرت نسبة محدودة من أفراد العينة عن عدم رضاها عن المسكن والمنطقة، وأرجعت السبب إلى سوء حالة الطرق وكثرة التعرجات والحفر، ما يعيق الحركة ويؤثر سلبًا على جودة الحياة في الحي.

وفي ضوء ذلك، يتضح أن هذه النتائج تتماشى مع ما تطرحه **نظرية بناء القدرات**، التي ترى أن استثمار الفرد لطاقاته ومهاراته بشكل فعال يساهم في تحقيق النجاح، وتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق الحراك الاجتماعي الصاعد. كما تتقاطع هذه النتائج مع مبادئ **نظرية العدالة الاجتماعية**، التي تشدد على أهمية تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع، سواء في الجوانب الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو التعليمية، أو الصحية، أو السياسية، مؤكدة على حق كل فرد في الحصول على حقوقه وخدماته الأساسية بصورة عادلة ومتساوية. وفي هذا السياق، تسعى مؤسسات التضامن الاجتماعي إلى دعم الفئات الفقيرة من خلال توفير الاحتياجات الأساسية وتنفيذ برامج متنوعة. وعلى النقيض من ذلك، فإن هذه النتائج تتعارض مع نظرية ثقافة الفقر، التي تفترض أن الفقراء عاجزون عن كسر حلقة الفقر، ويقومون بتوريث ثقافة الحرمان لأبنائهم، بما يؤدي إلى إعادة إنتاج الفقر جيلًا بعد جيل داخل الأسر الفقيرة.

وفي ضوء نظرية العدالة الاجتماعية تُشير النتيجة إلى تحقق نسبي لمبادئ العدالة التوزيعية والمكانية، إذ أن توفير مساكن مناسبة ومجهزة بالبنية الأساسية الضرورية يدل على تحسُّن في سياسات الدولة تجاه إتاحة فرص سكن عادلة ولائقة للمواطنين، وهو ما يُعد أحد أركان العدالة الاجتماعية. فشعور المبحوثين بالرضا ينبع من تحقيق نوع من الإنصاف المكاني، حيث حصلوا على مساكن تحقق الكرامة والخصوصية وتخدم احتياجاتهم الحياتية، وهو ما يسهم في تعزيز شعورهم بالمواطنة والانتماء، ويقلل من الفجوات السكنية التي تُعد أحد مظاهر التهميش الاجتماعي.

أما في ضوء نظرية رأس المال الاجتماعي يرتبط الرضا السكني أيضًا بتوفر بيئة اجتماعية مستقرة ومنظمة تعزز العلاقات الإيجابية داخل المجتمع المحلي، فالعيش في منطقة سكنية مخططة ومنظمة، تتمتع ببنية تحتية جيدة، يسهم في بناء الثقة بين السكان والمؤسسات التي وفرت هذا المستوى من السكن، ويُعزز من روح التعاون والانتماء، وهي عناصر مركزية في مفهوم رأس المال الاجتماعي. كما أن تحسين الخصائص المادية للسكن يخلق شروطًا ملائمة لتكوين شبكات اجتماعية داعمة داخل الحي، ويعزز من جودة الحياة، والتفاعل الاجتماعي الإيجابي، والاستقرار الأسري.

ومن حيث التساؤل الرابع الذى ينص على "هل تتلقى أسرة المبحوث الحالية، أو أسرته الأصلية التي نشأ فيها أى مساعدات أو إعانات من مؤسسات التضامن الاجتماعي؟"، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة يتمتعون بقدرة على تلبية الاحتياجات الاقتصادية لأسرهم، مثل الغذاء، والملبس، والعلاج، والتعليم. ويُعزى ذلك إلى عمل معظمهم في مؤسسات حكومية توفر لهم دخلًا ثابتًا ومنتظمًا، بالإضافة إلى تغطية تأمينية اجتماعية وصحية، وهو ما يُعد مؤشرًا على تحسن أوضاعهم الاقتصادية مقارنةً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والمهنية التي عاشها آباؤهم. في المقابل، يتلقى معظم أفراد أسر المنشأ إعانات مالية من مؤسسات التضامن الاجتماعي، نتيجة لانخفاض مستوياتهم التعليمية، واعتمادهم على أعمال هامشية وغير منتظمة، مما ينعكس سلبًا على دخولهم التي لا تكفي لتغطية احتياجاتهم الأساسية. لذا، يلجأ فقراء الحضر إلى اتباع أساليب متعددة للتكيف مع الفقر، من خلال السعي الدائم للحصول على مساعدات مالية لمواجهة ضيق المعيشة وأزمات الحياة، والعمل على تلبية احتياجات أبنائهم الاقتصادية، والغذائية، والعلاجية، والتعليمية.

ففي ضوء نظرية رأس المال الاجتماعي، يمكن تفسير تحسن أوضاع المبحوثين جزئيًا بفضل استثمارهم في شبكات اجتماعية فعالة (مثل مؤسسات الدولة) تُوفر موارد وفرصًا مستقرة، مقابل ضعف رأس المال الاجتماعي لأسر المنشأ التي تفتقر إلى نفس الروابط الداعمة. أما نظرية ثقافة الفقر، فتظهر في واقع أسر المنشأ التي تعاني من الاعتمادية الاقتصادية، وانخفاض التحصيل التعليمي، ما يعكس سمات الثقافة الفقيرة مثل غياب الاستقرار، وعدم القدرة على التخطيط طويل الأمد، واتجاه الفئات الفقيرة إلى تطوير آليات تكيفية وحيلًا دفاعية لمواجهة الأعباء الاقتصادية والمشكلات اليومية المرتبطة بالسكن والبيئة، ومن بين هذه الأساليب: البحث عن دعم من أهل الخير، والاعتماد على المساعدات المقدمة من المؤسسات الحكومية والأهلية. ومن منظور نظرية بناء القدرات، فإن تمكين المبحوثين من التعليم والعمل الثابت منحهم قدرات وظيفية حقيقية مكنتهم من تحقيق خيارات معيشية أفضل، بخلاف أسرهم الأصلية التي تفتقر إلى هذه القدرات. وأخيرًا، في ضوء نظرية العدالة الاجتماعية، تبرز الفجوة في تكافؤ الفرص بين الجيلين؛ إذ حصل المبحوثون على فرص أكثر عدالة في التعليم والعمل، مما مكنهم من تحسين أوضاعهم، وهو ما لم يتوفر لأسرهم نتيجة غياب سياسات شاملة للإنصاف الاجتماعي في الماضي.

وفيما يتعلق بالتساؤل الخامس الذى ينص على "هل يحرص أفراد عينة البحث على تثقيف أنفسهم وتعليم جميع أبنائهم فى مختلف المراحل التعليمية؟"، فقد كشفت نتائج الدراسة عن حرص واضح لدى غالبية المبحوثين على تثقيف ذواتهم وتعليم أبنائهم. وأظهرت البيانات أن وسائل التثقيف الذاتي الأكثر شيوعًا بين أفراد العينة تتمثل في متابعة الأخبار عبر وسائل الإعلام التقليدية، مثل التلفاز والراديو، بالإضافة إلى التعلم من التجارب الحياتية اليومية، مما يعكس إدراكًا شعبيًا لأهمية المعرفة العملية والمكتسبة في الحياة اليومية. أما فيما يخص تعليم الأبناء، فقد أبدى أغلب المبحوثين حرصًا شديدًا على ضمان حصول جميع أبنائهم على التعليم في مختلف مراحله، مرجعين هذا الحرص إلى قناعتهم العميقة بأن التعليم يمثل وسيلة أساسية لتحقيق مستقبل أفضل لأبنائهم. وقد تمثلت الأسباب الرئيسية لهذا التوجه في: تعزيز فرص الحصول على عمل مناسب، وتمكين الأبناء من الاعتماد على أنفسهم، وتلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية، فضلًا عن تحسين فرصهم في الزواج، وفهمهم للحياة وقدرتهم على اتخاذ قرارات رشيدة فيها.

وتشير هذه النتائج إلى وجود وعي متنام بدور التعليم في تحقيق الترقي الاجتماعي وتحسين جودة الحياة، حيث يرتبط التعليم في نظر المبحوثين بتحقيق الذات، والرضا النفسي، والشعور بقيمة الفرد ومكانته داخل المجتمع.

ويتوافق هذا التوجه مع مقولات نظرية بناء القدرات التي طرحها أمارتيا سن، والتي تؤكد أن امتلاك الأفراد للقدرات البشرية يُعد عنصرًا جوهريًا من عناصر الحرية الفردية، حيث يتيح لهم توسيع خياراتهم الحياتية وتحقيق نوعية حياة أفضل. وتعد القدرة على التعليم واكتساب المهارات والمعارف من أهم الركائز التي تمكن الأفراد من ممارسة حرياتهم في اختيار سبل العيش، وتحقيق الإنجاز، وتأمين الاحتياجات الأساسية مثل التغذية الجيدة والمأوى اللائق، فضلًا عن بلوغ مستويات أعلى من السعادة والرضا الذاتي.

يمكن تفسير هذه النتيجة من خلال دور رأس المال الاجتماعي في تعزيز قيمة التعليم داخل البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها المبحوثون. فالرغبة في تثقيف الذات وتعليم الأبناء لا تنبع فقط من دوافع فردية، بل تتشكل أيضًا ضمن شبكات اجتماعية داعمة، توفر فرص التبادل المعرفي والتشجيع، وتُكرّس قيَمًا مشتركة حول أهمية التعليم بوصفه طريقًا للنجاح. وتؤكد هذه النظرية أن العلاقات القرابية، وروابط الثقة، والتفاعل مع المؤسسات الأهلية أو المجتمعية تُمكّن الأفراد من الوصول إلى الموارد غير المادية، مثل المعلومات والتشجيع والدعم، وهو ما يُسهم في تعزيز الاستثمار في التعليم، سواء الذاتي أو الأسري.

كما تنسجم هذه النتيجة أيضًا مع نظرية العدالة الاجتماعية، التي ترى أن المساواة لا تقتصر على توزيع الموارد المادية، بل تشمل أيضًا إتاحة الفرص التعليمية والمعرفية لكل أفراد المجتمع، بغض النظر عن خلفياتهم الطبقية أو ظروفهم الاقتصادية. فحرص المبحوثين على تعليم أبنائهم وتثقيف أنفسهم يُعبر عن سعي واعٍ نحو كسر دوائر التهميش، وتحقيق نوع من التمكين الاجتماعي الذي يسمح لهم ولأبنائهم بتحسين ظروفهم الحياتية. كما يعكس هذا السلوك تصورًا لدى الأفراد بأن العدالة لا تُمنح، بل تُنتزع من خلال استغلال الفرص التعليمية المتاحة، كمدخل لتحقيق الحراك الاجتماعي.

أما فيما يتعلق بـ نظرية ثقافة الفقر، التي تفترض أن الفقراء غالبًا ما يفتقدون الدافعية للتعليم، ويتسمون بالسلبية والاتكالية وعدم التخطيط طويل الأمد، فإن نتائج الدراسة تُعد ناقضًا جزئيًا لهذه الفرضية .إذ أن إقبال المبحوثين على تعليم أبنائهم وتثقيف أنفسهم يشير إلى تفكيك تدريجي لبعض أنماط التفكير والسلوك المرتبطة بثقافة الفقر، واستبدالها بقيم جديدة تقوم على الطموح والمسؤولية والتطلع إلى مستقبل أفضل.

وهذا قد يعود إلى تحسن نسبي في الظروف الاقتصادية أو المهنية، أو إلى تأثيرات إيجابية لشبكات الدعم المجتمعي ، ما يعيد تشكيل ثقافة الفقر التقليدية نحو ثقافة تنموية بديلة.

وفيما يخص التساؤل السادس الذى ينص على: " هل يحرص أفراد عينة البحث على تكوين شبكة من العلاقات الاجتماعية التبادلية والداعمة مع الآخرين؟". فقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم أفراد العينة يولون أهمية كبيرة لتكوين علاقات اجتماعية، تركز في المقام الأول على الروابط القرابية والعائلية، باعتبارها المصدر الأكثر أمانًا وثقة للتفاعل والدعم المتبادل. ويعكس هذا التوجه ثقافة مجتمعية راسخة تُعلي من شأن الأسرة الممتدة وتعتبرها الدعامة الأساسية للأمان الاجتماعي. في المقابل، أشارت نسبة محدودة من المبحوثين إلى عزوفهم عن بناء شبكات اجتماعية أوسع، مُرجعين ذلك إلى رغبتهم في تجنب المشكلات والنزاعات التي قد تنشأ من الانخراط في علاقات اجتماعية متعددة خارج إطار العائلة. ويُظهر هذا الموقف نوعًا من التحفظ الاجتماعي الذي يرتبط بالخوف من فقدان الاستقرار أو الدخول في صراعات اجتماعية غير مرغوب فيها.

وتُشير هذه النتائج إلى أن الحراك الاجتماعي الصاعد الذي حققه العديد من المبحوثين قد أسهم في تعزيز شعورهم بالاندماج داخل المجتمع، وزاد من رغبتهم في توسيع شبكاتهم الاجتماعية بما يخدم أهدافهم المعيشية والتنموية. وهو ما يتسق مع مقولات نظرية رأس المال الاجتماعي، التي تؤكد على أهمية شبكات العلاقات الاجتماعية في تمكين الأفراد من تحقيق أهدافهم، ودفعهم نحو النجاح أو الفشل، تبعًا لطبيعة هذه الشبكات ومكانتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. فقد ساعدت الشبكات الاجتماعية لأفراد العينة – بدءًا من الأسرة والأقارب، مرورًا بالأصدقاء والجيران، ووصولًا إلى المؤسسات الأهلية والحكومية – على ترسيخ شعورهم بالانتماء، وبناء الثقة المتبادلة، وتسهيل فرص التعاون وتبادل المنفعة. كما أسهمت هذه العلاقات في تحسين أحوالهم المعيشية، ودعم استقرار أسرهم، وزيادة وعيهم بأهمية التعليم كوسيلة للارتقاء الاجتماعي والاقتصادي، والخروج من دائرة الفقر المغلقة.

وبشأن التساؤل السابع، الذي ينص على: "هل يحرص أفراد عينة البحث على المشاركة المجتمعية، سواء من خلال المشاركة التطوعية أو من خلال المشاركة السياسية؟"، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية المبحوثين يبدون اهتمامًا ملحوظًا بالمشاركة المجتمعية بشقيها: التطوعي والسياسي. فمن الناحية التطوعية، أشار معظم أفراد العينة إلى انخراطهم في أنشطة تهدف إلى خدمة المجتمع المحلي، مثل: المشاركة في أنشطة الجمعيات الأهلية، توصيل شكاوى السكان إلى الجهات المسؤولة، تقديم المساعدات للفقراء، والمساهمة في تنظيف شوارع الحي. وتُعبر هذه الأنشطة عن إحساس بالمسؤولية الجماعية، ووعي بأهمية التفاعل المدني في تحسين البيئة الاجتماعية المباشرة.

أما من الناحية السياسية، فقد أظهرت النتائج أن معظم المبحوثين يشاركون في الحياة السياسية من خلال التصويت في الانتخابات، وهو ما يمثل الحد الأدنى من المشاركة السياسية الرسمية. يلي ذلك حضورهم للندوات العامة وحملات الدعاية الانتخابية، ثم مشاركتهم في أنشطة دعم المرشحين، مثل وضع الإعلانات الدعائية وتوزيعها. وتُشير هذه المستويات المختلفة من المشاركة إلى وعي متنامٍ بأهمية الانخراط في الشأن العام، رغم اقتصارها في الغالب على أشكال غير مباشرة أو منخفضة التأثير في صنع القرار السياسي.

وتنسجم هذه النتائج مع ما تطرحه نظرية بناء القدرات التي تؤكد أن التمكين الحقيقي لا يتحقق فقط بتوفير الموارد المالية، بل من خلال تعزيز قدرات الأفراد على ممارسة اختياراتهم بحرية، والمشاركة الفعالة في

الحياة العامة. ويُعد التعليم، والرعاية الصحية، والمشاركة السياسية من أبرز تجليات هذه القدرات، التي تُمكن الفرد من الاندماج الاجتماعي وتحقيق حياة كريمة ذات معنى.
كما تتلاقى هذه النتائج مع نظرية العدالة الاجتماعية، التي تركز على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع، بوصفها شرطًا أساسيًا لتمكين المشاركة الفعلية لجميع المواطنين في الحياة العامة. فالمشاركة المجتمعية، سواء كانت تطوعية أو سياسية، لا تزدهر إلا في سياقات تنخفض فيها مظاهر التمييز والاستغلال، وتُحترم فيها حقوق الأفراد، ويُقدم فيها الصالح العام على المصالح الفردية الضيقة.
ومن منظور نظرية رأس المال الاجتماعي، تعكس هذه النتيجة فعالية الشبكات الاجتماعية التي ينتمي إليها المبحوثون، والتي تُمكنهم من التفاعل والمشاركة ضمن نسيج اجتماعي نشط. فالمشاركة في الشأن العام ترتبط بدرجة الثقة المتبادلة، والمعايير الجماعية، وروح التعاون، وهي جميعها مكونات مركزية في رأس المال الاجتماعي. ويُعد الانخراط في العمل التطوعي والسياسي مظهرًا من مظاهر استثمار الأفراد في شبكاتهم الاجتماعية لتعزيز شعورهم بالفاعلية، والانتماء، والمساهمة في تحسين بيئتهم ومجتمعهم المحلي.
كما تشير هذه الممارسات إلى قدرة هذه الشبكات على نقل القيم المدنية، ودعم مشاركة الأفراد في الحياة العامة، وتحفيزهم على التفاعل مع قضايا المجتمع، بما يُسهم في تقوية التماسك الاجتماعي وتحقيق التنمية المجتمعية.
أما في ضوء نظرية ثقافة الفقر، التي تؤكد أن الفئات الفقيرة غالبًا ما تتسم بالانسحاب من الحياة العامة، وضعف الانخراط في الأنشطة الجماعية نتيجةً لهيمنة مشاعر العجز واللامبالاة والاتكالية، فإن نتائج الدراسة تتعارض مع بعض مقولات هذه النظرية .إذ أن ارتفاع مستويات المشاركة المجتمعية بين المبحوثين يدل على أن الفقر لا يُنتج بالضرورة ثقافة سلبية أو انسحابية، بل إن هناك إمكانية للتغلب على السمات الثقافية السلبية المرتبطة بالفقر، خاصةً عند توفر الحد الأدنى من الوعي والتعليم والانخراط في شبكات داعمة.

وفيما يتعلق بالتساؤل الثامن الذى ينص على "هل يتمتع أفراد عينة البحث بدرجة كافية من الوعي بأهمية التخطيط المسبق لمستقبل الأسرة والأبناء؟"، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة يُبدون وعيًا واضحًا بأهمية التخطيط للمستقبل، ويتجلى ذلك في حرصهم على الادخار المنتظم من دخلهم الشهري، سواء من خلال حسابات التوفير في مكاتب البريد أو عبر البنوك، بهدف تأمين مستقبل أسرهم وأبنائهم. ويعكس هذا السلوك التخطيطي إدراكًا متزايدًا من جانب المبحوثين لأهمية الاستعداد المسبق لمواجهة الأعباء المعيشية، والظروف الطارئة، والعمل على تحقيق مستوى من الاستقرار المالي والأمان الأسري. ويرتبط هذا الوعي بفاعلية آليات الحراك الاجتماعي الصاعد، لا سيما ما يتعلق بالتحسن في المستوى التعليمي، وتطور المسار المهني، وزيادة الدخل، مما مكّن الأفراد من الانتقال من أنماط عيش آنية ومحدودة إلى أنماط أكثر وعيًا بالمستقبل والتخطيط له.
وتنسجم هذه النتائج مع نظرية بناء القدرات، التي تؤكد على ضرورة توفير فرص متكافئة للفرد في التعليم والعمل والصحة، بما يعزز قدرته على الاختيار الواعي، وتحمل المسؤولية، والتخطيط للمستقبل. فالتخطيط يُعد مؤشرًا على نمو الشعور بالاستقلالية والتمكين، وعلى تزايد قدرة الفرد على التحكم في مسار حياته وصنع قراراته انطلاقًا من وعيه الذاتي واحتياجات أسرته.

وتُسهم العلاقات الاجتماعية الإيجابية، وما يصاحبها من ثقة متبادلة وروح تعاون داخل المجتمع، في تشكيل سلوكيات مسؤولة وواعية، من أبرزها الميل إلى التخطيط المسبق للمستقبل، واعتماد آليات اقتصادية رشيدة كالإدخار، بما يعكس طموح الأفراد نحو تحقيق الاستقرار الأسري والتنمية الذاتية. فالانخراط في شبكات اجتماعية متماسكة، كالعائلة الموسعة، أو جمعيات المجتمع المدني، يُعزز من تبادل الخبرات حول أهمية التخطيط والادخار، ويشجع على تبني قيم مشتركة مثل الاستقرار، وتحمل المسؤولية، وتحسين أوضاع الأسرة مستقبلًا. وتعد هذه الممارسات نوعًا من الاستثمار في رأس المال الاجتماعي الاقتصادي، إذ تنشئ علاقات تعتمد على الثقة والتعاون، وتُسهل الوصول إلى المعلومات والفرص وتدعم القرارات الاقتصادية الرشيدة.

أما في ضوء نظرية العدالة الاجتماعية، فإن وعي أفراد العينة بأهمية التخطيط المسبق يعكس تحولًا في إدراكهم لحقهم في تحسين أوضاعهم المعيشية ومكانتهم الاجتماعية من خلال المساواة في القدرات والفرص .فالادخار، بوصفه سلوكًا اقتصاديًا مستقبليًا، يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمدى تمتع الأفراد ببيئة اجتماعية تضمن لهم حقوقهم الأساسية، كالتعليم والعمل والخدمات المصرفية، وهي شروط رئيسية لتحقيق العدالة الاجتماعية. إن تمكن الأفراد من اتخاذ قرارات مالية مستقبلية يعكس توفر الحد الأدنى من العدالة التوزيعية والفرص المتكافئة، التي تسمح لهم بتجاوز منطق العيش اليومي المؤقت إلى أفق الاستقرار والتنمية الذاتية.

وعلى النقيض، فإن هذه النتائج لا تتفق مع مقولات نظرية ثقافة الفقر، التي تفترض أن الفقراء يتسمون بالاتكالية، واللامبالاة، والعيش في اللحظة، دون اهتمام بالتخطيط المستقبلي أو امتلاك الدافعية للإنجاز. إذ تُظهر معطيات البحث أن أفراد العينة – على الرغم من خلفياتهم الاجتماعية المتواضعة – قد تجاوزوا هذه السمات التقليدية المرتبطة بالفقر، واستطاعوا تطوير سلوكيات تعكس طموحًا نحو تحسين مستقبلهم ومستقبل أبنائهم.

٣. توصيات البحث:

يوصي البحث – من الناحية العلمية – بضرورة توجيه اهتمام الباحثين في مجال علم الاجتماع بوجه عام، وعلم الاجتماع الحضري بصفة خاصة، نحو تكثيف الجهود البحثية في المحاور الآتية: دراسة استراتيجيات الدولة في دعم الفقراء اجتماعيًا واقتصاديًا، وتأهيلهم مهنيًا، وتقييم البرامج الحكومية التي تستهدف رفع المستوى الصحي والثقافي والمعيشي للفقراء، وبحث دور الجهات الحكومية في تشجيع هجرة الفقراء إلى المدن الجديدة، وفرص العمل والخدمات المقدمة لهم، بجانب إجراء دراسات لتقييم التسهيلات والخدمات والمساعدات النقدية المقدمة للفقراء من برامج وزارة التضامن الاجتماعي، ومدى كفايتها لسد احتياجاتهم، والاهتمام ببحوث تتناول التحديات التي تواجه الحراك الاجتماعي الصاعد للفقراء في كل من البيئات الريفية والحضرية.

كما يوصى البحث بضرورة إجراء دراسات مقارنة بين مدن جديدة وأخرى قائمة، لرصد أوجه التشابه والاختلاف في فرص الحراك الاجتماعي للفقراء الحضريين والريفيين. والاهتمام بتطوير أدوات القياس الخاصة بدراسة الحراك الاجتماعي في البيئات الحضرية، بما يشمل مؤشرات كمية ونوعية أكثر دقة وشمولية. وضرورة تصميم وتطبيق نماذج تحليلية متطورة لقياس الحراك الاجتماعي بين الأجيال، مع الأخذ في الاعتبار الخصائص المميزة للبيئات الحضرية المصرية، والتوسع في استخدام الأطر النظرية الحديثة أو دمج أكثر من منظور نظري، للوصول إلى نماذج تفسيرية أشمل وأكثر قدرة على تحليل العوامل المؤثرة في الحراك الاجتماعي، واعتماد أساليب تحليلية متعددة (كمية وكيفية) وتطبيق أدوات تحليل البيانات

المتقدمة، بما يسهم في تعميق فهم آليات الحراك الاجتماعي في المدن الجديد، وكذلك التوسع في الدراسات الطولية لرصد مسارات الحراك الاجتماعي عبر الزمن، بدلًا من الاقتصار على الدراسات المقطعية قصيرة المدى، وتحليل ديناميات الهجرة الداخلية وربطها بمؤشرات الحراك الاجتماعي في المدن الجديدة، بما يكشف عن آليات الانتقال من البيئات الريفية أو العشوائية إلى البيئات الحضرية الحديثة، وأخيرًا ضرورة تطوير أدوات قياس جديدة للفقر الحضري تأخذ في الاعتبار الجوانب غير النقدية للفقر (مثل جودة السكن، مستوى الخدمات، رأس المال الاجتماعي)، وربطها بمؤشرات الحراك الاجتماعي.

كما يوصي البحث – من الناحية التطبيقية – بضرورة أن تولي جميع أجهزة الدولة المسؤولة عن التنمية الحضرية المستدامة اهتمامًا خاصًا بوضع استراتيجيات تنموية متكاملة لتطوير المناطق الشعبية والعشوائية. ويؤكد البحث على أهمية أن تعمل وزارة التضامن الاجتماعي على إعداد برامج للحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي، تضمن توفير الدعم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والنفسي للفقراء في مصر، إضافةً إلى إنشاء قاعدة بيانات وطنية موحدة للفقراء، لضمان العدالة في توزيع الموارد وتحديد الاحتياجات بدقة.

كما يوصي البحث بأن تتولى وزارة العمل توفير فرص عمل منتظمة للفقراء تدر دخلًا شهريًا ثابتًا يحميهم من الانحراف والتسول، وتقديم برامج تدريب مهني مجانية تتماشى مع احتياجات سوق العمل، إلى جانب تشجيع ريادة الأعمال الصغيرة عبر دعم مشروعات الأسر المنتجة، وإتاحة التمويل الميسر للراغبين في إقامة مشاريع اقتصادية. ويدعو البحث رجال الأعمال إلى التعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي في إقامة مشروعات تنموية للفقراء وأسرهم لتحسين أوضاعهم الاقتصادية وتعزيز اندماجهم في المجتمع، مع توجيه الاستثمارات إلى المناطق المحرومة لتحفيز التنمية المحلية وتوفير فرص العمل.

ويرى البحث أنه من الضروري أن تقوم وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بتوفير سكن لائق للفقراء ضمن مشروعات الإسكان الاجتماعي، في مناطق آمنة توفر فرصًا متكافئة لجميع المواطنين في البيئات الحضرية القديمة والجديدة، بما يسهم في تعزيز الحراك الاجتماعي وتحقيق العدالة الاجتماعية. كما ينبغي دعم الانتقال الآمن من العشوائيات إلى المجتمعات الجديدة مع ضمان توفير الخدمات الأساسية وفرص العمل. ويشمل ذلك تنمية المدن الجديدة والتوسع في إقامة المشروعات الاستثمارية التي تشجع على الهجرة إليها، خاصة من سكان العشوائيات والمناطق السكنية المتهالكة.

ومن جانب آخر، يوصي البحث بضرورة أن تعمل الأجهزة الحكومية في جميع محافظات مصر بالتعاون مع الجمعيات الأهلية على توفير الخدمات الاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية والاقتصادية والترفيهية لسكان العشوائيات، مع تقديم الدعم الاقتصادي والحماية الأمنية الكافية للأسر الفقيرة. كما يدعو البحث إلى أن تسعى الدولة، بجميع أجهزتها ومؤسساتها الحكومية والمدنية، لتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين دون تمييز على أساس المكانة الاجتماعية أو الاقتصادية، والقضاء على ثقافة الاستبعاد والتهميش الطبقي ضد الفقراء. وفي هذا السياق، يشدد البحث على ضرورة التنسيق مع صندوق تطوير العشوائيات لتنفيذ برامج تأهيلية لشباب هذه المناطق، تهدف إلى تدريبهم على العمل الحر وفق قدراتهم ومهاراتهم، ووفقًا لاحتياجات سوق العمل.

كما يوصي البحث بأن تولي وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني ووزارة التعليم العالي اهتمامًا بتغيير السياسات التعليمية، وتوسيع الفرص التعليمية المتاحة للفقراء من خلال تحسين جودة التعليم المدرسي، وتوسيع إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي، وربط العملية التعليمية باحتياجات سوق العمل. ويتضمن ذلك تطوير مهارات التوظيف، وإجراء إصلاح تعليمي يهدف إلى تعزيز العدالة الاجتماعية ورفع مستوى الرفاهية الفردية للفقراء. ويوصي البحث كذلك بتقديم حوافز تعليمية للأسر الفقيرة لضمان استمرار الأطفال في التعليم، مثل توفير الوجبات المدرسية والدعم المادي، إلى جانب توسيع التعليم الفني وربطه بسوق العمل لخلق فرص عمل حقيقية للفقراء. كما يدعو البحث إلى تفعيل برامج محو الأمية وربطها بفرص اقتصادية وتحفيزية، ودعم تمكين المرأة الفقيرة من خلال مبادرات تعليمية ومشروعات إنتاجية منزلية.

وفي الجانب الصحي، يوصي البحث بضرورة أن تعمل وزارة الصحة على توفير منظومة التأمين الصحي الشامل للفقراء دون أعباء مالية، وتسيير وحدات صحية متنقلة لتغطية المناطق النائية والعشوائية، وتقديم خدمات صحية مجانية، وتنفيذ حملات توعية صحية تركز على الوقاية والتغذية السليمة. كما يشدد البحث على أهمية ربط الدعم الصحي ببرامج الحماية الاجتماعية والاقتصادية التي تنفذها وزارة التضامن الاجتماعي، لضمان وصول الرعاية الصحية للفئات الأكثر احتياجًا.

مراجع البحث :

أولًا : المراجع العربية :

١. أبو الخير، أميمة محمد (٢٠١٦). المرأة وظاهرة الفقر - دراسة سوسيولوجية لمعاناة المرأة فى الأسر الفقيرة، شؤون اجتماعية، مج٣٣ ، ع١٣١ .
٢. الأجـــندة الوطـــنية للتنمية المستدامة (٢٠٢٢). رؤيــة مصـر ٢٠٣٠ المُحدثـة، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
https://mped.gov.eg/files/egypt2030.pdf
٣. البنداق، عمر محمد وجاهمي، عبد العزيز(٢٠٢٠). دور وأهمية الرعاية الاجتماعية في مواجهة الفقرفي المجتمعات الحضرية- دراسة نظرية، مجلة كلية الآداب،ع٢٩ .
٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، اليوم العالمى للقضاء علي الفقر٢٠٢٢، ص٢
https://www.capmas.gov.eg/Admin/News/PressRelease/
٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) (٢٠٢٤). الفقر المتعدد الأبعاد فى مصر. تحليل معمق ، الأمم المتحدة
https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-poverty-egypt-arabic.pdf
٦. الشناوى هدى محمد محمد حسين (١٩٨٨) . الأسر والروابط القرابية بين فقراء الحضر – دراسة أنثروبولوجية لبعض الأسر المهاجرة من الريف إلى المدينة " ، رسالة دكتوراه ، قسم علم الاجتماع ، كلية البنات ، جامعـة عين شمس .
٧. الضبع، عبد الروؤف(٢٠٠٢) . أساليب تعايش فقراء الريف والحضر مع تدنى الحالة الاقتصادية– دراسة ميدانية بمحافظة سوهاج، الأسرة المصرية وتحديات العولمة، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، قسم الاجتماع ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ٧-٨ مايو .
٨. العشماوى، السيد متولي(١٩٨٣). ملاءمة مفهوم ثقافة الفقر في تفسير سلـوك جمـاعة مـن بائعي الدم"، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعـة الإسكندريـة .
٩. العشماوى ، السيـد متولى(١٩٩٩) . الباعة الجائلون في القاهرة أواخر القرن العشرين – رؤية تاريخية لفقر وإفقار إحدى الجماعات الهامشية" ، الفقر في مصر (الجذور، والأسباب ، والتداعيات ، أفاق المستقبل) ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ٨-٩ مايو .
١٠. اللواتي، دعاء بنت حسين بن محمد جواد(٢٠١٥). آليات التكيف مع الفقر- دراسة ميدانية فى محافظة مسقط، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع ، جامعة السلطان قابوس، كلية الاداب والعلوم الاجتماعية.
١١. المازنى، كليوباتره أحمد فتحي (١٩٩٧). النمو العشوائي الحضري وظاهرة الاغتراب- دراسة ميدانية لمنطقة عشوائية بمدينة القاهرة، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس.
١٢. المعجم الوجيز (١٩٩٤). مجمع اللغة العربية ، طبعة خاصة بوزارة التربية والتعليم ، القاهرة .
١٣. المغازى، ضحى(١٩٩٤) . سكان المناطق العشوائية بين ثقافة الفقر واستراتيجيات البقاء– دراسة أنثروبولوجية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعـة القاهرة .

١٤. بن مهني، خالد (٢٠١٩) . الفقر الحضري: صورة لواقع المدينة الجزائرية: دراسة ميدانية بمدينة العلمة ولاية سطيف "الجزائر، ، مج١، مركز فاعلون للبحث في الأنثروبولوجيا والعلوم الاجتماعية والانسانية وجامعة المنستير .
١٥. بينيت، طوني وأخرون (٢٠١٠). مفاتيح اصطلاحية جديدة - معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع ، ترجمة سعيد الغانمى ، لبنان ، المنظمة العربية للترجمة.
١٦. حسن، ريام نعيم وكاظم، ثائر رحيم (٢٠٢٤). "سيسيولوجيا العدالة الاجتماعية - دراسة تحليلية في المعوقات واستراتيجية تحقيقها، كلية الآداب" ، جامعة القادسية ، مجلة لارك ، مج٥٢، ع١.
١٧. حسين، حوته حسين سعد (٢٠١٧). "الفقر والحراك التعليمي- بحث ميداني في محافظة بني سويف"، حوليات آداب عين شمس ، كلية الآداب، مج٤٥
١٨. حمد، إسعاف (٢٠١٥). "رأس المال الاجتماعي- مقاربة تنموية"، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، مجلة جامعة دمشق، م٣١، ع٣.
١٩. داود، وفاء على على (٢٠٢٢) . "العدالة الاجتماعية: تأصيل المفهوم في الفكر السياسي المقارن"، مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
٢٠. راضى، فاطمة الزهراء على أمين (٢٠٢٢). آليات الحراك الاجتماعي الصاعد لدى الفقراء- دراسة في سوسيولوجيا الزحف الهاديء، مجلة كلية الآداب (الإنسانيات والعلوم الاجتماعية)، جامعة الفيوم، مج١٤،ع٢.
٢١. زايد ، أحمد (٢٠١٣). التعليم والحراك الاجتماعى فى مصر ، المجلة العربية لعلم الاجتماع، القاهرة ، ع١١
٢٢. زمام، نو ر الدين و جرو ، حميدة (٢٠١٦). المهنة في التراث السوسيولوجي وعوامل تغير مكانتها، دفاتر المخبر ، مج١١، ع٢
٢٣. سليم، نسرين كمال محمود (٢٠٢٢). بناء القدرات كآلية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة- المفهوم والرؤى المفسرة، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،ع٤٣.
٢٤. سن، أمارتيا (٢٠١٠). التنمية حرية، ترجمة وتقديم شوقى جلال، المركز القومى للترجمة ، القاهرة .
٢٥. سن، أمارتيا (٢٠٠٤). التنمية حرية ، ترجمة شوقي جلال، الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، عدد٣٠٣، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
٢٦. شارلوت سيمور – شميث(٢٠٠٩) . موسوعة علم الانسان- المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجية، ترجمة محمد الجوهرى وأخرون ، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
٢٧. شمس، أمل عبدالفتاح عطوة (٢٠١٨). تحسين نوعية الحياة- بحث على عينة من قاطنى العشوائيات المنتقلين إلى حى الأسمرات، حوليات آداب عين شمس، م٤٦ .
٢٨. صوفى، سمر سعيد معوض(٢٠١٠). "دور الجمعيات الأهلية فى تنمية رأس المال الاجتماعى"، رسالة ماجستير، جامعة الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، قسم التنمية والتخطيط
٢٩. طويل، رضا أبو بكر (٢٠٢٣) . المناطق الحرة والحراك الاجتماعي أية علاقة، مجلة أسئلة ورؤى ، مج٣،ع٥ ، ٦
٣٠. عاطف، حنان محمد (١٩٩٩) . الفقر والمشكلات البيئية المصاحبة له – دراسة ميدانية مقارنة في مدينة المنيا ، رسالة ماجستير ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة المنيا .

٣١. عبد الحميد، جهاد إبراهيم حنفي (٢٠٢٠). الأوضاع المعيشية للفقراء في ظل التغيرات الاجتماعية وسياسات الدعم- دراسة ميدانية في مجتمع حضري فقير ، مجلة البحث العلمي في الآداب، جامعة عين شمس ، ع٢١, ج٢ .
٣٢. عبد الرحيم، سعاد السيد(١٩٩٠). التكيف مع الفقر ، أنماط مواجهة الفقراء لفقرهم – دراسة في حي شعبي ، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس .
٣٣. عبد الفتاح، صلاح الدين محمود(١٩٨٨). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المناطق الحضرية العشوائية ، رسالة ماجستير ، قسم الدراسات الإنسانية ، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، جامعة عين شمس.
٣٤. عبد الملك، ثروت اسحق(١٩٩٤). الفقراء والقطاع غير الرسمي في العالم الثالث – مصر نموذجاً، قراءات في علم النفس الاجتماعي في الوطن العربي ، لويس كامل مليكه (محرر) ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
٣٥. على ، عمرو محمد عبد الفتاح (٢٠٢٤) الفقر وعلاقته بالعوامل الدميوغرافية والاقتصادية فى مصر خلال الفترة من ٢٠٠٥- ٢٠٢٠ ، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير ، مجلة البحوث الإدارية، مج الثاني والأربعون،ع١.
٣٦. كشك، حنان محمد عاطف (٢٠٢٢) . الآثار الناجمة عن تعرض فقراء الحضر للأزمات - التحديات، واستراتيجيات المواجهة-دراسة ميدانية على عينة من الأسر الفقيرة في مدينة المنيا، مجلة كلية الآداب جامعة الفيوم، مج ١٤ ، ع١.
٣٧. مارشال ، جوردون(٢٠٠٠). موسوعة علم الاجتماع ، (ترجمة) محمد الجوهري وآخرون ، القاهرة ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، مج٢ ، ط١ .
٣٨. مارشال ، جوردون (٢٠٠٧). موسوعة علم الاجتماع ، (ترجمة) محمد الجوهري وآخرون ، القاهرة ، المشروع القومي للترجمة ، المجلس الأعلى للثقافة ، مج١ ، ط٢ .
٣٩. محمد، رحاب محمد يعقوب (٢٠٢١). الحراك المهني والاجتماعي للمرأة العاملة في المجتمع المصري بعد ثورتي٢٠١١م ويونيو٢٠١٣م- دراسة ميدانية علي عينة من بعض المصانع بمركز ومدينة ميت غمر، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم الاجتماع.
٤٠. محمود، محمد عبد الراضي(٢٠١٢). "رأس المال الاجتماعي لدى أطفال الشوارع-دراسة ميدانية بمدينة القاهرة"، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة ، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.
٤١. هلالي، حسام الدين عبد الحميد رمضان (٢٠١٥). "دور الجمعيات الأهلية في تنمية رأس المال الاجتماعي"، رسالة ماجستير، جامعة المنصورة، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع.

ثانيًا: المراجع العربية التى تم ترجمتها إلى اللغة الانجليزية :

1. Abu Al-Khair, Umaima Muhammad (2016). Women and the Phenomenon of Poverty - A Sociological Study of the Suffering of Women in Poor Families, Social Affairs, Vol. 33, No. 131.
2. The National Agenda for Sustainable Development (2022). Updated Egypt Vision 2030, Ministry of Planning and Economic Development. https://mped.gov.eg/files/egypt2030.pdf
3. Al-Bandaq, Omar Muhammad and Jahami, Abdel Aziz (2020). The Role and Importance of Social Care in Addressing Poverty in Urban Communities - A Theoretical Study, Faculty of Arts Journal, No. 29.
4. Central Agency for Public Mobilization and Statistics, International Day for the Eradication of Poverty 2022, p.2
https://www.capmas.gov.eg/Admin/News/PressRelease/
5. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) (2024). Multidimensional Poverty in Egypt: An In-Depth Analysis, United Nations https://www.unescwa.org/sites/default/files/pubs/pdf/multidimensional-poverty-egypt-arabic.pdf
6. El-Shenawy, Hoda Mohamed Mohamed Hussein (1988). Families and Kinship Ties among the Urban Poor - An Anthropological Study of Some Rural-to-Urban Migrant Families, PhD Thesis, Department of Sociology, Faculty of Girls, Ain Shams University.
7. Al-Dabaa, Abdel Raouf (2002). Coexistence Methods of the Rural and Urban Poor with Declining Economic Conditions - A Field Study in Sohag Governorate. The Egyptian Family and the Challenges of Globalization, Center for Social Research and Studies, Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University, May 7-8.
8. Al-Ashmawy, Sayed Metwally (1983). The Relevance of the Concept of the Culture of Poverty in Explaining the Behavior of a Group of Blood Sellers. Master's Thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Alexandria University.
9. Al-Ashmawy, Sayed Metwally (1999). Street Vendors in Cairo in the Late Twentieth Century - A Historical Perspective on the Poverty and Impoverishment of a Marginal Group, Poverty in Egypt (Roots, Causes, Implications, and Future Prospects), Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University, May 8-9.

10. Al-Lawati, Duaa Bint Hussein Bin Muhammad Jawad (2015). Coping Mechanisms for Poverty - A Field Study in Muscat Governorate, Master's Thesis, Department of Sociology, Sultan Qaboos University, College of Arts and Social Sciences.

11. Al-Mazni, Cleopatra A. F. (1997). Urban Random Growth and the Phenomenon of Alienation - A Field Study of a Slum Area in Cairo, Master's Thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Ain Shams University.

12. Al-Mu'jam Al-Wajeez (1994). The Arabic Language Academy, Special Edition, Ministry of Education, Cairo.

13. Al-Maghazi, Douha (1994). Slum dwellers between the culture of poverty and survival strategies - an anthropological study, unpublished doctoral dissertation, Department of Sociology, Faculty of Arts, Cairo University.

14. Ben Mahni, Khaled (2019). Urban Poverty: A Portrait of the Algerian City's Reality: A Field Study in the City of El Eulma, Setif Province, Algeria, Vol. 1, Fa'eloun Center for Research in Anthropology, Social Sciences, and Humanities, and University of Monastir.

15. Bennett, Tony, et al. (2010). New Terminological Keys - Dictionary of Cultural and Social Terms, translated by Saeed Al-Ghanimi, Lebanon, Arab Organization for Translation.

16. Hassan, Riyam Naeem and Kazem, Thaer Rahim (2024). Sociology of Social Justice - An Analytical Study of Obstacles and Strategies for Achieving Them, Faculty of Arts, Al-Qadisiyah University, Lark Journal, Vol.52, No.1.

17. Hussein, Hawta Hussein Saad (2017). Poverty and Educational Mobility - A Field Study in Beni Suef Governorate, Annals of Arts, Ain Shams University, Faculty of Arts, Vol.45.

18. Hamad, Is'af (2015)."Social Capital - A Developmental Approach", Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Damascus University, Damascus University Journal, Vol. 31, No. 3.

19. Daoud, Wafaa Ali Ali (2022). Social Justice: Rooting the Concept in Comparative Political Thought, Wadi El-Nil Journal for Human and Social Studies and Research.

20. Radhi, Fatima Al-Zahraa Ali Amin (2022). Mechanisms of Upward Social Mobility Among the Poor - A Study in the Sociology of Quiet Encroachment, Faculty of Arts (Humanities and Social Sciences) Journal, Fayoum University, Vol. 14, No. 2.

21. Zayed, Ahmed (2013). Education and Social Mobility in Egypt, Arab Journal of Sociology, Cairo, No. 11.

22. Zamam, Nour El-Din, and Jarro, Hamida (2016). The Profession in the Sociological Heritage and Factors Changing Its Status, Laboratory Notebooks, Vol.11, No.2.

23. Salim, Nasreen K. M. (2022). Capacity Building as a Mechanism for Achieving Sustainable Development Goals - The Concept and Interpretive Perspectives, Faculty of Arts and Humanities Journal, No.43.

24. Sen, Amartya (2010). Development is Freedom, translated and introduced by Shawqi Jalal, National Center for Translation, Cairo.

25. Sen, Amartya (2004). Development is Freedom, translated by Shawqi Jalal, Kuwait: World of Knowledge Series, Issue 303, National Council for Culture, Arts, and Letters.

26. Charlotte Seymour-Schmidt (2009).Encyclopedia of Anthropology - Anthropological Concepts and Terms, translated by Mohamed El-Gohary and others, National Center for Translation, Cairo.

27. Shams, Amal A. F. A. (2018). Improving the Quality of Life - A Study on a Sample of Slum Dwellers Relocating to the Asmarat Neighborhood, Annals of Arts, Ain Shams University, Issue 46.

28. Sofi, Samar Saeed Moawad (2010). "The Role of Civil Society Organizations in Developing Social Capital," Master's Thesis, Fayoum University, Faculty of Social Work, Department of Development and Planning.

29. Tawil, Reda A. B. (2023). Free Zones and Social Mobility: What Relationship? Questions and Visions Magazine, Vol.3, No.5, 6.

30. Atef, Hanan M. (1999). Poverty and its Associated Environmental Problems - A Comparative Field Study in Minya City, Master's Thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Minya University.

31. Abdel Hamid, Jihad I. H. (2020). Living Conditions of the Poor in Light of Social Changes and Support Policies - A Field Study in a Poor Urban Community, Journal of Scientific Research in Literature, Ain Shams University, Vol. 21, Part 2.

32. Abdel Rahim, Souad E.-S. (1990). Adapting to Poverty: The Poor's Coping Patterns with Poverty - A Study in a Popular Neighborhood, Master's Thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Ain Shams University.

33. Abdel Fattah, Salah E.-D. M. (1988). Social and Economic Characteristics of the Inhabitants of Slum-Slum Areas, Master's Thesis, Department of Humanities, Institute of Studies.

34. Abdel Malek, Tharwat I. (1994). The Poor and the Informal Sector in the Third World - Egypt as a Model, Readings in Social Psychology in the Arab World, Louis Kamel Malika (ed.), Cairo, Egyptian General Book Organization.

35. Ali, Amr M. Ab. F. (2024). Poverty and its Relationship to Demographic and Economic Factors in Egypt during the Period 2005-2020, Sadat Academy for Administrative Sciences, Center for Consulting, Research and Development, Journal of Administrative Research, Vol.42, No.1.

36. Kishk, Hanan M. A. (2022). The Effects of the Exposure of the Urban Poor to Crises - Challenges and Coping Strategies - A Field Study on a Sample of Poor Families in Minya City, Journal of the Faculty of Arts, Fayoum University, Vol.14, No.1.

37. Manyerere, D. J. (2016) . "Social Capital: A Neglected Resource to Create Viable and Sustainable Youth Economic Groups in Urban Tanzania" , Journal of Education and Practice, Vol.7, No.3 .

38. Marshall, Gordon (2000). Encyclopedia of Sociology, (translated by) Muhammad al-Jawhari et al., Cairo, National Translation Project, Supreme Council of Culture, Vol. 2, 1st ed.

39. Marshall, Gordon (2007). Encyclopedia of Sociology, (translated by) Muhammad al-Jawhari et al., Cairo, National Translation Project, Supreme Council of Culture, Vol. 1, 2nd ed.

40. Muhammad, Rehab M. Y. (2021). The Professional and Social Mobility of Working Women in Egyptian Society after the Revolutions of 2011 and June 2013 - A Field Study on a Sample of Factories in the Mit Ghamr District and City, Zagazig University, Faculty of Arts, Department of Sociology.

41. Mahmoud, Mohamed Abdel Rady (2012). "Social Capital among Street Children: A Field Study in Cairo," Master's Thesis, Cairo University, Faculty of Arts, Department of Sociology.

42. Hilali, Hossam El-Din Abdel Hamid Ramadan (2015). "The Role of Civil Society Organizations in Developing Social Capital," Master's Thesis, Mansoura University, Faculty of Arts, Department of Sociology.

ثالثًا: المراجع الأجنبية :

1. Acar, E. (2011). "Effects of Social Capital on Academic Success: A Narrative Synthesis", Educational Research and Reviews, Vol.6, No.6.
https://www.academicjournals.org/article/article1379690850_Acar.pdf
2. Acharya, Bala R.(2010).Urban Poverty: A Sociological Study of Shankhamul Squatter , Dhaulagiri Journal of Sociology and Anthropology, Vol.4 .
3. Ariyanto, Komang (2023). Literature Review: Urban Poverty in a Sociological Perspective , Journal of Social Studies and Humaniora, Vol.2, No.1
4. Atterberry, Adrienne L. (2025).Migration as a social mobility project: the case of return migrant families in India, Families, Relationships and Societies, Vol.14 , No.1 .
5. Azzopardi, Andrew & Farrugia, Martina (2023).Social Housing and its Bearing on the Tenants' Social Mobility, Humanities and Social Science Research, Vol.6, No.3 .
6. Borgatta, Edgar F. & Borgatta, Marie L. (1992). Encyclopedia of Sociology, Vol.1 , New York , Macmillan ,Inc.
7. Brown, Phillip & James , David (2020). Educational expansion, poverty reduction and social mobility: Reframing the debate , International Journal of Educational Research, Vol.100
8. Diaz-Bonilla, Carolina et al.(2024). April 2024 Update to the Multidimensional Poverty Measure , What's New, Global Poverty Monitoring Technical Note.
9. Dunt, D. & Hage, B. & Kelaher, M. (2010). " The Impact of Social and Cultural Capital Variables on Parental Rating of Child Health in Australia",Oxford Journals, Health Promotion International,Vol.26, No.3.
10. Fraser, Nancy(1996).Social Justice in the Age of Identity Politics Redistribution, Recognition and Participation , The Tanner Lectures On Human Values.
11. Gordon, David et al. (2006).Child Rights and Child Poverty in Developing Countries " , Summary Report to UNICEF, Centre for International Poverty Research , United Kingdom , University of Bristol.
12. Global Multidimensional Poverty Index (2024). Poverty Amid Conflict,the United Nations Development Programme and Oxford Poverty & Human Development Initiative.

13. Hauser, Robert M. et al.(1996).Occupational Status, Education, and Social Mobility in the Meritocracy, Center for Demography and Ecology University of Wisconsin-Madison, No.96 .

14. Holmlund , Helena & Nybom, Martin (2023). Education and social mobility, The Institute for Evaluation of Labour Market and Education Policy

15. Kearney ,Melissa S. & Levine, Phillip B. (2014) . Income Inequality, Social Mobility, And The Decision To Drop Out Of High School , National Bureau Of Economic Research, Cambridge.

16. Lewis, Oscar (1962).Five Families – Mexican Case Studies in The Culture of Poverty , New York , Science Editions , Inc .

17. lewis , Oscar (1966). The Culture of Poverty, Scientific American, Vol.215, No.4 .

18. Li,Wen-Jing et al.(2022).Eliminating poverty through social mobility promotes cooperation in social dilemmas, Chaos, Solitons & Fractals,Vol.156

19. Lindleya, Joanne and McIntosh ,Steven (2019) . The Social Mobility of Home Ownership : To What Extent Have the Millennials Fared Worse?, Department of Economics, University of Sheffield.

20. Medda-Windischer , Roberta et al.(2012). EDITORIAL:Social mobility and migration, Migration Letters , Vol.9, No.3

21. Nazimuddin, SK. (2015). Social Mobility and Role of Education in Promoting Social Mobility. International Journal of Scientific Engineering and Researc , Vol. 3,Issue 7

22. Nussbaum, Martha C.(2006).Frontiers of Justice: Disability, Nationality, Species Membership, Scandinavian Journal of Disability Research,Vol.9,No.2,

23. Oso, Laura & Dalle, Pablo (2021).Migration and Social Mobility Between Argentina and Spain: Climbing the Social, Hierarchy in the Transnational Space , Towards a Comparative Analysis of Social Inequalities between Europe and Latin America, Pedro López-Roldán & Sandra Fachelli Editors, Spain.

24. Pherson , K. M. et al. (2013) . ” The Role and Impact of Social Capital on the Health and Wellbeing of Children and Adolescents : A Systematic Review” , Glasgow Centre for Population Health, Glasgow Caledonian University

25. Said, Mona et al.(2019). Inequality And Income Mobility in Egypt, The Economic Research Forum , No.1368
26. Sen, Amartya (1993) .Capability and well-being, in Nussbaum, M. and Sen, A. (eds), Oxford ، The Quality of Life , Clarendon Press.
27. Sen, Amartya(1979) . Equality of what?, The Tanner lecture on human values, Vol.1, Cambridge,Cambridge University Press
28. Sen, Amartya (1999) Development as Freedom , Oxford , Oxford University Press.
29. Sorokin, P. (1959). Social and Cultural Mobility, New York, The Free Press
30. Tang, Yang & Ni , Xinwen(2019).Understanding the Role of Housing in Inequality and Social Mobility, Humboldt-Universität zu Berlin International Research Training Group 1792 ,High Dimensional Nonstationary Time Series
31. Tzanakis, M. (2013)." Social Capital in Bourdieu's, Coleman's and Putnam's Theory: Empirical Evidence and Emergent Measurement Issues", The Journal of Doctoral Research in Education, Vol.13, No.2.
32. Vella-Burrows, T. et al (2014). "Cultural Value and Social Capital Investigating Social Capital, Health and Wellbeing Impacts in Three Coastal Towns Undergoing Culture-Led Regeneration", Ahrc Cultural Value Project, Sidney De Haan Research Centre for Arts and Health. https://www.canterbury.ac.uk/health-and-wellbeing/report-cultural
33. Venkatesh, Sudhir Alladi (1994).Social Mobility among the Urban Poor , Sociological Perspectives, Vol.37, No.2
34. Vukelic, Jelisaveta & Petrovic, Irena (2012)." Social Capital as a Basis for Collective Action – The Case of Environmental Activism in Two Towns in Serbia", Edited by:Predrag Cveticanin & Ana Biresev , in Social and Cultural Capital in Western Balkan Societies, Centre for Empirical Cultural Studies of South-East Europe the Institute for Philosophy and Social Theory of the University of Belgrade.